

شذا العرف في فن الصرف أحمد الحملاوي

نبذة عن الكتاب :

كتاب يبحث في علم هام من علوم اللغة العربية وهو علم التصريف، فإن من أهم خصائص اللغة العربية التي عدها العلماء لها ما تمتاز به من إتساع الأبنية، وكثرة الصيغ التي تستوعب المعاني الكثيرة لا سبيل للوصول إلى ذلك إلا علم التصريف ومن فاته فقد فاته الكثير من علوم اللغة . وهذا الكتاب هو أشهر ما كتب في هذا العلم

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (تعريف بمؤلف الكتاب)
(تقديم

الحمد لله الذي علم القرآن، وخلق الإنسان، وعلمه البيان، وأصلى وأسلم على أفصح الخلق لسانا، وأبلغهم بيانا، وعلى آله وصحبه الطيبين، ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.
وبعد، فإن من خصائص اللغة العربية التي عدها العلماء لها ما تمتاز به من اتساع الأبنية، وكثرة الصيغ التي تستوعب المعاني التي يمكن أن تجيش بها نفس إنسان في وقت من الأوقات ولما كان التصريف هو سبيل الوصول إلى تلك الصيغ فقد قالوا: "أما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم".
ويعلل ابن فارس لتلك المقولة بأمثلة كثيرة تكشف عن فائدة التصريف في التمييز بين المعاني التي تتحول بتصرف صيغها من الضد إلى الضد. "يقال: القاسط للجائر، والمقسط للعادل، فتحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل....".

وثمة قصة وقعت لعمر بن عبيد المعتزلي مع أبي عمرو بن العلاء تكشف عن النقائص علماء اللغة القدما لخطورة أمر الصيغ، والخلط بين بعضها وعدم التفريق الدقيق بين دلالاتها فقد أشارت المصادر إلى وفود أبي عثمان عمرو بن عبيد المعتزلي على أبي عمرو بن العلاء يسأله قائلا: "يا أبا عمرو؛ أيخلف الله وعده؟ قال أبو عمرو: لا. قال عمرو: أفرأيت من وعده الله على عمل عقابا، أيخلف الله وعده؟ فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت أبا عثمان، إن الوعد غير الوعيد....".

فعمر بن عبيد هنا - إن صحت الرواية - قد أخطأ في التفريق بين الصيغتين فالوعد مصدر (وعد)، أما الوعيد فهو مصدر (أوعد) فالصيغة الأولى صيغة مصدر ثلاثي، والثانية صيغة مصدر رباعي.
والخلط بين الصيغتين ومصدريهما قد أدى إلى الانتقال من الضد إلى الضد، وهذا المعنى الضدي هو ما يستفاد من المعنى الصيغي للكلمة، وفي اللغة نظائر كثيرة تنقل الصيغة فيها الكلمة من الضد إلى الضد كما في (قسط) و (أقسط) و (حنث) و (تحنث)، و (أثم) و (تأثم) ... إلخ. مع اختلاف أنواع

مشكاة الإسلامية

الصيغ الممثل بها. ويذكر السيوطي كذلك كلاما عن أبي حيان يدلنا على مدى الدور الذي تلعبه تلك الصيغ في التعبير عن المعاني التي لا تكاد تنتهي والتي لولا الصيغ لضاعت اللغة عنها. يقول أبو حيان: "وأشأن المعاني المتقاهمة لا تكاد تنتهي؛ فخصوا كل تركيب بنوع منها؛ ليفيدوا بالتركيب والهيآت أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلاء والضرب؛ لمنافاتها لهما؛ لضاق الأمر جداً ولا حتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها بل فرقوا بين (معق) و (معق) بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين. وهذا كله يدلنا على خطورة أمر الصياغة والتصريف إذ إن الخطأ فيها يحول المعنى من الضد إلى الضد.

إن التصريف يثرى اللغة بما يتيح لموادها من المعاني الوظيفية الكثيرة، التي تعبر عن المعنى محمولا على هيئة اللفظ دون إرهاق المنشئ بالبحث عن مواد جديدة لأداء تلك المعاني، ومن ثم فهي تحقق في الوقت نفسه غاية عزيزة من أهم غايات البلاغة وهي الإيجاز. فإذا نظرنا على سبيل المثال، إلى قوله تعالى: {وَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِتٍ وَيَقْبِضْنَ}.

نجد أن لفظتي (صافات - ويقبضن) يمكن أن يعبر عن الحدث فيهما وهو أصل المعنى بأكثر من طريقة، ولذا اختير التعبير باسم الفاعل في اللفظة الثانية، وكان يمكن التعبير عنها بغير اسم الفاعل كالفعل المضارع (يصفقن). وفي اللفظة الثانية كان يمكن التعبير عنها بغير الفعل المضارع، كأن يعبر عنها باسم الفاعل كسابقتهما مثلا. ولكن الآية قد اختارت اسم الفاعل للتعبير عن الحدث في اللفظة الأولى، واختارت الفعل المضارع للتعبير عن الحدث في اللفظة الثانية، وما ذلك إلا رعاية للمعنى الفنى الدقيق الذى أرادت الآية أن ترمز إليه وتدل عليه.

قال الزمخشري: "فإن قلت: لم قيل: (ويقبضن، ولم يقل: قابضات) (قلت): لأن الأصل في الطيران هو صف الأجحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجئ بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنهن صافات، ويكن منهن القبض تارة بعد تارة كما يكون من السابح".

فكأن الآية قد رمزت بذلك - فضلا عن إثبات حدثي الصف والقبض - إلى أن الصف هو غالب فعل الطير في جو السماء وأن القبض يكون عارضا، وهذا المعنى وإن لم يكن مقصودا بالأصالة من الكلام، فإن اختيار الآية لهاتين الصيغتين قد شمل هاتين الداليتين دون أن يزيد في لفظ الكلام، بل عبر عن المعنى بهيئة اللفظ نفسه وليس بلفظ آخر، ولو خولفت تلك الصياغة وأريد التعبير عن تلك المعاني، لقل: "يصفقن غالبا وأحيانا قابضات"، وفيه من الركاكة والتطويل ما فيه، فضلا عن أن المعنى المراد

مشكاة الإسلامية

إضافته ليس مقصوداً من الكلام بالأصالة، وإنما هو متمم لبيان القدرة وتَمَام الحكمة فكان تَضمينه في هيئة الكلمة وبنيتها أولى من الإتيان بلفظ جديد يخصه.

والمقصد هنا بيان قيمة الصياغة والتصريف في التعبير عن المعاني الفنية الدقيقة في أوجز عبارة، عن طريق الإفادة من المعاني الوظيفية التي يمكن الحصول عليها من تصاريف المادة الواحدة. لذا كانت عناية اللغويين بهذا العلم الشريف الذي لا تقف قيمته عند صون اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة كما ذكروا، وإنما تتخطى ذلك إلى تحقيق أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، والإعانة على فهم الخطاب المعجز الذي لا يتأتى الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد.

ولما كان كتاب (شذا العرف) من خير ما صنف في علم الصرف، لما يمتاز به من السهولة والإيجاز وحسن العرض والتناول، فضلاً عن تمكن مؤلفه في علوم العربية وتقديمه فيها - لا جرم - سعدت أبلغ سعادة، وشرفت أيما شرف، حينما عهد إليّ بالاعتناء بهذا الكتاب وشرحه وتحقيقه وفهرسته، وبذل الجهد لإخراجه على الوجه اللائق به، فصادف ذلك هوى في نفسي لخدمة هذا الكتاب الذي كان من أول ما تمرست به في علم الصرف، فجزى الله الجميع خير الجزاء، وأسأله سبحانه أن ينفع به عباده، وأن يجزل لنا فيه المثوبة.

د / عبد الحميد هندلوى

المدرس بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

التعريف بالشيخ الحملوى

هو الأستاذ اللغوى الثقة الحافظ، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملوى نسبة إلى "مُنيّة حمل" من قرى "بُلْبُيس" بمحافظة الشرقية. وهو عربى الأرمّة، ينمى إلى الدوحة العلوية الكريمة، كما صرح بذلك في كثير من قصائده في ديوانه.

وقد ذكر على مبارك باشا في كتابه الخطط التوفيقية (ج 9 ص 77) أنه ولد سنة "1273 هجرية - 1856م" وترى في حجر والده، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعية والأدبية عن أفاضل عصره، ثم دخل مدرسة دار العلوم، وتلقى الفنون المقررة بها. ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة (1306 هـ - 1888م) فعين مدرساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف. وبعد مديدة أعلنت دار العلوم حاجتها إلى مدرس للعلوم العربية، وعقدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه،

مشكاة الإسلامية

فنقل إلى دار العلوم. وفي سنة 1897م ترك الأستاذ التدريس بالمدارس الحكومية، مؤثراً الإشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعية، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة العالمية من الأزهر فنال بغيته، وكان أول من جمع بين العالمية وإجازة التدريس في دار العلوم وعلى إثر ذلك عهدت إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخطابة والرياضيات لطلابها وفي سنة 1902م أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر وهي مدرسة حديثة، كان يعلم بها القرآن والتجويد، ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي نظمت حينئذ تنظيمًا حديثاً، وكان المنتهون منها يلحقون لإتمام درساتهم بمدرسة القضاء الشرعي أو دار العلوم أو الأزهر. وقد قضى المترجم في نظارة هذه المدرسة خمساً وعشرين سنة، انتفع به فيها طلاب كثيرون، كان يمدهم بمعارفه المتقنة الواسعة، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والتربية القومية ويزودهم بنصائحه وتجاريه الكثيرة، إلى أن علت سنه، فأثر الراحة، وترك العمل سنة 1928م. ثم أدركته الوفاة في (22 من شهر ربيع الأول سنة 1351 هـ = 26 من يولييه سنة 1932م).

وقد كسب الشيخ معارفه العلمية في بيئتين: الأولى الأزهر، درس فيه علوم الدين؛ من تفسير وحديث وعقائد وفقه على مذهب الشافعي، الذي خالط حبه شفاف قلبه وتمكن من نفسه ودرس العلوم اللسانية: من نحو، وصرف، وعروض، وبلاغة، ووضع... إلخ، على شيوخ عصره، وأحرز من كل ذلك قسطاً موفوراً، دل عليه تمكنه منها في كتبه ودروسه، وإحرازه درجة العالمية، بعد تركه خدمة الحكومة. والبيئة الثانية: دار العلوم، التي أنشأها على مبارك باشا وزير المعارف المصرية، لتخريج معلمين، يحسنون تعليم اللغة العربية والدين لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية. وكان طلابها حينئذ ينتخبون بامتحان مسابقة من صفوة الطلاب الأزهريين، الذين أنهوا درساتهم أو كادوا ينتهون منها، وكانوا يدرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن. إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر: من بيداغوجيا، وأدب، ولغة، وكتابة، وخطابة، ورياضيات، وطبيعيات، وتاريخ، وجغرافيا، وخط، ورسم... إلخ. وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العملي.

وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر، أمثال الشيخ حسن المرصفي والشيخ حسن الطويل، والشيخ محمد عبده، والشيخ سليمان العبد، وأضرابهم من الفحول. وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة، وبين العلوم المدرسية الحديثة (كما كانوا يسمونها)، ثم بين المنهجين النظري والتطبيقي خليفاً أن يطبع خريج دار العلوم وقتئذ بطابع وسط بين القديم المتمثل في الدراسات

مشكاة الإسلامية

الأزهرية، والحديث المتمثل فيما يُدرّس بالمدارس المصرية الحديثة والجامعات الأوربية. وقد جنت مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة، التي وصلت ماضى الأمة العربية بحاضرها، فكانت من العوامل فى النهضة الأدبية والعلمية، التى ظهرت بواكيرها فى وادى النيل منذ بدء القرن التاسع عشر. لذلك أقبل كثير من أذكىء الطلاب الأزهريين على دار العلوم، ينهلون من نفاثتها المختلطة، وكان المؤلف من الرعيل الأول الذى سبق إليها، فنهل وعمل من معارفها وآدابها. ونال إجازة التدريس منها سنة 1888م كما أشرنا إليه فى صدر هذه الكلمة.

كان الشيخ رحمه الله ضليعاً فى علوم العربية: نحوها وصرفها ولغتها وعروضها وبلاغتها وأدبها، وكان يروى من ذلك كله ويحفظ الشئ الكثير، مع حسن اعتناء بفهم ما يحفظ وجودة نقد لما يروى، وبراعة استخراج للعبارة والفائدة. وكان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبب إليه، يجول فيها فيتمتع ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر، فلا يكتفى ولا يشبع. ويظهر لى أنه كان معجبا بابن هشام الأنصارى من النحاة المصريين (708 - 761 هـ) وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك الموسوم "بأوضح المسالك، إلى ألفية ابن مالك". من مادة غزيرة. فحفظ مسائله، وجعله أساس دراسته النحوية والصرفية وتحقيقاته اللغوية، التى كان ينثرها بين يدى تلاميذه فى دروسه ومحاضراته. ومنه النقط أغلى ذرره التى ألف منها كتابه هذا: "شذا العرف فى فن الصرف" مع ما أضاف إليها من شذرات أخرى، من مفصل الزمخشري، ومن شافية ابن الحاجب، وشرحها لرضى الدين الاسترلابادى، وغيره من محققى الأعاجم المتأخرين، الذين عنوا بالدراسات الصرفية، وأشبعوها تأليفاً وتوضيحاً وتصنيفاً. وقد أسبغ الشيخ على هذه المادة التى أحسن اختيارها من كتب العلماء، كثيراً من ذوقه وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف، فتصرف فيها توضيحاً وتهذيباً، وتنسيقاً وتبويباً، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة، واضح الأسلوب، جامعاً للعناصر الضرورية التى لا بد منها لدارسى اللغة وفنونها ممثلاً ما وصلت إليه الثقافة اللغوية فى مدارس البصرة والكوفة وبغداد والفسطاط والأندلس. ثم ما انتهت إليه أخيراً على يد ابن مالك وأبى حيان وتلاميذها من رجال المدارس النحوية الأخيرة التى لا تزال آثارها قوية باقية. وإجمال القول، أن كتاب "شذا العرف" من أنفع الكتب لطلاب الدراسات الصرفية فى المدارس والمعاهد وبعض الكليات. وهذه الطبعة الحادية عشرة من طبعاته، دليل على استمرار النفع به، وعلى قيمة ما أودع من مادة صحيحة مهذبة ملائمة لعقول الطلاب.

مشكاة الإسلامية

مؤلفات الشيخ وآثاره العلمية والأدبية:

- 1- شذا العرف، في فن الصرف. (طبع أول مرة سنة 1312 هـ = 1894 م).
- 2- زهر الربيع، في المعاني والبيان والبدیع (طبع أول مرة سنة 1327 هـ = 1909 م) بالمطبعة الأميرية.
- 3- مورد الصفا، في سيرة المصطفى (طبع أول مرة سنة 1358 هـ = 1939 م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.
- 4- قواعد التأييد، في عقائد التوحيد، رسالة صغيرة طبعت بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (1372 هـ = 1953).
- 5- ديوان شعره. تم طبع الجزء الأول منه في أول يونية سنة 1957 م، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (خطبة الكتاب)
اللهم إنا نحمدك يا مصرّف القلوب على مزيد نعمك، ومترايف جودك وكرمك، غمرتنا بإحسانك، الذي
مصدره مجرد فضلك، وشملتنا بمضاغف نعمك وطولك، فسبحانك تعالت صفاتك عن الشبيه والمثال،
وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال؛ لا رداً لماضى أمرك، ولا وصول لقدرك حقّ قدرك، ونستمطرك
غيث صلواتك الهامية، وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتق من ساطع
نوره كل موجود، "محمد" المصطفى من خير العالمين نسباً، وأرفعهم قدراً، وأشرفهم حسباً، الذي صغر
بصحيح عزمه جيش الجهالة، ومزق بسالم حزمه شمل الضلالة، وعلى آله مظاهر الحكيم، وصحبه
مصادر الهيم، الذين مهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد، سبيل الهدى ومعالم الرشاد.

وبعد، فما انتظم عقد علم إلا والصرف واسطته، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم
الأدب، وبه تُعرف سعة كلام العرب، وتتجلى فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما
الواسطة في الوصول إلى السعادة الدنية والدنيوية، وكان ممن تطلع لرشف أفوايقه وتطلّب جمع
تقاريقه، طلبة مدرسة "دار العلوم"، فإنهم أصدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب فيهم أكثر من
الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وألا أضنّ به على أهله، فسرحت نواظر البحث في فجاج
الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقنقت الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلت أميز الصحيح
من العليل. وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل، فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه،
وتطيب مجانيه، عباراته شافية، وشواهد كافية، فأمعن نظرك فيه، وقل: "ذلك فضل الله يؤتيه"، وإن
رأيت هفوة فقل طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم:

مشكاة الإسلامية

*فَإِنْ زَلُّوا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا * مَتَى وَمَا عَلِمُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا*

وقد سميته: "شذا العرف، في فن الصرف".

والله أسأل أن يلبسه ثوب القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب:

فالمقدمة: فيما لا بد منه فيه.

والباب الأول: في الفعل. والثاني: في الاسم. والثالث: في أحكام نغمتهما.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (مقدمة في بيان مبادئ

علم الصرف)

الصرف، ويقال له: التصريف.

هو لغة: التغيير، ومنه {تصريف الرياح}؛ أي تغييرها.

واصطلاحاً بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعان مقصودة، لا تحصل إلا

بها، كاسم الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتنثية والجمع، إلى غير ذلك.

وبالمعنى العلمي: علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة، التي ليست بإعراب ولا بناء.

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحّة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختص بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفّة.

وما ورد من تنثية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورى لا حقيقى.

وواضعه: معاذ بن مسلم الهراء، بنشديد الرائ، وقيل سيدنا على كرم الله وجهه.

ومسائله: قضاياها التي تُذكر فيه صريحاً أو ضمناً، نحو: كلّ ولو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قلبت

ألفاً، ونحو: إذا اجتمعت الواو والياء وسُبقَت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت فى الياء،

وهكذا.

وثمرته: صونُ اللسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

واستمداده: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائى.

والأبنية: جمع بناء، وهى هيئة الكلمة الملحوظة، من حركة وسكون: وعدد حروف، وترتيب.

والكلمة: لفظ مفرد، وضعه الواضع ليدلّ على معنى، بحيث متى ذكر ذلك اللفظ، فهمّ منه ذلك المعنى

الموضوع هو له.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (تقسيم الكلمة)

مشكاة الإسلامية

تتقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقلِّ بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب.

والفعل: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى مستقلِّ بالفهم، والزمن جزء منه، مثل كَتَبَ وقرأ وحفظ.

والحرف: ما وُضِعَ ليدلَّ على معنى غير مستقلِّ بالفهم، مثل هل وفي ولم، ولا تدخل له هنا كما مرَّ.

ويختص الاسم بقبول حرف الجرِّ، وال، ويلحق التتوين له، وبالإضافة، وبالإسناد إليه، وبالنداء، نحو:

الحمدُ لله مُنْشَى الخَلْقِ مِنْ عَدَمٍ.

ونحو: {يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا}.

ويختصُّ الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، ويلحق تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، ونون التوكيد، وباء المخاطبة له، نحو: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى}. {سَنَقَرُكَ فَلَا تَنْسَى}. {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}. {لَنْ نَسْأَلَكَ الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}. {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}. {رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً}. {قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا}. {لِيَسْجَنَ وَلِيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ}. {يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ أَرْجَى إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَُرْضِيَةً}.

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الميزان الصرفي)
1- لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصرف أنَّ أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصوَّرة بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمَر مثلاً: فَعْل، بالتحريك، وفي جَمَل: فَعْل بسكر الفاء وسكون العين، وفي كَرَم: فَعْل، بفتح الفاء وضم العين، وهَلَمْ جَرًّا، ويُسمَّون الحرف الأول فاء الكلمة، والثاني عين الكلمة، والثالث لام الكلمة.

2- فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وُضِعَ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدت في الميزان لأمًّا أو لامين على أحرف "ف ع ل"، فنقول في وزن دَحْرَج مثلاً: فَعْلَل، وفي وزن جَحْمَرَش فَعْلَلَل. وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة كرَّرت ما يقابله في الميزان، فنقول في وزن قَدَم مثلاً، بتشديد العين: فَعْل، وفي وزن جَلْبَب: فَعْلَل، ويقال له: مُضَعَّف العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف "سألتمونيها" التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعَبِّرَتْ عن الزائد بلفظه، فنقول في وزن قائم، مثلاً: فاعِل، وفي وزن تقدَّم:

مشكاة الإسلامية

نَفَعَلْ، وفي وزن استخرج: استَفْعَلْ، وفي وزن مجتهد: مُفَعِّلْ، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطراب: افتعل، لا افطعل، وقد أجازته الرضى.

3- وإن حصل حذف في الموزون حُذِفَ ما يقابله في الميزان، فنقول في وزن قُلْ مثلاً: قُلْ: وفي وزن قاضٍ: قاضٍ، وفي وزن عِدَّة: عِلَّة.

4- وإن حَصَلَ قلبٌ في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال مثلاً في وزن جاه: عَقْل، بتقديم العين على الفاء.

ويُعرَفُ القلبُ بأمر خمسة:

الأول: الاشتقاق، كناء بالمد، فإن المصدر وهو النَّأى، دليل على أن "ناء" الممدود مقلوب نأى، فيقال: ناء على وزن قَلْع، وكما في جاه، فإن ورود وَجْه ووجهة، دليل على أن جَاه مقلوب وَجْه، فيقال: جاه على وزن عَقْل. وكما في قَبَسٍ، فإن ورود مفردة وهو قَوْس، دليل على أنه مقلوب قَوْوس، فَقَدِّمَت اللام في موضع العين، فصارت قُسُوْء على قُلُوع، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طرفاً، والولو الأولى؛ لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون، وكسرت السين لمناسبة الياء، وكسرت القاف لغسر الانتقال من ضمٍّ إلى كسر... وكما في حادى أيضاً، فإن ورود وَحْدَةٌ دليلٌ على أنه مقلوب "واحد"، فوزن "حادى": عالف.

الثانى: التصحيح مع وجود مُوجب الإعلال، كما فى أيس، فإن تصحيحه مع وجود الموجب، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يَيْس، فيقال: أَيْس على وزن عَقْل ويُعرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله وهو اليأس.

الثالث: نُذْرَةُ الاستعمال، كآرام جمع رِئْم، وهو الظَّبْي، فإن نُذِرْتَهُ وكثرت آرام، دليل على أنه مقلوب آرام، ووزن آرام: أفعال: فَقَدِّمَت العينُ التى هى الهمزة الثانية، فى موضع الفاء، وسهَّلت، فصارت آرام، فوزنه: أعفال. وكذا آراء، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفردة، وهو الرأى. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رِئْم، ورأى.

الرابع: أن يترتَّب على عدم القلب وجود همزتين فى الطرف؛ وذلك فى كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاء وشاء، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أُعِلَّ الفعل بقلب عينه ألقاً، أُعِلَّ اسم الفاعل منه، بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام فى موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء: جائى، بهمزتين؛ ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين، بدون أن نقرب همزة، فنقول: جائى: بوزن فاعل، ثم يُعَلَّ إعلال قاض فيقال جاء بوزن: فال.

مشكاة الإسلامية

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع "أفعال" من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفًا. قال تعالى: {إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا}، فنقول: أصل أشياء شياء، على وزن فعلاء، قُدِّمَت الهمزة التي هي اللام، في موضع الفاء، فصار أشياء على وزن لَفَعَاء، فَمُنْعُهَا من الصرف نظرًا إلى الأصل، الذي هو فَعَلَاء. ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التانيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في الفعل) ضمن العنوان (التقسيم الأول)

التقسيم الأول: إلى ماضٍ ومضارع وأمر.

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضى: ما دلَّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل، وشرب. وعلامته أن يقبل ناء الفاعل، نحو: قرأت، وناء التانيث الساكنة، نحو قرأت هُند.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو يقرأ ويكتب؛ فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعَيِّنُه للحال لام الابتداء، و "لا" و "ما" النافيتان، نحو {إِنِّي لَيُخْزِنُنِي أَنْ تَذْهَبَا بِهِ}. {لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ}. {وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا}.

ويعينه للاستقبال: السين، وسوف، ولن، ولن، وإن، نحو: {سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَا هُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمَّ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا}. {وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى}. {لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ}. {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}. {إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ}.

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد "لم"، نحو: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ}.

ولا بد أن يكون مبدوءًا بحرف من حروف "أنيث"، وتسمى أحرف المضارعة. فالهمزة: للمتكلم وحده، نحو أنا أقرأ. والنون: له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو نحن نقرأ. والياء: للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو محمد يقرأ والنسوة يقرأن. والهاء: للمخاطب مطلقًا، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرأن، وأنتم تقرأون، وأنب يا هند تقرأين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرأن.

والأمر: ما يُطَلَّبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو اجتهد. وعلامته أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة؛ مع دلالة على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له اسم فعل، وهو على ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماضى: نحو هيَّأت وشتَّانَ، بمعنى بَعْدُض وافتَرَق.

مشكاة الإسلامية

اسم فعل مضارع: كَوَى وَأَفَّ، بمعنى: أتعجب وأتضجر.

اسم فعل أمر: كَصْنَهْ بمعنى: اسكتْ، وآمِنٌ بمعنى: استجب، وهو أكثرها وجوداً.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في الفعل) ضمن العنوان (التقسيم الثاني للفعل) ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهى الألف، والواو، والياء، نحو: كَتَبَ وجَلَسَ. ثم إن حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لِينًا، كتَوَّبَ وسَيَّفَ، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مَدًّا، كَقَالَ يَقُولُ قِيلًا؛ فعلى ذلك لا تتفك الألف عن كونها حرف علة، ومَدًّا، ولين؛ لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أخنيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، وقال، وسعى. ولكل من الصحيح والمعتل أقسام:

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمزة، والتضعيف، كضرب ونصر وقعد وجلس، فإذاً يكون كل سالم صحيحاً. ولا عكس.

والمضعف: ويقال له الأصمّ لشدته، ينقسم إلى قسمين:

مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعيّ. فمضعف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو فَرَّ، ومَدَّ، ولمنَدَّ، واستمَدَّ، وهو محل نظر الصرفيّ. ومضعف الرباعيّ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزَلَزَلْ، وَعَسَّعَسْ، وَقَلَّلْ.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتل إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو وَعَدَ وَيَسَّرَ، وسُمِّيَ بذلك لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو قَالَ وبَاعَ. وسمى بذلك لخلوّ جوفه؛ أى وسطه من الحرف الصحيح.

ويسمى أيضاً ذا الثلاثة؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرف، كقُلْتُ وبعث، في قال وباع.

مشكاة الإسلامية

والناقص: ما اعتلت لامه، نحو غزا ورمى. وسُمِّيَ بذلك لنقصانه، بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ وَرَمَتْ. ويسمى أيضاً ذا الأربعة؛ لأنه عند إسناده لثناء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو غَزَتْ وَرَمَتْ.

واللفيف قسمان:

مفروق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو وفي ووقى. وسُمِّيَ بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة.

ومفروق: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو طوى وزوى. وسُمِّيَ بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضاً في الاسم، نحو شمس، ووجه، ويمن، وقول، وسيف، ودلو، وظبي، ووحي، وجو، وحى، وأمر، وبئر، ونبا، وجد، وبلبل.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في الفعل) ضمن العنوان (التقسيم الثالث للفعل: بحسب التجرد والزيادة وتقسيم كل) ينقسم الفعل إلى: مجرد ومزید.

فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة. والمزید: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثلاثي ورباعي.

والمزید قسمان: مزید الثلاثي، ومزید الرباعي.

[المجرد الثلاثي]

أما الثلاثي المجرد: فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب؛ لأنه دائماً مفتوح الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نصرَ وضربَ وفتحَ، ونحو: كرمَ، ونحو: فرح وحسب. وباعتبار الماضى مع المضارع له ستة أبواب؛ لأن عين المضارع إما مضمومة، أو مفتوحة، أو مكسورة، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضى مع ضمها في المضارع، ويمتنع ضم العين في الماضى مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة.

الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُل

بفتح العين في الماضى وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ، وَقَالَ يَقُولُ، وَغَزَرَ يَغْزُو، وَمَرَّ يَمُرُّ.

الباب الثانى: فَعَلَ يَفْعِل

مشكاة الإسلاميه

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، كضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَرَمَى يَرْمِي، وَوَقَى يَقِي، وَطَوَى يَطْوِي، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَأَتَى يَأْتِي، وَجَاءَ يَجِي، وَأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ، وَهَذَا يَهْتِي، وَأَوَى يَأْوِي، وَوَأَى يَيِّ، بمعنى وعد.

الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ

بالفتح فيهما، كفتح يَفْتَحُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَسَعَى يَسْعَى، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَيَفْعُ يَفْعُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَأَلَّهَ يَأْلَهُ، وَسَالَ يَسَالُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حَلَقَى العين أو اللام وليس كل ما كان حَلَقِيًّا كان مفتوحًا فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين. وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلَقَى فشاذ، كَأَبَى يَأْبَى، وَهَلَكَ يَهْلِكُ، فِي إِحْدَى لُغَتَيْهِ، أَوْ مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ، كَرَكَنَ يَرْكَنُ، وَقَلَى يَقْلَى: غَيْرُ فَصِيحٍ. وَبَقِيَ يَبْقَى: لُغَةٌ طَائِيَّةٌ، وَالْأَصْلُ كَسَرَ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي، وَلَكِنَّهُمْ قَلَّبُوهُ فَتَحَهُ تَخْفِيفًا، وَهَذَا قِيَاسٌ عَنْدهُمْ.

الباب الرابع: فَعِلَ يَفْعِلُ

بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كَفَرَحَ يَفْرَحُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجَلَ يُوْجَلُ، وَيَبِسَ يَبْبَسُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ، وَغَدِيَ يَغْدِي، وَعَوَرَ يَعْوَرُ، وَرَضِيَ يَرْضَى، وَقَوَى يَقْوَى، وَوَجَى يُوْجَى، وَعَضَّ يَعْضُّ وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَسَمَّ يَسَامُ، وَصَدَى يَصْدَأُ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل: كَفَرَحَ وَطَرَبَ، وَبَطَرَ وَأَشَرَ، وَغَضِبَ وَحَزَنَ، وَكَشَبَعَ وَزَوَى وَسَكَرَ، وَكَعَطِشَ وَظَمَى، وَصَدَى وَهَمَى، وَكَحَمَرَ وَسَوَدَ، وَكَعَوَرَ وَغَمَشَ وَجَهَرَ، وَكَغْدَى وَهَيْفَ وَلَمَى.

الباب الخامس: فَعَلَ يَفْعَلُ

بضم العين فيهما، كَشَرَفَ يَشْرَفُ وَحَسَنَ يَحْسُنُ، وَوَسَمَ يَوْسُمُ، وَيَمُنَ يَيْمُنُ، وَأَسَلَ يَأْسَلُ، وَلَوَّمَ يَلُومُ، وَجَزَّوْ يَجْزُوْ، وَسَرَّوْ يَسْرُوْ.

ولم يرد من هذا الباب يائى العين إلا لفظة هَيَّوْ: صار ذا هيئة. ولا يائى اللام وهو متصرف إلا نهو، من النهية بمعنى العقل، ولا مُضَعَّفًا إِلَّا قَلِيلًا، كَشَرَزَتْ مُنَلَّتِ الرَّاءُ، وَلَبَّبَتْ، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَّبُّ بفتح العين لا غير.

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مَكْتُ.

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي إلى هذا الباب، للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه. وربما

مشكاة الإسلامية

استعملت أفعال هذا الباب للتعجب، فتتسلخ عن الحدث.

الباب السادس: فَعِلْ يَفْعِلْ

بالكسر فيها، كحَسِبَ يَحْسِبُ، ونِعِمَ يَنِعِمُ. وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتل، كما سيأتى: تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية، ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما "رَحَّبْتُكَ الدَّارَ" فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتُ بِكَ الدَّارَ، والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب، وهى فى الكثرة على ذلك الترتيب.

الثانى: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوله همزة أو واوًا، فالغالب أنه من باب ضرب، كَأَسَرَ، يَأْسِرُ، وَأَتَى، يَأْتِي ووعد يعد، ووَزَنَ يَزِنُ. ومن غير الغالب: أَخَذَ وَأَكَلَ وَوَهَلَ. وإن كان مضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر، إن كان متعدياً، كَمَدَّ يَمُدُّ، وَصَدَّ يَصُدُّ.

ومن باب ضرب، إن كان لازماً، كَخَفَّ يَخْفُ، وَشَدَّ يَشُدُّ، بالذال المعجمة.

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

1- أن المضاعف: يَجِيءُ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَرَ، وَضَرَبَ، وَفَرَحَ، نحو سَرَّهُ يَسْرُهُ، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَعَضَّهُ يَعْضُهُ.

2- ومهموز الفاء: يَجِيءُ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَسَرَ يَأْسِرُ، وَأَهَبَ يَأْهَبُ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَأَسَلَ يَأْسَلُ.

3- ومهموز العين: يَجِيءُ من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: أَى يَأْيَى، وَسَالَ يَسَالُ، وَسِمَ يَسَامُ، وَلَوَّمَ يَلْوُمُ.

4- ومهموز اللام: يَجِيءُ من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنَى، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَصَدَّى يَصْدَأُ، وَجَزَأَ يَجْزُؤُ.

5- والمثال يَجِيءُ من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرف، وحسب، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَهَلَ يَوْهَلُ، وَوَجَلَ يَوْجَلُ، وَوَسَمَ يَوْسَمُ، وَوَرِثَ يَرِثُ. وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة فى لغة عامرية وهى وَجَدَ يَجْدُ. قال جرير:

*لَوْ شِئْتُ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بَشْرِيَةً * نَدَعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلًا*

رَوَى بضم الجيم وكسرهما. يقول لمحبوبته: لو شئت قد روى الفؤاد بشرية من ريقك، نترك الحوائم، أى العطاش، لا يجدن حرارة العطش.

6- والأجوف: يَجِيءُ من ثلاثة أبواب: من باب نَصَرَ، وَضَرَبَ، وَفَرَحَ، نحو: قَالَ يَقُولُ: وَبَاعَ يَبِيعُ،

مشكاة الإسلامية

وخاف يخاف، وَغَيِدَ يَغْيِدُ، وَعَوَرَ يَعْوَرُ، إِلَّا أَنْ شَرْطَهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ وَلَوْيَا، وَفِي الثَّانِي يَأْنِيًا، وَفِي الثَّلَاثِ مَطْلَقًا، وَجَاءَ طَالُ يَطُولُ فَقَطُّ مِنْ بَابِ شَرْفٍ.

7- والناقص: يَجِيءُ مِنْ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ: مِنْ بَابِ نَصَرٍ، وَضَرْبٍ، وَفَتْحٍ، وَفَرَحٍ، وَشَرْفٍ. نَحْوُ: دَعَا، وَرَمَى، وَسَعَى، وَرَضَى، وَسَرَوُ. وَيَشْتَرِطُ فِي النَّاqصِ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، مَا اشْتَرِطَ فِي الْأَجُوفِ مِنْهُمَا.

8- واللفيف المفروق: يَجِيءُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ: مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وَفَرَحٍ، وَحَسَبٍ. نَحْوُ: وَقَى يَفِي، وَوَجَى يَوْجَى، وَوَلَى يَلَى.

9- واللفيف المقرون: يَجِيءُ مِنْ بَابِي ضَرْبٍ، وَفَرَحٍ. نَحْوُ: رَوَى يَرْوِي، وَقَوَى يَقْوَى، وَلَمْ يَرِدْ يَأْنِي الْعَيْنَ وَاللَّامَ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، هُمَا عَيْ، وَحَيِ.

الرابع: الفعل الأجوف، إِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ فِي الْمَاضِي، وَبِالْوَاوِ فِي الْمَضَارِعِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ نَصَرٍ، كَقَالَ يَقُولُ، مَا عِدَا طَالُ يَطُولُ، فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ شَرْفٍ. وَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ فِي الْمَاضِي وَبِالْيَاءِ فِي الْمَضَارِعِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ كَبَاعَ يَبِيعُ. وَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ أَوْ بِالْيَاءِ أَوْ بِالْوَاوِ فِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، كَخَافَ يَخَافُ، وَغَيِدَ يَغْيِدُ، وَعَوَرَ يَعْوَرُ.

والناقص إِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ فِي الْمَاضِي وَبِالْوَاوِ فِي الْمَضَارِعِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ نَصَرٍ، كَدَعَا يَدْعُو.

وَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ فِي الْمَاضِي وَبِالْيَاءِ فِي الْمَضَارِعِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، كَرَمَى يَرْمِي.

وَإِنْ كَانَ بِالْأَلْفِ فِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ فَتْحٍ، كَسَعَى يَسْعَى.

وَإِنْ كَانَ بِالْوَاوِ فِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ شَرْفٍ كَسَرَوُ وَيَسْرَوُ.

وَإِنْ كَانَ بِالْيَاءِ فِيهِمَا، فَهُوَ مِنْ بَابِ حَسَبٍ، كَوَلَى يَلَى.

وَإِنْ كَانَ بِالْيَاءِ فِي الْمَاضِي وَبِالْأَلْفِ فِي الْمَضَارِعِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، كَرَضَى يَرْضَى.

الخامس: لَمْ يَرِدْ فِي اللُّغَةِ مَا يَجِبُ كَسْرُ عَيْنِهِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ فَعْلًا، وَهِيَ: وَثَقَ بِهِ، وَوَجِدَ عَلَيْهِ؛ أَيْ حَزَنَ، وَوَرِثَ الْمَالَ، وَوَرِعَ عَنِ الشَّبَهَاتِ، وَوَرِكَ؛ أَيْ اضْطَجَعَ، وَوَرِمَ الْجُرْحَ، وَوَزَى الْمَخَ؛ أَيْ لَكَّنَزَ، وَوَعَقَ عَلَيْهِ؛ أَيْ عَجَلَ، وَوَفَّقَ أَمْرَهُ؛ أَيْ صَادَفَهُ مُوَافَقًا، وَوَقَّهَ لَهُ؛ أَيْ سَمِعَ، وَوَكَّمَ؛ أَيْ اغْتَمَّ، وَوَلَّى الْأَمْرَ، وَوَمَّقَ؛ أَيْ أَحَبَّ.

وَوَرَدَ أَحَدُ عَشْرَ فَعْلًا، تُكْسَرُ عَيْنُهَا فِي الْمَاضِي، وَيَجُوزُ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ فِي الْمَضَارِعِ، وَهِيَ بَيَّسَ، بِالْبَاءِ

الْمُوَحَّدَةِ، وَحَسِبَ، وَوَبَقَ؛ أَيْ هَلَكَ، وَوَحِمَتِ الْحُبْلَى، وَوَجَرَ صَدْرَهُ، وَوَغَرَ؛ أَيْ اغْتَاطَ فِيهِمَا، وَوَلَعَ

الْكَلْبَ، وَوَلَّهَ، وَوَهَلَ اضْطَرَبَ فِيهِمَا، وَوَيْسَ مِنْهُ، وَوَيْسَ الْغَصْنَ.

مشكاة الإسلامية

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معًا، لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط؛ لأن لكل ماض مضارعًا لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقًا للدلالة على الغلبة في المفاخرة، فقياس مضارعة ضمّ عينه، كسابقني زيد فسبقته، فأنا أسبقه، ما لم يكن ولويّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كوائبه فوّبته، فأنا أثبه، وبايعته فبيعته، فأنا أبيعه، ورأيتته فرميتته، فأنا أرميه. أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو فعل، كدحرج يدحرج، ودزّرخ يدريخ. ومنه أفعال نحتتها العرب من مركبات، فتحفظ ولا يقاس عليها، كبسمل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وطلّبق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودَمَعَر إذا قال: أدام الله عزك، وجَعَقَل إذا قال: جعلني الله فداك. ومحلقاته سبعة:

الأول: فَعَلَّل، كجَلَبَبَه؛ أي ألبسه الجلباب.

الثاني: فَوَعَلَ، كجوربه؛ أي ألبسه الجورب.

الثالث: فَعُول، كزَهْوَك في مشيته؛ أي أسرع.

الرابع: فَعِيل، كحَبِيطَر؛ أي أصلح الدواب.

الخامس: فَعِيلَ، كشَرِيفَ الزرع. قطع شريافه.

السادس: فَعَلَى، كسَلَقَى: إذا سئل على ظهره.

السابع: فَعَلَّ، كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف تصرفه.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام؛ ما زيد فيه حرف واحد، وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة؛ ليتقل الفعل، وخفة الاسم، كما سيأتي.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:

الأول: أَفْعَلَ، كأكرم وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى، وآمن، وأقر.

الثاني: فاعَلَ، كفائل، وأخذ، ووالى.

مشكاة الإسلاميه

- الثالث: فَعَلَ بالتضعيف، كَفَرَحَ، وَزَكَّى، وَوَلَّى، وَبَرَأَ.
والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:
الأول: انْفَعَلَ، كَانْكَسَرَ، وَانْشَقَّ، وَانْقَادَ، وَانْمَحَى.
الثاني: افْتَعَلَ، كاجْتَمَعَ، وَلِشَقَّ، وَلِخْتَارَ، وَادَّعَى، وَاتَّصَلَ، وَاتَّقَى، وَاصْطَبَرَ، وَاضْطَرَبَ.
الثالث: افْعَلَّ كاحمَّرَ، وَاصْفَرَّ، وَاعْوَرَّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب، ونادر في غيرهما،
نحو: ارْقُضْ عَرَقًا، وَلِخْضَلْ الرُّوضُ، وَمِنْهُ ارْغَوْى.
الرابع: تَفَعَّلَ، كَتَعَلَّمَ وَتَرَكَّى، وَمِنْهُ لَذَكَرَ وَاطَّهَّرَ.
الخامس: تَفَاعَلَ كَتَبَا عَدَّ وَتَشَاوَرَا، وَمِنْهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَكَذَا اتَّأَقَلَ، وَلَذَّارَكَ.
والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:
الأول: اسْتَفْعَلَ، كاستَخْرَجَ، وَاسْتَقَامَ.
الثاني: افْعُوْعَلَ، كاعْدُوْدَنَ الشعر: إذا طَالَ، وَاعْشُوْشِبَ المكان: إذا كَثُرَ عُشْبُهُ.
الثالث: افْعَالَّ كاحْمَارَّ وَلِشَهَابَّ: قُوِيَتْ حُمْرَتُهُ وَشَهَبَتْهُ.
الرابع: افْعُوْلَ كاجْلُوْدَ: إذا أَسْرَعَ، وَاعْلُوْطَ: أى تَعْلَقَ بِعُنُقِ البعير فركبَهُ.
أوزان الرباعيِّ المَزِيْدِ فِيهِ وَمُلْحَقَاتُهُ
ينقسم الرباعيُّ المَزِيْدِ فِيهِ إِلَى قَسْمَيْنِ: مَا زِيْدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَمَا زِيْدَ فِيهِ حَرْفَانِ، فَالَّذِي زِيْدَ فِيهِ حَرْفٌ
وَاحِدٌ وَوُزِنَ وَاحِدٌ، وَهُوَ تَفَعَّلَ كَتَدَحَّرَجَ.
والذي زيد فيه حرفان وزنان:
الأول: افْعَلَّلَ كاحْرَنْجَمَ.
الثاني: افْعَلَّلَ كاقْشَعَرَّ، وَاطْمَأَنَّ.
والمُلْحَقُ بِمَا زِيْدَ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ يَأْتِي عَلَى سِتَّةِ أَوْزَانٍ:
الأول: تَفَعَّلَ، كَتَجَلَبَبَ.
الثاني: تَفَعُّوْلَ، كَتَرَهَوَّكَ.
الثالث: تُفَعِّلَ، كَتَشَيَّطَنَّ.
الرابع: تَفَوَّعَلَ، كَتَجَوَّرَبَ.
الخامس: تَمَفَّعَلَ، كَتَمَسَكَنَّ.
السادس: تَفَعَّلَى، كَتَسَلَّقَى.
والمُلْحَقُ بِمَا زِيْدَ فِيهِ حَرْفَانِ، وَزنان:
الأول: افْعَلَّلَ، كاقْعَنَسَسَ.
والثاني: افْعَلَّلَى، كاسْتَلْقَى.

والفرق بين وزني احرنجم واقعنسس، أن اقعنسس إحدى لاميه زائدة للإلحاق، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان.

تنبيهان:

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثلاثي، رباعي، وخُماسي، وسُداسي. وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكَّات: سبعة وثلاثون بابًا.

الثاني: لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مزيد أن يستعمل له مجرد، ولا فيما استعمل فيه بعض المزيادات، أن يستعمل فيه البعض الرابع الآخر، بل المدار في كل ذلك على السَّماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللزوم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب: أذهب، وفي خرج: أخرج.

فصل في معاني صيغ الزوائد

1- أفعل

نأتى لعدة معان:

الأول: التعدية، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً، كأقمت زيداً، وأقعدته وأقرأته. الأصل: قام زيد وقعد وقراء، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مقاماً مُقْعَداً مُقْرَأً، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنتين، وإذا كان متعدياً لاثنتين، صار بها متعدياً لثلاثة. ولم يوجد في اللغة ما هو متعدٍ لاثنتين، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة، إلا رأى وعلم، كراى وعلم زيد بكراً قائماً، نقول: أريت أو أعلمت زيداً بكراً قائماً.

الثاني: صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ: كألبن الرجل وأتمر وأفلس: صار ذا لبنٍ وأتمر وفلوس.

الثالث: الدخول في شيءٍ: مكاناً كان أو زماناً، كأشأم وأعرق وأصبح وأمسى، أى دخل في الشأم، والعراق، والصباح، والمساء.

الرابع: السَّلب والإزالة: كأقذيت عينَ فلان، وأعجمت الكتاب: أى أزلت القذى عن عينه، وأزلت عجمة الكتاب بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة: كأحمدت زيداً: وأكرمته، وأبخلته: أى صادفته محموداً، أو كريماً أو بخيلاً.

السادس: بالاستحقاق، كأحصَد الزرع، وأزوجت هند؛ أى استحق الزرع الحصاد، وهند الزواج.

السابع: التعريض، كأرهننت المتاع وأبعثته؛ أى عرضته للرهن والبيع.

مشكاة الإسلاميه

الثامن: أن يكون بمعنى استعمل، كأعظمته؛ أى استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعاً لفعل بالتشديد، نحو: فطّره فأفطر. وبشّرته فأبشر.

العاشر: التمكين، كأحفرتة النهر؛ أى مكنته من حفره.

وربما جاء المهموز كاصله: كسزى وأسزى، أو أعنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أى فاز. وندر
مجيء الفعل متعدياً بلا همزة، ولزماً بها، كنسلت ريش الطائر، وأنسل الريش، وعرضت الشئ: أظهرته،
وأعرض الشئ: ظهر، وكببت زيدا على وجهه، وأكب زيدا على وجهه، وقشعت الريح السحاب، وأقشع
السحاب، قال الشاعر:

* كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلّت *

2- فاعل

يكثر استعماله فى معنيين:

أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ
فينسب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة
متعدياً، نحو ماشيته والأصل: مشيت ومشى.

وفى هذه الصيغة معنى المغالبة، ويدل على غلبة أحدهما، بصيغة فعل من باب نصر، ما لم يكن ولوى
الفاء، أو يائى العين أو اللام، فإنه يدل على الغلبة من باب ضرب كما تقدم، ومتى كان "فعل" للدلالة
على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أى باب
كان.

وثانيهما: الموالاة، فيكون بمعنى أفعل المتعدى، ك"واليت" الصوم وتابعته، بمعنى أوليت، وأتبعته
بعضه بعضاً.

وربما كان بمعنى فعل المضعف للكثير، كضاعفت الشئ وضعفته.

وبمعنى فعل، كدافع ودفع، وسافر وسفر.

وربما كانت المفاعلة ببتزيل غير الفعل منزلته، ك{يُخادعون الله}، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه
نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

3- فعل

يكثر استعمالها فى ثمانية معانٍ، تشارك أفعلاً فى اثنين منها، وهما التعدية، كقومت زيدا وقعدته،
والإزالة، كجريت البعير وقشرت الفاكهة، أى أزلت جريه، وأزلت قشره.

ويتنفرد بسنة:

مشكاة الإسلامية

أولها: التكنُّير في الفعل، كَجَوَّلَ، وطَوَّفَ: أكثرَ الجولان والطَّوفان، أو في المفعول، ك{غَلَّقَتِ الأبوابُ}، أو في الفاعل، كَمَوَّنتِ الإبلُ وبرَّكتْ.

وثانيها: صيرورة شئٍ شبه شئٍ، كَقَوَّسَ زيدٌ، وحَجَّرَ الطينَ؛ أي صار شبه القوس في الانحناء والحجر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشئ إلى أصل الفعل، كفسَّطَ زيدًا، أو كَفَّرَته: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجُّه إلى الشئ، كشرَّفتُ، أو غرَّبتُ: توجهت إلى الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشئ، كهلَّلَ وسبَّحَ ولَبَّى وأَمَّن: إذا قال لا إله إلا الله، وسبحان الله، ولبيك، وأمين.

وسادسها: قبول الشئ، كَشَفَّعتَ زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى نفعل، كَوَلَّى وتَوَلَّى وفكَّرَ وتَفكَّرَ. وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كعَبَّرَه إذا عباه، وعَجَّزَت المرأة: بلغت السن العالية.

4- انْفَعَلَ

يأتى لمعنى واحد، وهو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا فى الأفعال العلاجية. ويأتى لمطاوعة الثلاثى كثيراً، كَقَطَعَنه فانقطع، وكسَرَنه فانكسر؛ ولمطاوعة غيره قليلاً، كأَطْلَقَنه فانطلق، وعَدَلَنه - بالتضعيف - فاندل، ولكونه مختصاً بالعلاجات، لا يقال: عَلَّمَنه فانعلم، ولا فَهَمَنه فانفهم. والمطاوعة: هى قبول تأثير الغير.

5- افْتَعَلَ

اشتهر فى ستة معانٍ:

أحدها: الاتخاذ، كاخْتَمَ زيدٌ، واخْتَدَمَ: اتخذ له خاتماً، وخادماً.

وثانيهما: الاجتهاد والطلب، كاكتسب، واكتتب، أى اجتهد وطلب الكسب والكتابة.

وثالثها: التشارك، كاخْتَصَمَ زيدٌ وعمرو: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أى أظهر العذر، والعظمة.

وخامسها: المبالغة فى معنى الفعل، كاقتدر وارتدَّ، أى بالغ فى القدرة والردة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثى كثيراً، كَعَدَلَنه فاندل، وَجَمَعَنه فاجتمع.

وربما أتى مطاوَعًا للمضعف ومهموز الثلاثى، كَقَرَّبَنه فاقترَبَ، وأَنصَفَنه فانتصف. وقد يجى بمعنى

أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل الثوب.

6- افْعَلَّ

مشكاة الإسلامية

يأتى غالباً المعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً، كاحمرّ وبيضّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرة وبياضه وعوره وعمشه.

7- نَفَعَل

نأتى لخمسة معان:

أولها: مطاوعة فعل مضعف العين، كنبّهه فنتبه، وكسّره فنكسر.

وثانيها: الاتخاذ، كتوسّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كتصبّر وتحلّم: تكلف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنّب، كتحرج وتهجد: تجنّب الحرج والهجوم، أى النوم.

وخامسها: التدريج، كتجرّعت الماء، وتحفّظت العلم؛ أى شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى. وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثى، لعدم وروده، كتكلّم وتصدّى.

8- نَفَاعَل

اشتهرت فى أربعة معان:

أولها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً فى اللفظ مفعولاً فى المعنى، بخلاف فاعل المتقدم، ولذلك إذا كان فاعل المتقدم متعدّياً لاثنتين، صار بهذه الصيغة متعدّياً لواحد، كجاذب زيد عمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدّياً لواحد صار بها لازماً، كخاصم زيد عمراً وخاصم زيد وعمرو.

وثانيها: النّظاهر بالفعل دون حقيقته، كتناوَم وتغافل وتعامى؛ أى أظهر النوم والغفلة والعمى، وهى مننقية عنه، وقال الشاعر:

* ليس الغبىّ بسيدّ فى قومه * لكنّ سيدّ قومه المتغابى *

وقال الحريرى:

* ولما تعامى الدهر وهو أبو الوزى * عن الرشد فى أنحائه ومقاصده *

* تعاميت حتى قيل إني أخو عمى * ولا غرؤ أن يخذو الفتى حذو والده *

وثالثها: حصول الشئ تدريجاً، كتزايد النيل، وتواردت الإبل؛ أى حصلت الزيادة والورود بالتدريج شيئاً فشيئاً.

ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتابعد.

9- سَنَفَعَل

كثر استعمالها فى سنة معان:

مشكاة الإسلامية

أحدها: الطلب حقيقة كاستغفرت الله: أى طلبت مغفرته، أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعدن، سُميت الممارسة فى إخراجهِ، والاجتهاد فى الحصول عليه طلباً، حيث لا يمكن الطلب الحقيقى. وثانيها: الصيرورة حقيقة، كاستحجر الطين، واستحسن المهنز: أى صار حجراً وجِصاً، أو مجازاً كما فى المثل: "إن البُغاث بأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ". أى يصير كالنسر فى القوة. والبُغاث: طائر ضعيف الطيرن، ومعناه: إن الضعيف بأَرْضِنَا يصير قويا، لاستعانته بنا.

وثالثها: اعتقاد صفة الشئ، كاستحسنْتُ كذا ولستصوبته، أى اعتقدت حسنه وصوابه. ورابعها: اختصار حكاية الشئ كاسترجع، إذا قال: {إنا لله وإنا إليه راجعون}. وخامسها: القوة، كاستهتر واستكبر: أى قوى هِئْرَه وكبره. وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدا أو استبخلته: أى صادفته كريماً أو بخيلاً. وربما كان بمعنى أفعل، كأجاب واستجاب، ولمطاوعته كأحكمته فاستحكم، وأقمنه فاستقام. ثم إن باقى الصيغ تدل على قوة المعنى زيادةً عن أصله، فمثلاً اعشوشب المكان يدل على زيادة عُشْبِه أكثر من عَشَب، واخشوشن يدل على قوة الخشونة أكثر من خَشْن، واحمرار يدل على قوة اللون، أكثر من حمر واحمر، وهكذا.

النصوص الواردة فى (شذا العرف فى فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - فى الفعل) ضمن العنوان (التقسيم الرابع للفعل: بحسب الجمود والتصرف) ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف:

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون ملازماً للمضى كليس من أخوات كان، وكرب من فعال المقاربة، وعسى وحزى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق، وأخذ وجعل وغلق، من أفعال الشروع، ونعم وحبذا فى المدح، وبئس وساء فى الذم، وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء، على خلاف فى بعضها، وإما أن يكون ملازماً للأمريّة، كهب وتعلم، ولا ثالث لهما. والمتصرف: ما لا يلزم صورةً واحدة، وهو إما أن يكون تامّ التصرف، وهو يأتى منه الماضى والمضارع والأمر، كنصر ودحرج، أو ناقصه وهو ما يأتى منه الماضى والمضارع فقط، كزال يزال، وبرج يبرج، وفبئ يفتأ، وانفك ينفك، وكاد يكاد، ولوشك يوشك.

فصل فى تصريف الأفعال بعضها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضى: أن يُزاد فى أوله أحد أحرف المضارعة، مضموماً فى الرباعى كيدحرج، مفتوحاً فى غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.

مشكاة الإسلامية

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سَكَنَتْ فاؤه، وحَرَّكَت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كينصُر ويفتَح ويضرب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءاً زائدة، كيتشارك ويتعلم ويتحرج، وإلا كُسِر ما قبل آخره، كيعظَّم ويقابل، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت كيكرِّم ويستخرج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع: أن يُحذف حرف المضارعة، كعظَّم وتشارك وتعلم، فإن كان أول الباقي ساكناً زيد في أوله همزة، كانصُر وفتَح واضرب، وكُرِّم وانطلق واستغفر.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في الفعل) ضمن العنوان (التقسيم الخامس للفعل: من حيث التعدى وال لزوم)

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ، ويسمى مُتَجَاوِزاً، وإلى لازم ويسمى قاصِراً. فالمتعدى عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس. وعلامته أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام؛ أي غير مقترن بحرف جرٍّ أو ظرف، نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد: وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وفهم المسألة.

وما يتعدى إلى مفعولين: إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنٌّ وأخواتها، وإما لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على.

وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة كأكرم زيد عمرا.

الثاني: التضعيف كفرَّحت زيدا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة، نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرِّ، نحو: ذهب بعليَّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والناء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التَّضْمِين النحوي، وهو أن تُشْرَب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو {ولاً نَعَزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} ضَمَّنْ نَعَزِمُوا معنى نَتَوَّأ، فَعُدِّيْ تَعْدِيَتَهُ.

السابع: حذف حرف الجرِّ توسعاً، كقوله:

مشكاة الإسلامية

*ثَمُرُونَ الدِّيَارِ وَلَمْ تُغُوجُوا * كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِنَّ حَرَامَ*
ويطرد حذفه مع أَنَّ وَأَنْ، نحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ}، {أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ}.

الثامن: تحويل اللزوم إلى باب نصّر لقصد المغالبة، نحو: قَاعِدَتَهُ فَقَعَدَتَهُ فَأَنَا أَقْعُدُهُ، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمِعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، وما لم تسمع تعديته لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللزوم لقصد تعديته قياساً مطرداً، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالة خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تُشْرِبَ كلمةً متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله تعالى: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} ضُمَّنَ يَخَالِفُ معنى يَخْرُجُ، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدّي إلى فعل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ؛ أى ما أَضْرَبْتَهُ!

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككسرتُهُ فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيرهِ، كقوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ}.

الخامس: الضرورة، كقوله:

*تَبَلَّتْ قُودَاكَ فِي الْمَنَامِ حَرِيدَةً * نَسَقَى الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَامَ*
أى سَقِيهِ رِيْقًا بَارِدًا.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في

الفعل) ضمن العنوان (التقسيم السادس للفعل: من حيث بناؤه للفاعل أو المفعول)

ينقسم الفعل إلى مبنى للفاعل، ويُسمّى معلوماً، وهو ما ذُكِرَ معه فاعله، نحو: حَفِظَ مُحَمَّدٌ الدرس. وإلى مبنى للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذِفَ فاعله وأُنِيبَ عنه غيره، نحو: حَفِظَ الدرس. وفي هذه الحالة يجب أن تغيّر صورة الفعل عن أصلها، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصلٍ ولا تاء زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقدّيراً، نحو: ضَرَبَ عَلِيٌّ، وَزَدَ المبيع. فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة، ضُمَّ الثاني مع الأول، نحو: تُعَلِّمُ الحساب، وتَقْوِيْلٌ مع زيد. وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انْطَلَقَ بزيد، واستُخْرِجَ المعدن. وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياءً، وكُسِرَ

مشكاة الإسلامية

أوله، بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في قال وباع واختار وانقاد، نقول: بيع الثوب، وقيل القول، واختير هذا، ونقيد له. وبعضهم يبقى الضم، ويقلب الألف وواو، كما في قوله:

* لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ، * لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ *

وقوله:

* حُوكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ * تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ *

رُوبًا بإخلاص الكسر، وبه مع إشمام الضم، وبالضم الخالص: وتُنسب اللغة الأخيرة لبنى فُقْعَسٍ وَدُبَيْرٍ، وأدعى بعضهم امتناعها في انفعال وافتعل. هذا إذا أمن اللبس. فإن لم يؤمن، كُسر أول الأجوف الولوى، إن كان مضارعه على يفعل بضم العين، كقول العبد: سِمت؛ أى سامنى المشتري، ولا تَضُمَّه لإيهامه أنه فاعل السَّوم، مع أن فاعله غيره، وضُمَّ أول الأجوف اليائى، وكذا الولوى، إن كان مضارعه على يفعل، بفتح العين، نحو: بُعت: أى باعنى سيدى، ولا يُكسَرُ، لإيهامه أنه فاعل البيع، مع أن فاعله غيره، وكذا حُفْتُ بضم الخاء؛ أى أخافنى الغير.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثى المضعف، نحو: شَدَّ وَمَدَّ، والكوفيون أجازوا الكسر، وهى لغة بنى ضَبَّةَ، وقد فُرئ {هَذِهِ بَضَاعُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا} {وَلَوْ رِثُوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ} بالكسر فيهما، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجوز ابن مالك والإشمام فى المضعف أيضاً حيث قال: * (وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبٍّ) *

وإن كان مضارعاً ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: يُضْرَبُ عَلَيَّ، ويُردَّ المبيع. فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً، كيقول ويبيع، قُلب ألفا، كيقال، ويباع. ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين أو المجرور الذى لم يلزم الجائر له طريقة واحدة، نحو: سِيرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَوَقِفَ أَمَامَ الْأَمِيرِ، وَجَلَسَ جُلُوسَ حَسَنٍ، وَفَرِحَ بِقُدُومِ مُحَمَّدٍ، بخلاف اللازم حالة واحدة، نحو: عِنْدَ، وَإِذَا، وَسُبْحَانَ، وَمَعَادَ.

تنبيه: ورد فى اللغة عدة أفعال على صورة المبنى للمجهول، منها: غَنَى فلان بحاجتك؛ أى اهتَمَّ. وَزَهَى علينا؛ أى تَكَبَّرَ. وَفَلَجَ: أَصَابَهُ الْفَالَجُ، وَخَمَّ: لَسَحَرَّ بَدَنَهُ مِنَ الْحُمَّى. وَسَلَّ: أَصَابَهُ السَّلُّ. وَجَنَّ عقله: لَسْتَرَّ. وَغَمَّ الْهَالِلُ: لَحْتَجَبَ. وَغَمَّ الْخَبْرُ: لَسْتَعْجَمَ. وَأَغْمَى عَلَيْهِ: غَشَى، وَالْخَبْرُ: لَسْتَعْجَمَ. وَشَدَّ: دَهَشَ وَتَحَيَّرَ. وَامْتَنَعَ أَوْ انْتَمَعَ لَوْنُهُ: تَغَيَّرَ.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنى للمجهول، ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم، وكأنهم لاحظوا فيها وفى نظائرها أن تتطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فعل بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً.

ووردت أيضاً عدّة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بهتَ الخصمُ وبهتَ، كفرح وكرّم، وهزل وهزلهُ المرض. ونُخِيَ ونُخَاه، من النُّخوة، وزُكِمَ وزُكِمَهُ اللهُ، ووُعِكَ ووُعِكَه، وطلَّ دمه وطلَّه، وزهّصت الدابة وزهّصها الحجر، ونُتِجت الناقة ونُتِجها أهلها.. إلى آخر ما جاء من ذلك، وعدّه اللغويون من باب غنى.

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الأول - في الفعل) ضمن العنوان (التقسيم السابع للفعل: من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكد) ينقسم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد.

فالمؤكد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ}. وغير المؤكد: ما لم تلحقه، نحو: يُسْجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكد مطلقاً، وأما قوله:

* دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُنَيِّمًا * لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا *

فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعومل معاملة الأمر.

كما شد توكيد الاسم في قول رؤبة بن العجاج:

* (أَقَاتِلَنَّ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا) *

والأمر يجوز توكيده مطلقاً، نحو: اكْتُبَنَّ واجْتَهِدَنَّ.

وأما المضارع فله ست حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً. الثانية: أن يكون قريباً من الواجب. الثالثة: أن يكون كثيراً. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقلّ. السادسة: أن يكون ممتنعاً.

1- فيجب تأكيده إذا كان مُنْتَبِئًا، مُسْتَقْبَلًا، في جواب قسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: {وَتَأْتِيهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ}. وحينئذٍ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخلّوه من أحدهما شاذ أو ضرورة.

2- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما الزائدة، نحو: {وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ}، {فَأَمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ}، {فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا}.

ومن ترك توكيده قوله:

* يَا صَاحِ إِمَّا نَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ * فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخَلَانِ مِنْ شَيْمَى *

وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة.

مشكاة الإسلامية

3- ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب: أمر، أو نهى، أو دعاء، أو عرض، أو تمن، أو استفهام، نحو:
لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وقوله تعالى:

{وَلَا تُحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ}، وقول خزينق بنت هقّان:
* لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُورِ *

وقول الشاعر:

* هَلَّا تَمَنَّيْتُ بَوَعْدِ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ * كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ *

وقوله:

* فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُنْقَى تَرَيْنَنِي * لَكِنِّي نَعَلِمِي أَنِّي لَمَرُّوْ بِكَ هَانِمٍ *

وقوله:

* أَفْبَعْدَ كِنْدَةٍ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً *

4- ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية، أو ما الزائدة، التي لم تسبق بإن الشرطية، كقوله تعالى: {وَلَتَقُولَنَّ فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً}. وإنما أكد مع النافي، لأنه يشبه أداة النهي صورة، وقوله:
* إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ * وَمِنْ عِصَةِ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا *
وكقول حاتم:

* قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدُكَ وَارِثٌ * إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا *

وما زائدة في الجميع، وشمل الواقعة بعد "رَبِّ" كقول جديمة الأبرش:

* رَبِّمَا لَوْ قَبِيتُ فِي عِلْمٍ * تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ *

وبعضهم منعها بعدها، لمضى الفعل بعد رَبِّ معني، وخصه بعضهم بالضرورة.

5- ويكون أقل إذا كان بعد "لَمْ" وبعد أداة جزاء غير "إِذَا"، شرطاً كان المؤكد أو جزاء، كقوله في وصف جبل:

* يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا *

أى يعلمن،

وكقوله:

* مَنْ تَنَقَّضَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَنْبٍ * أَبْدَا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي *

وقوله:

* وَمَهْمَا نَشَأَ مِنْهُ فِرَارَةٌ تَمْنَعَا *

أى تمنعن.

مشكاة الإسلامية

- 6- ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفى، ولو كان النافي مقدراً، نحو: "تالله لا يذهب الغزب بين الله والناس"، ونحو قوله تعالى: {تالله تفتأ تذكر يوسف} أي لا تفتأ. أو كان حالاً: كقراءة ابن كثير: {لأقسم بيوم القيامة}. وقول الشاعر:
- * يميناً لأبغض كل امرئ * يزخرف قولاً ولا يفعل *
- أو كان مفصلاً من اللام، نحو: {ولئن متُّم أو قُتلْتُم لإلى الله تُخشرون}، ونحو: {ولسوف يعطيك ربك فترضى}.
حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد
- إذا لحقت النون بالفعل: 1- فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فتُحذف النون له، ولم يحذف منه شيء، سواء كان صحيحاً أو معتلأً، نحو "لننصرن زيد، ولنقضين، ولنغزون، ولنسعين" برداً لام الفعل إلى أصلها.
- 2- وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضاً من الفعل شيء، وحُذفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال، وكسرت نون التوكيد، تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو لننصرن يا زيدان، ولنقضيان، ولنغزوان، ولنسعين.
- 3- وإن كان مسنداً إلى ولو الجمع، فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وولو الجمع لالتقاء الساكنين، نحو: لننصرن يا قوم.

وإن كان ناقصاً وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضاً لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لنغزن ولنقضن يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة، حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت ولو الجمع بالضممة، نحو: لنخشون ولنسعون.

وسياتى الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

- 4- وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة، حذفت الياء والنون، نحو: لننصرن يا دعد، ولنغزن ولنزمن، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل ناقصاً، وكانت عينه مفتوحة، فتبقى ياء المخاطبة محركة بالكسر، مع فتح ما قبلها، نحو: لنسعين ولنخشين يا دعد.
- 5- وإن كان مسنداً إلى نون الإناث، زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد، وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لننصرنن يا نسوة ولنسعينن، ولنغزونن، ولنزمنن.
- والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضربن يا زيد، واغزون واغزون واغزون. ونحو: اضربان يا زيدان واغزوان واغزوان واسعين. ونحو: اضربن يا زيدون واغزن واغزن واغزن، ونحو: اخشون واسعون...

مشكاة الإسلامية

إلخ.

* وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حذّه، فلا نقول
لخشيئان.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنين، فلا نقول: لا تضربان يا زيدان، لما تقدم.

ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظّر له بقراءة نافع: {ومحيائى}، بسكون الياء بعد الألف.

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأصبط بن قريع السعدي:

* فصل جبال البعيد إن وصل الحبل * وأقص القريب إن قطعه *

* ولا تهين الفقير علك أن * تركع يومًا والدّهز قد رفعه *

أى لا تهين

الرابع: أنها تُعطى فى الوقف حكم التتوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، نحو: {لنسفعا}، و{ليكونا}،
ونحو:

* وإياك والمينيات لا تقرينها * ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا *

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، وزد ما حذفت فى الوصل لأجلها. نقول فى الوصل اضربن يا
قوم، واضربن يا هند، والأصل: اضربون واضربين، فإذا وقفت عليها حذفت النون، لشبهها بالتتوين،
فترجع الواو والياء؛ لزوال الساكنين، فنقول: اضربوا، واضربى.

نتمة

فى حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

1- حكم الصحيح السالم: أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به، نحو كتبت، وكتبوا،
وكتبت.

2- وحكم المهموز: كحكم السالم، إلا أن الأمر من أخذ وأكل، تحذف همزته مطلقًا، نحو خذ وكل،
ومن أمر وسأل فى الابتداء، نحو مزوا بالمعروف، وأنهوا عن المنكر، ونحو {سل بنى إسرائيل}. ويجوز
الحذف وعدمه إذا سبقا بشئ، نحو قلت له: مز، أو لؤمز، وقلت له: سل، أو لسل.
وكذا تحذف همزة رأى، أى عين الفعل من المضارع والأمر، كبرى وزه، الأصل: يراى، نُقلت حركة
الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع ما بعدها، والأمر محمول على المضارع.
وتحذف همزة أرى، أى عينه أيضًا فى جميع تصاريفه، نحو أرى ويرى وأره.
وإذا اجتمعت همزتان فى أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتى.

مشكاة الإسلامية

3- حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب في ماضيه الإدغام، نحو: مَدَّ واستَمَدَّ، ومَدُّوا واستَمَدُّوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فيجب الفك، نحو مَدَدْتُ، والنسوة مَدَدْنِ، واستَمَدَدْتُ، والنسوة لستمددن.

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً، نحو يَزِدُّ ويستَرِدُّ، ويرِدُّون ويستَرِدُّون، ما لم يكن مجزوماً بالسكون، فيجوز الأمران، نحو: لم يَزِدَّ ولم يَرُدُّ، ولم يستَرِدَّ ولم يستَرِدُّ، وما لم يتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يَرُدُّون ويستَرِدُّون. بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، نقول: لم يَرُدُّوا، ولم يستَرِدُّوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو زَدَّ يا زَيْدُ وارِدُّ، ولستَرِدَّ واستَرِدُّ، وارِدُّون ولستَرِدُّون يا نسوة، ورُدُّوا واستَرُدُّوا.

4- حكم المثال: قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو ولوئها.

فاليائي: لا يُحذف منه في المضارع شيء، إلا في لفظين حكاهما سيبويه، وهما يَسِرَ البعيرُ يَسِرُ، كوعَدَ يَعِدُ، من اليسر كالضرب: أي اللين والانقياد، وَيَسِرُ يَسِرُ في لغة.

والووي: تحذف فاؤه من المضارع، إذا كان على وزن "يفعل" بكسر العين وكذا من الأمر؛ لأنه فرعه، نحو وعدَ يَعِدُ عِدًا، ووَزِنَ يَزِنُ زِنًا. ولما إذا كان يائياً كَيَنَعَ يَنَعُ، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يفعل بضم العين، نحو وَجَّهَ يُوَجِّهُ، أو على وزن يَفْعَلُ بفتحها نحو وَجَلَ يُوَجِّلُ، فلا يُحذف منه شيء.

وسُئِلَ: يا جَلَّ وَيَجَلُّ. وشَدَّ: يَدَعُ، وَيَزَعُ، وَيَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَلْبَغُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها، وقيل لا شذوذ، إذ أصلها على وزن يفعل بكسر العين، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحمل يَذَرُ على يَدَعُ. أما الحذف في يَطَأُ وَيَسَعُ فشاذ اتفاقاً، إذ ماضيهما مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو وَعَدَ ووَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فنقول: وعدَ يَعِدُ عِدَةً ووَعَدًا، ووَزَنَ يَزِنُ زِنَةً ووَزَنًا، وإذا حذف الـواو من المصدر عَوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً، كقوله: * إن الخليطَ لَجَدُّوا البينَ فانجرَدُوا * وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وَعَدُوا*

وشذ حذف الفاء في نحو رَقَّة: للفضة، وحِشَّة بالمهملة للأرض الموحشة، وجهة للمكان المتجَّه إليه، لانقضاء المصدرية عنها.

5- حكم الأجوف: إن أعلَّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت بالجرم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قلْ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرك في الماضي، حُذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل فعل بفتح العين إلى فعل بضمها إن كان أصل

مشكاة الإسلامية

العين ولوًا كفال، وإلى فعل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، وتنتقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين ولو في الأول، وياء في الثاني، نقول: قُلْتُ وَبِعْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني، بخلاف مضموم العين ومكسورها، كطال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنتقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، نقول: طُلْتُ وَخِفْتُ، بالضم في الأول، والكسر في الثاني. هذا في المجرد، والمزيد مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأُعلت عينه بالقلب، كأقمت واستقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تعلّ العين لم تحذف، كقاومت، وقومت.

6-حكم الناقص: إذا كان الفعل الناقص ماضيًا، وأسند لولو الجماعة، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، ويضم إن كان ولوًا أو ياء، فنقول في نحو سعى: سَعَوْا، وفي سَرَوْ وَرَضِيَ: سَرَوْا وَرَضُوا.

وإذا أُسند لغير الولو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف ولوًا أو ياء تبعًا لأصلها إن كانت تالفة، فنقول في نحو سَرَوْ: سَرَوْا. وفي رَضِيَ: رَضِينَا، وفي غَزَا ورمى: غَزَوْنَا وَرَمَيْنَا، وَغَزَوْا وَرَمَوْا. فإن زادت على ثلاثة قلبت ياء مطلقًا، نحو أُعْطِيْتُ واستعطيت. وإذا الحقت تاء التانيث ما آخره ألف حذفت مطلقًا، نحو رَمَتْ، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره ولو أو ياء، فلا يحذف منه شيء.

وأما إذا كان مضارعًا، وأسند لولو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفًا، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لولو الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان المحذوف ولوًا أو ياء، فنقول في نحو يسعى: الرجال يَسْعَوْنَ، وتُسْعَيْن يا هند، وفي نحو يغزُو ويرمي: الرجال يغزُون ويرمُون، وتغزِين وترمين يا هند.

وإذا أُسند لنون النسوة لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فنقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغزُون ويرمين، وفي نحو يسعى: النساء يسعين. وإذا أُسند لألف الاثنين لم يحذف منه شيء أيضًا، وتقلب الألف ياء، نحو الزيدان يغزوان ويرميان ويسعيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فنقول: اغزُ، وارم، ولسع، واغزُوا، ولزميَا، ولسعِيَا، واغزُوا، ولزمُوا، ولسعُوا. 7- حكم اللفيف: إن كان مفروقًا، فحكم فائه مطلقًا حكم فاء المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى. نقول: وقى بقي قه، وإن كان مقرونا: فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوى أطو... إلى آخره. تنبيه - يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر وجهًا: اثنان للمتكلم نحو: نصرت، نصرنا.

مشكاة الإسلامية

وخمسة للمخاطب نحو: نصرت، نصرت، نصرت، نصرتما، نصرتُم، نصرتُن.
وسنة للغائب نحو: نصر، نصرا، نصروا. نصرت، نصرتا، نصرتُن.
وكذا المضارع، نحو أنصر، ننصر. تنصر يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصرون، تنصرين، تنصُرُن. ينصر، ينصُران، ينصرون، هند تنصر، الهندان تنصران، النسوة ينصرن.
ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصر، انصرا، انصروا، انصري، انصُرُن.
النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثاني - في الكلام على الاسم) ضمن العنوان (التقسيم الأول للاسم من حيث التجرد والزيادة)

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید، والمجرد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

(1) - فأوزان الثلاثي المتفق عليها عشرة:

- 1- فَعْل: بفتح فسكون، كسَهم وسَهْل.
- 2- فَعْل: بفتحين: كَقَمَر وبَطَل.
- 3- فَعِل: بفتح فكسر، ككَتِف، وَحْذِر.
- 4- فَعْل: بفتح فضم، كعَضُد ويُقْط.
- 5- فَعْل: بكسر فسكون، كجَمَل ونَكْس.
- 6- فَعْل: بكسر ففتح، كعَنْب وزَيْم: أي متفرق.
- 7- فَعِل: بكسرتين: كإِبِل وإِلز أي ضخمة، وهذا الوزن قليل، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبِل.

8- فَعْل: بضم فسكون، كقُفْل وخُلُو.

9- فَعْل: بضم ففتح، كصُرْد وخُطَم.

10- فَعْل: بضمين، كعُتْق، وناقَة سُرْح: أي سريعة.

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً، لأن حركات الفاء ثلاثة وهي الفتح والضم والكسر، ويجري ذلك في العين أيضاً، ويزيد السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشرة. يُقَالُ "فَعْل" بضم فكسر، كذُل: اسم لدويبة، أو اسم قبيلة؛ لأن هذا الوزن قُصِدَ تخصيصه بالفعل المبني للمجهول.

وأما "فَعْل" بكسر فضم، فغير موجود، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم. ويُجاب عن قراءة بعضهم: {وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْحَبْكَ} بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال حَبْكَ بضمين، وحَبْكَ بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في العين من الأولى. وقيل كُسِرَت

مشكاة الإسلامية

الحاء إبتاعاً لكسرة تاء "ذات".

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّف، فنحو كَتَف، يخفف بإسكان العين فقط أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضاً مع هذين بكسرتين فيكون فيه أربع لغات كفخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشَّهَد، ونحو عَضُد وإِبِل وعُنُق، يخفف بإسكان العين.

(2)- وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

1- فَعَّل: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، كَجَعَفَر.

2- وَفَعَّل: بكسرهما وسكون ثانيه كزَبْرَج للزينة.

3- وَفَعَّل: بضمهما وسكون ثانيه، كَبُرْتُ لِمُخْلِيبِ الأسد.

4- وَفَعَّل: بكسر ففتح مشددة كَقَمَطَر، لوعاء الكتب.

5- وَفَعَّل: بكسر فسكون ففتح كَبُرْهُمْ.

وزاد الأخفش وزن "فَعَّل" بضم فسكون ففتح، كَجُذِب: اسم للأسد.

وبعضهم يقول: إنه فرع جُذِب بالضم. والصحيح أنه أصل، ولكنه قليل.

(3)- وأوزان الخماسي أربعة:

1- فَعَّل: بفتحات، مُشَدَّد اللام الأولى، كسفرجل.

2- وَفَعَّل: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه، كَجَحْمَرِشِ للمرأة العجوز.

3- وَفَعَّل: بكسر فسكون ففتح، مُشَدَّد اللام الثانية كَقَرَطْعَب: للشئ القليل.

4- وَفَعَّل: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كَقُذِّعْمِل، وهو الشئ القليل.

تنبيه - قد علمت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف،

ك: يد، ودم، وعدة، وسه، وأن أوزان المجرد منه عشرون، أو أحد وعشرون، كما تقدم.

(4)- وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة

سنة. فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه نحو لشهيباب، مصدر لشهاب.

والرباعي الأصول: المزيد فيه نحو لحرناجم، مصدر لحرنجمت الإبل إذا اجتمعت.

والخماسي الأصول: لا يزداد فيه إلا حرف مد قبل الآخر أو بعده نحو: عضر فوط، مهمل الطرفين،

بفتحتين بينهما سكون مضموم الفاء: اسم لدويبة بيضاء، وقبعثرى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم

للبعير الكثير الشعر.

وأما نحو خندريس اسم للخمر، فقل إنه رباعي مزيد فيه، فوزنه فنعليل، والأولى الحكم بأصالة النون، إذ

مشكاة الإسلامية

قد ورد هذا الوزن في نحو برقعيد: لبلد، ودرديس: للداهية، وسلسبيل: اسم للخمر، ولعين في الجنة، قيل معرب، وقيل عربي منحوت من سلس سبيله، كما في "شفاء العليل".

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضعف في بعضها وسيأتي إن شاء الله تعالى، في باب الزيادة، قانونٌ به يعرف الزائد من الأصلي.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثاني - في الكلام على الاسم) ضمن العنوان (التقسيم الثاني للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق) ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حَدَث، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل رجل وشجر وبقر. وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وقعود وضوء ونور ورمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة، كعالم وظريف. ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهم من الفهم، ونصر من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقت الأشجار، وأسبعت الأرض: من الورك والسبع، وكعقرت الصدغ، وفلقت الطعام، ونرجست الدواء: من العقر، والنرجس، والفلق، أى جعلت شعر الصدغ كالعقر، وجعلت الفلق في الطعام، والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ. وينقسم إلى ثلاثة أقسام: صغير، وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كعلم من العلم، وفهم من الفهم. وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً، كجذب من الجذب. وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي كنعق من النهق، لتناسب العين في المخرج. وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين: المصدر، لكونه بسيطاً، أى يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يدل على الحدث والزمن. وعند الكوفيين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصرفيين الأول.

مشكاة الإسلامية

ويُشتق من المصدر عشرة أشياء: الماضي، والمضارع، والأمر، (وقد تقدمت) واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسما الزمان والمكان، واسم الآلة. ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر. وكل يحتاج إلى البيان.

المصدر

قد علمت أن أبنية الفعل ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وسداسية؛ ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي

[القياسي]

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ بفتح العين، ويكون متعدياً كضربه، ولازمًا كقعد، وفَعَلَ بكسر العين، ويكون متعدياً أيضاً كفهَم الدرس، ولازمًا كرضي، وفَعَلَ بضم العين، ولا يكون إلا لازماً. 1، 2 - فأما فَعَلَ بالفتح، وفَعَلَ بالكسر المتعديان، فقياس مصدرهما: فَعَلَ، بفتح فسكون، كضَرَب ضرباً، وَرَدَّ رَدًّا، وَفَهَمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أَمْنًا إلا إن دل الأول على حرفة، فقياسه فعالة بكسر أوله، كالخياطة والحياكة.

3- وأما فَعَلَ بكسر العين القاصر، فمصدره القياسي: فَعَلَ بفتحيتين، كفَرَحَ فَرَحًا وَجَوَى جَوًى، وَشَلَّ شَلًّا؛ إلا إن دل على حرفة أو ولاية. فقياسه: فعالة، بكسر الفاء، كَوَلَّى عليهم ولاية. أو دل على لون، فقياسه: فعلة، بضم فسكون كحَوَى حَوْءً، وَحَمَرَ حُمْرَةً، أو كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياسه، الفُعُول، بضم الفاء، كَأَزِفَ الوقتَ أَزُوفًا، وَقَدِمَ من السفر قُدُومًا، وَصَعِدَ في السُّلَّمِ والدَّرَجِ صُغُودًا. 4- وأما فَعَلَ بالفتح اللازم فقياس مصدره: فُعُول، بضم الفاء، كقَعَدَ قُعُودًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، وَنَهَضَ نَهْوضًا، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على فَعَلَ بفتح فسكون كَسِيرَ، أو فُعَالَ كقيام، أو فعالة كنياحة. وما لم يدل على امتناع، وإلا فقياس مصدره فعال بالكسر، كَأَبَى إِيَاءً، وَنَفَرَ نِفَارًا، وَجَمَحَ جِمَاحًا، وَأَبَقَ إِيَاقًا.

أو على تَقَلَّبَ: فقياس مصدره: فَعَلَان، بفتحات، كجَال جَوْلَانًا، وَغَلَى غَلِيَانًا. أو على دَاء: فقياسه فُعَال بالضم كَمَشَى بطنه مَشَاءً. أو على سِير فقياسه: فَعِيل، كرحَلَ رَحِيلاً، وَذَمَلَ ذَمِيلاً. أو على صوت فقياسه: الفُعَال بالضم، والفَعِيل، كصَرَخَ صُرَاخًا، وَعَوَى الكلب عَوَاءً، وَصَهَلَ الفرس صَهِيلاً، وَنَهَقَ الحمار نَهِيْقًا، وَزَارَ الأسدَ زُرَيْرًا.

أو على حرفة أو ولاية: فقياس مصدره فعالة بالكسر، كَنَجَرَ نَجَارَةً، وَعَرَفَ على القوم عِرَاقَةً: إذا تكلم عليهم، وسفر بينهم سِفَارَةً: إذا أصلح.

5- وأما فَعَلَ بضم العين فقياس مصدره: فعولة، كصَغَبَ الشئ صُغُوبَةً، وَعَذَبَ الماء عَذُوبَةً، وفعالة

مشكاة الإسلامية

بالفتح، كبُلِّغَ بلاغة، وفُصِّحَ فصاحة، وصُرِّحَ صراحة.

[السماعى]

وما جاء مخالفا لما تقدّم فليس بقياسى، وإنما هو سماعى، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

فمن الأول: طَلَّبَ طَلْبًا، وَنَبَتَ نَبَاتًا، وَكُتِبَ كِتَابًا، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَانًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكُنِمَ كِنَمَانًا، وَكَذِبَ كَذِبًا، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وَغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عَصِيَانًا، وَقَضَى قَضَاءً، وَهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.

ومن الثانى: لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمْنًا، وَقَوَّى قُوَّةً، وَقَبِلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً. ومن الثالث: كَرَّمَ كَرَمًا، وَعَظَّمَ عِظْمًا، وَمَجَّدَ مَجْدًا، وَحَسَّنَ حُسْنًا، وَحَلَّمَ حِلْمًا، وَجَمَّلَ جَمَالًا.

مصادر غير الثلاثى

لكل فعل غير ثلاثى مصدر قياسي:

1- فمصدر فَعَّلَ بتشديد العين: التفعيل، كطَهَّرَ تَطْهِيرًا، وَيَسَّرَ تَيْسِيرًا. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن تَفَعَّلَ بحذف ياء التفعيل، وتعويضها بياء فى الآخر، كزَكَّى تَزَكَّى، وَرَبَّى تَرْبِيَةً. ونادر مجئ الصحيح على تفعلة، كجَرَّبَ تَجْرِبَةً، وَذَكَرَ تَذَكُّرَةً، وَبَصَّرَ تَبْصِيرَةً وَفَكَّرَ تَفَكُّرَةً، وَكَمَّلَ تَكْمِلَةً، وَفَرَّقَ تَفْرِيقَةً، وَكَرَّمَ تَكْرِمَةً. وقد يعامل مهموز اللام معاملة معتلها فى المصدر، كجَرَّأ تَجَرُّؤَةً، وَجَزَّأ تَجَزُّؤَةً، وَالْقِيَاسُ تَقْيِيسًا وَتَجَزِيًّا.

وزعم أبو زيد أن ورود "تَفَعَّلَ" فى كلام العرب مهموزًا أكثر من "تَفَعَّلَ" فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاختصار على ما سُمع، حيث لم يرد منه إلا نَبَأً تَنْبِيًّا.

2- ومصدر أَفْعَلَ: الإفعال كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلها، فتتقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفا لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتى، وتعوض عنها التاء كأقام إقامة، وأتاب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافًا، على ما اختاره ابن مالك، نحو {وأقام الصلاة}. وبعضهم يحذفها مطلقًا. وقد يجى على فعال، بفتح الفاء، كأنبت نباتًا، وأعطى عطاءً، ويُسمونه حينئذ اسم مصدر.

3- وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية كانطلق واقتدر، واصطفى واستغفر، أن يُكسَّر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلق واقتدار، واصطفاء واستغفار، فخرج نحو أطاير واطير، فمصدرهما التَّافَعُلُ التَّفَعُّلُ، لعدم قياسية الهمزة. وإن كان استَفَعَلَ معتل العين عُمِلَ فى مصدره ما عُمِلَ فى مصدر "أَفْعَلَ" معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة.

مشكاة الإسلامية

- 4- وقياس مصدر ما بُدئ ببناء زائدة: أن يضم رابعه، نحو نَدَحْرَج نَدَحْرَجًا، وَتَشَيِطُنْ تَشَيِطُنَا، وَتَجُوزِبْ تَجُوزِبَا، لكن إذا كانت اللام ياءً كُسِر الحرف المضموم، ليناسب الياء، كتَوَانِي تَوَانِيًا، وَتَغَالِي تَغَالِيًا.
- 5- وقياس مصدر فَعَّلَ وما ألحق به: فَعَلَّلَهُ، كَدَحْرَج دَحْرَجَةً وَزَلَزَل زَلْزَلَةً، وَوَسَّوَسَ وَسْوَسةً، وَيَبْطِرُ بَيْطَرَةً، وَفَعَّلَالَ بِكسر الفاء، إن كان مضاعفًا، نحو زَلَزَل زِلْزَالًا، وَوَسَّوَسَ وَسْوَسةً؛ وهو في غير المضاعف سَمَاعِي كَسَرَهْفَ سِرْهَافًا، وإن فُتِحَ أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: {مَنْ شَرَّ الْوَسْوَاسِ} أي الموسوس.
- 6- وقياس مصدر فاعَل: الفِعال بالكسر والمُفاعلة، كقَاتِل قِتَالًا وَمُقَاتِلَةٌ، وَخَاصِم خِصَامًا وَمُخَاصِمَةٌ. وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسَرَ مُياسرةً، وَيَأْمَنُ مُيامنةً. هذا هو القياس. وما جاء على غير ما ذكر فشاذٌ نحو كَذَّابًا، والقياس تكذيبًا. وكقوله:

*بَاتَ يُنْزِي دَلُوهُ نَنْزِيًا * كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًا*

والقياس: نَنْزِيَةٌ. وقولهم: تَحَمَّلَ بَحْمَالًا بِكسر التاء والحاء وتشديد الميم، والقياس تَحْمَلًا. وتَرَلَمَى القوم رَمِيًا، بِكسر الراء والميم مشددة، وتشديد الياء، وآخره مقصور. والقياس: تَرَلَمِيًا. وَخَوَّلَ الرجل حِيْقَالًا: ضعف عن الجماع، والقياس حَوَّلَةً، واقشَعَرَ جلده قُشْعَرِيرَةً، بضم ففتح فسكون: أي أخذته الرعدة، والقياس اقشعرارًا.

فائدة - كل ما جاء على زنة تفعال فهو بفتح التاء، إلا تَبَيَّنَ، وَتَلَقَّاءُ، وَالتَّضَالُ، من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المرة من الفعل الثلاثة مصدر على وزن "فَعْلَةٌ" بفتح فسكون، كجلس جلسة، وأكل أكلَةً. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيُدَلَّ على المرة بالوصف، كَرَجِمَ رَحْمَةً واحدة.

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن "فَعْلَةٌ" بِكسر فسكون، كجلس جلسة، وفي الحديث: "إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ". وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دَلَّ على الهيئة بالوصف، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عظيمة.

والمرة من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دَلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة. ولا يُبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة، وشذ خُمْرة ونِقْبة وعِمَّة، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وتعمم الرجل.

الثاني: عندهم مصدر يقال له "المصدر الميمي"، لكونه مبدوء بميم زائدة.

مشكاة الإسلامية

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو: مَنصَر ومَضْرَب، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام، تحذف فاؤه في المضارع كَوَعَد، فإنه يكون على زنة مَفْعَل، بكسر العين، كموعِد وموضِع. وشَدَّ من الأول: المرجع والمَصِير، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفُتْح. وقد وردت الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلاً، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم. ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول، كمُكْرَم، ومُعْظَم، ومُقَام. الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له المصدر الصناعي، وهو أن يُزاد على اللفظة يا مشددة، وتاء التانيث، كالحرية، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية. اسم الفاعل:

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً، نحو ناصر، وضارب، وقابل، ومادّ، وواق، وطاو، وقائل، وبائع. فإن كان فعله أجوف مُعَلَّاً قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعرال.

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كمُذْخِر ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج، وقد شَدَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ، وهي: أَسْتَهَب فهو مُسْتَهَب، وأَحْصَن فهو مُحْصَن، وأَلْفَج بمعنى أفلس فهو مَلْفَج، بفتح ما قبل الآخر فيها. وقد جاء من أفعال على فاعِل، نحو أعشِب المكان فهو عَاشِب، وأورِس فهو وارس، وأيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال فيها مَفْعَل. صيغ المبالغة:

وقد تُحوَّل صيغة "فاعل" للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، وتسمى صيغ المبالغة، وهي: فَعَّال: بتشديد العين، كأكَّال وشَرَّاب. ومِفْعَال: كمنحار. وفَعُول: كغفُور. وفَعِيل: كسميع. وفَعِل: بفتح الفاء وكسر العين كحذر.

وقد سُمِعَت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِّير. ومِفْعِيل: بكسر فسكون كمِطِير، وفَعْلَة: بضم ففتح، كهَمْرَة ولَمْرَة. وفاغُول: كفاروق. وفُعَال بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُول وكِبَار، بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: {وَمَكَرُوا مَكْرًا كَبَّارًا}.

وقد يأتي "فاعل" مراداً به اسم المفعول قليلاً، كقوله تعالى: {فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ} أي مَرْضِيَةٍ، وكقول الشاعر:

*دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي*
أي المطعوم المكسى. كما أنه قد يأتي مراداً به النسب، كما سيأتي.

مشكاة الإسلامية

وقد يأتي فعيل مراداً به فاعل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول

وهو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل.

وهو من الثلاثي على زنة "مفعول" كمنصور، وموعد، ومقول، ومبيع، ومزمي، وموقي، ومطوي.

أصل ما عدا الأولين مفعول، ومبيوع، ومزموي، وموقوي، ومطووي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح، وقد يجي مفعول مراداً به المصدر، كقولهم: ليس لفلان

مفعول، وما عنده معلوم: أي عقل وعلم.

وأما من غير الثلاثي، فيكون كاسم فاعله، لكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مكرم، ومُعَظَّم، ومُسْتَعَان به.

وأما نحو مُخْتَار ومُعْتَدَّ ومُنْصَبَّ ومُخَابَّ ومُتَخَابَّ، فصالح لاسمى الفاعل والمفعول، بحسب التقدير.

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

الصفة المشبهة باسم الفاعل

هي لفظ مَصْنُوع من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت.

ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شرف، ومن غير الغالب، نحو: سيّد وميّت: من ساد يسود

ومات يموت، وشيخ: من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً:

اثان مختصان بباب فرح، وهما:

1- "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء". كأحمرَ وحمرَاء.

2- و"فعلان" الذي مؤنثه "فعلئ"، كعطشان وعطشى.

وأربعة مختصة بباب شرف، وهي:

1- "فعل" بفتححتين، كحسنَ وبطلَ.

2- و"فُعَل" بضمين كجُنُب، وهو قليل.

3- و"فُعَال" بالضم، كشجاع وفُرَات.

4- و"فُعَال" بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وسنة مشتركة بين البابين:

1- "فَعَل" بفتح فسكون، كسَبَطَ وضَخَم. الأول: من سَبَطَ بالكسر والثاني: من ضَخَم بالضم.

2- و"فَعَل" بكسر فسكون: كصِفَر وملَح، الأول: من صَفِر بالكسر، والثاني: من ملَح بالضم.

مشكاة الإسلامية

3- و"فَعَلَ" بضم فسكون، كحَرَّ وصَلَب. الأول: من حَرَّ، أصله حَرَّ بالكسر، والثاني من صَلَب بالضم.

4- و"فَعَلَ" بفتح فكسر، كفَرِح ونَجَس. الأول: من فَرِح بالكسر، والثاني: من نَجَس بالضم.

5- و"فَاعِلٌ": كصاحب وظاهر. الأول: من صَحِب بالكسر، والثاني: من طَهَرَ بالضم.

6- و"فَعِيلٌ" كبخيل وكريم. الأول: من بَخِل بالكسر، والثاني: من كَرُم بالضم. وربما اشترك "فاعلٌ" و"فَعِيلٌ" في بناء واحد، كماجد ومجيد، ونابه ونبيه.

وقد جاءت على غير ذلك، كشكس بفتح فضم، لسيئ الخلق.

ويطرَّد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذ أريد به الثبوت كمعتدل القامة، ومنطلق اللسان، كما أنها قد تُحوَّل في الثلاثي إلى زنة "فاعلٍ" إذا أريد بها التجدد والحدوث: نحو زيد شاجعٌ أَمْسٍ، وشارفٌ غداً، وحاسنٌ وجهه، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان:

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فَرِح، يُعَلَمُ أن لها ثلاثة أحوال باعتبار نسبتها لموصوفها: فمنها ما يحصل ويسرع زواله، كالفرح والطرب. ومنها ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيوب، والجلى، كالخمرة، والسُمرة، والخمق، والعمى، والغيد، والهيف. ومنها ما هو في أمور تحصل وتزول، لكنها بطيئة الزوال، كالزرى والعطش، والجوع والشبع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن "فَعِيلًا" يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة. ويأتي أيضًا بمعنى مُفاعِل، بضم الميم وكسر العين، كجليس وسَمير، بمعنى مُجالس ومُسامر، وبمعنى مُفَعَّل بضم الميم وفتح العين، كحكيم بمعنى مُحَكَّم، وبمعنى مُفَعَّل، بضم الميم وكسر العين، كبديع بمعنى مُبدِع، فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعِل، أو صفة مشبهة، لحقته تاء التانيث في المؤنث، نحو رَحِيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة، وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه: كرجل جريح وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخصلة حميدة.

وسياتى ذلك في باب التانيث إن شاء الله تعالى.

اسم التقضيل

1- هو الاسم المصنوع من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

مشكاة الإسلامية

2- وقياسه: أن يأتي على "أفعل" كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه. وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ،

أنت بغير همزة، وهي خَيْرٌ، وشرٌ، وحبٌ، نحو خيرٌ منه، وشرٌ منه، وقوله:

* (وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعًا) *

وحذفت همزتين لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة على الأصل كقوله:

* (بَلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الْآخِرِ) *

وكقراءة بعضهم: {سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُّ} بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل". وقيل: حذفها ضرورة في الأخير، وفي الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما، ففيهما شذوذان على ما سيأتي:

3- وله ثمانية شروط:

الأول: أن يكون له فعل، وشذ مما لا فعل له: كهو أقمن بكذا؛ أي أحق به، وألص من شظاظ، بنؤه من قولهم: هو لص أي سارق.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيًا، وشذ: هذا الكلام أخصر من غيره، من "أخضر" المبنى للمجهول، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسمع "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره" وبعضهم جوز بناءه من أفعل مطلقًا، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل.

الثالث: أن يكون الفعل متصرفًا، فخرج نحو: عسى وليس، فليس له أفعل تفضيل.

الرابع: أن يكون حدثه قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات وفنى، فليس له أفعل تفضيل.

الخامس: أن يكون تامًا، فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث.

السادس: ألا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازماً. نحو: "ما عاج زيد بالدواء" أي ما انتفع به، لنلا يلتبس المنفى بالمتب.

والسابع: ألا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو جلية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل. وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقًا، وعليه درج المتبى يخاطب الشيب، قال:

* أَبْعَدَ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ * لَأَنْتَ أَسْوَدُ عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ *

وقال الرضي في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو فلان أبله من فلان، وأزعن وأحمق منه.

والثامن: ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورةً، لنلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسمع شذوذاً هو "أزهي من ديك"، و"أشغل من ذات النحيين" وكلام أخصر من غيره، من زهي بمعنى تكبر، وشغل،

مشكاة الإسلامية

واختَصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل، إن الأول قد ورد فيه زها يزهو، فإنَّ لا شذوذ فيه.

4- ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجرداً من ال والإضافة، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مذكراً، وأن يؤتى بعده بمن جارة للمفضل عليه، نحو قوله تعالى: {لْيُؤْسِفْ وَأُخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَا مِنَّا}، وقوله: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّونَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ}.

وقد تحذف من ومذخولها نحو: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} وقد جاء الحذف والإثبات في: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً}.

الثانية: أن يكون فيه ال، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه، وألاً يؤتى معه بمن، نحو محمد الأفضل، وفاطمة الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، أو الفضل.

وأما الإتيان معه بمن مع اقتترانه بال في قول الأعشى:

*وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وإنما العزة للكائر *

فخرج على زيادة "ال" أو "ن" من متعلقة بأكثر نكرة محذوفة، مُبدلاً من أكثر الموجودة.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة، التزم فيه الإفراد والتذكير، كما يلزمان المجرد، لاستوائهما في التذكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وفاطمة أفضل امرأة.

وأما قوله تعالى: {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} فعلى تقدير موصوف محذوف؛ أى أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة، جازت المطابقة وعدمها، كقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا}، وقوله: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ} بالمطابقة في الأول، وعدمها في الثانى.

5- وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين لشيئاً مشتركاً في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه، على شئ آخر في صفة فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسل لخل من الخل، والصيف لحر من الشتاء. والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل، كقولهم: "الناقص والأشج أعداء بني مزلون"؛ أى هما العادلان، ولا عدل في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة وعلى هذا يخرج قول أبي نواس:

مشكاة الإسلامية

*كَأَنَّ صُنْغَرَى وَكُبْرَى مِنْ فُقَائِعِهَا * حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ*

أى صغيرة وكبيرة، وهذا كقول الغرضيين: فاصلة صُنْغَرَى وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول بلحن أبى نواس فى هذا البيت، اللهم إلا إذا عُلِمَ أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه؛ لأنه كان يلزمه الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

[التعجب]

نتبيهان:

الأول: مثلُ اسم التفضيل فى شروطه فعلُ التعجب، الذى هو انفعال النفس عند شعورها بما خفى سببه.

وله صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، نحو ما أحسن الصدق! وأحسن به! وهاتان الصيغتان هما المبوب لهما فى كُتُب العربية، وإن كانت صيغته كثيرة، من ذلك قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَلًا فَأَحْيَاكُمْ}! وقوله عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا"! وقولهم: لله درّه فارسا!.

وقوله: *يا جارتا ما أنت جارة!*

وأصل أحسن بزيد! أحسن زيد؛ أى صار ذا حسن، ثم أريد التعجب من حسنه، فحوّل إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء فى الفاعل، لتحسين اللفظ.

وأما ما أفعله! فإن "ما": نكرة تامة، وأفعل: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية فى نحو: ما أحوجنى إلى عفو الله.

الثانى: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط، فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفى تمييزاً لاسم التفضيل، ومعمولاً لفعل التعجب، نحو فلان أشدُّ استخرالجا للفوائد، وما أشدُّ استخرالجه، ولشدُّ باستخرالجه.

اسما الزمان والمكان

1- هما اسمان منصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

2- وهما من الثلاثي على وزن: "مَفْعَل" بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها، أو معتل اللام مطلقاً، كمنصّر، ومذهب، ومرمى، وموئى، ومسعى، ومقام، ومخاف، ومرضى.

وعلى "مَفْعَل" بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان مثلاً مطلقاً فى غير معتل اللام، كمجلس، ومبيع، وموعد، وميسر، وموجل. وقيل إن صحت الواو فى المضارع، كوجل يؤجل، فهو من

مشكاة الإسلامية

القياس الأول.

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله، كمكرم ومستخرج ومستعان.

ومن هذا يعلم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي، والتميز بينهما بالقرائن، فإن لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

3- وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن "مفعلة"، بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان، كمأسدة، ومسبعة، ومبطحّة، ومفتّاة: من الأسد، والسبع، والبطيخ، والفتّاء.

4- وقد سمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح، كالمسجد: للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسجد فيه، والمطلع، والمسكن، والمنسك، والمنبت، والمزق، والمسقط، والمفرق، والمخسر، والمجزر، والمظنة، والمشرق، والمغرب. وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مسكن، ومنسك، ومفرق، ومطلع. وقد جاء من المفتوح العين: المجمع بالكسر.

قالوا: الفتح في كلها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصفي في [الوسيلة]: هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك سجد مسجد زيد تغد عليك بركته، بفتح الجيم؛ أي في الموضع الذي سجد فيه. وقال سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد، بالفتح لا غير. (1 هـ). فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

- 1- هو اسم مصنوع من مصدر ثلاثي، إما وقع الفعل بواسطته.
 - 2- وله ثلاثة أوزان: مفعال، ومفعّل، ومفعلة، بكسر الميم فيها، نحو مفتاح، ومنشار، ومقراض، ومخلّب، ومبرّد، ومشرط، ومكنسة، ومقرعة، ومصفاة، وقيل: إن الوزن الأخير فرع ما قبله.
- وقد خرج عن القياس ألفاظ، منها مسقط، ومنخل، ومنصل، ومدق، ومدّهن، ومكحلة، ومخرضة، بضم الميم والعين في الجميع.
- وقد أتى جامداً على وزن شئى، لا ضابط لها، كالفأس، والقُدوم، والسكين وهلمّ جرّاً.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثاني - في

الكلام على الاسم) ضمن العنوان (التقسيم الثالث للاسم من حيث كونه مؤكداً أو غير مؤكد)

1- ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث: فالمذكر كرجل، وكتاب، وكرسی. والمؤنث نوعان: حقيقي، وهو

مشكاة الإسلامية

ما دلَّ على ذاتٍ حرٍّ، كفاطمة وهند. ومجازيٍّ، وهو ما ليس كذلك، كأذن، ونار، وشمس. ويُستدل على تأنيثه: بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من اسم عدده كثلث آبار.

2- وينقسم المؤنث إلى:

لفظيٍّ: وهو ما وُضع لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة وزكرياء والكفري.

وإلى معنويٍّ، وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، كمریم وهند وزينب.

وإلى لفظيٍّ ومعنويٍّ: وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، كفاطمة، وسلمى، وعاشوراء، مُسمَّى به مؤنث.

3- ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث، فله علامتان.

الأولى: التاء. وتكون ساكنة في الفعل، نحو قامت هند، ومتحركة فيه، نحو هي تقوم، وفي الاسم، نحو صائمة وظريفة.

وأصل وضع التاء في الاسم: للفرق بين المذكر والمؤنث، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائضٍ، وحائِل، وفارك، ونثيب، ومُرْضِع، وعانس. أما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعيّ، كرجل ورجلة، وإنسان وإنسانة، وفَتَى وفَتاة. ويُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ، فلا تدخل فيها:

أحدها: "فَعُول" بمعنى فاعل، كرجل صَبُور وامرأة صَبُور، ومنه {وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا} أصله بَغَوِيًّا: اجتمعت الولو والياء، وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الولو ياء، وأدغمتا، وقلبت الضمة كسرة. وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقل: بَغَوَا كَنُهو، مردود بأن نُهو شاذٌّ، في قولهم رجل نُهو عن المنكر. ولما قولهم امرأة ملولة، فالتاء فيه للمبالغة، إذ يقال أيضاً رجل ملولة، ولما عُدُوَّة فشاذٌّ، وسَوَّغه الحمل على صديقة. وإذا كان "فَعُول" بمعنى مفعول، لحقته التاء، نحو جمل ركوب، وناقة ركوبة.

ثانيها: "فَعِيل" بمعنى مفعول إن تبع موصوفه، كرجل جريح، وامرأة جريح، فإن كان بمعنى فاعل، أو لم يتبع موصوفه، لحقته، كامرأة رحيمة، ورأيت قتيلاً.

ثالثها: "مِفْعَال" كمِهْذار، وشذَّ: ميقانة.

رابعها: "مِفْعِيل" كمِطِير، وشذَّ مسكينة. وقد سُمِعَ حذفها على القياس.

خامسها: "مِفْعَل" كمِغْشَم.

وقد تُرَاد التاء: لتمييز الواحد من جنسه، كلبن ولبنة، وتمر وتمرّة، ونمل ونملة، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة. ولعكسه في كمء وكمأة. وللمبالغة، كرلوية. ولزيادتها ك: علامة. ولتعويض

مشكاة الإسلامية

فاء الكلمة كعدة، أو عينها كإقامة، أو لامها كسنة، أو مدّة كتركية.

ولتعريب العجمي، نحو: كِلْجَة في كِلْج: اسم لمكيال. وتزاد في الجمع عوضاً عن ياء النسب في مفردة، كأشاعة وأزراق، ولمجرد تكثير البنية، كقرية وغرفة، أو للإلحاق بمفرد، كصيارفة، للإلحاق بكراهية.

العلامة الثانية: الألف. وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كخُبْلَى وبُشْرَى، وغير مفردة، وهي التي قبلها ألف، فتقلب هي همزة، كحمراء وعذراء.

وللمقصورة أوزان، منها:

فُعْلَى: بضم ففتح، نحو أُرْبَى: للداهية، وأدْمَى: لموضع، وكذا شُعْبَى. قال جرير:

* أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا * أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَرَابَا *

وَفُعْلَى: بضم فسكون، كُبُهْمَى لنبت، وَخُبْلَى صفة، وبُشْرَى مصدرًا.

وَفُعْلَى: بفتحات، كَبَرْدَى، اسم لنهر، قال حسان:

* يَسْفُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ * بَرْدَى يُصَنِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ *

وَحَيْدَى: للحمار السريع في مشيه، وبَشَكَى: للناقة السريعة.

وَفُعْلَى: بفتح فسكون كمَرْضَى جمعًا، وَتَجَوَى مصدرًا، وشُبْعَى صفة.

وَفُعَالَى: بالضم والتخفيف، كخُبَارَى، لطائر، وسَكَارَى: جمعًا، وَغَلَادَى: صفة للشديد من الإبل.

وَفُعْلَى: بضم ففتح العين المشددة، كسُمَهَى: للباطل.

وَفِعْلَى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كسِبَطْرَى: لمشية فيها تبخر.

وَفِعْلَى: بكسر فسكون نحو حَجَلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم لطائر، وظِرْبَى، جمع ظِرْبَان، بفتح

فكسر: اسم لدويبة مننتة الرائحة. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفظان وذكرى

مصدرًا. وهذا الوزن إن لم يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم ينون فألفه للتأنيث، كقِسْمَة ضِبْرَى؛ أي جائزة،

وإن نون، فألفه للإلحاق، نحو عِزْهَى: لمن لا يلهو، وإن نون عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه

وجهان، كدَفْرَى لعظم خلف أذن البعير.

فِعْلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هَجِيرَى: للهيذان، وَحَيْئَى: مصدر حَتَّ.

وَفُعْلَى: بضميتين مشدد اللام كحُذْرَى: من الحَذَر، و(كُفْرَى): اسم لوعاء الطَّلَع.

وَفُعْلَى: بضم ففتح العين مشددة كلُعَيْرَى: للغز، وَخُلَيْطَى: للاختلاط.

وَفُعَالَى: بضم ففتح العين المشددة كخُبَارَى وشَقَارَى: لنبتين، وَخُضَارَى: لطائر.

وللممدودة أوزان. منها:

مشكاة الإسلامية

فُعْلَاء: بفتح فسكون كصحراء: اسمًا، ورُغْبَاء: مصدرًا، وطُرْفَاء: جمعًا في المعنى، وحمراء: صفة لمؤنث أفعل، وهطْلَاء: صفة لغيره، كديمة هطْلَاء.
وأفْعَلَاء: بفتح فسكون، مثلث العين، مخفَّف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.

وفُعْلَاء: بضممتين بينهما ساكن، كقُرْفُصَاء: لهيئة مخصوصة في القُعود.
وفاعُولَاء: كئاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرم.
وفاعِلَاء: بكسر العين كقاصِيعاء وناقفاء: لبابئ جُحر اليربوع.
وفِعْلِيَاء: بكسرتين بينهما سكون، مخفَّف الياء: ككِبْرِيَاء.
وفُعْلَاء: بفتح العين، وتثنية الفاء: كجنفاء بفتحات: لموضع، وسِيْرَاء، بكسر ففتح: لنوب خَرَّ مخطَّط، ونُقْصَاء، بضم ففتح.

وفُنْعَلَاء: بضممتين بينهما سكون: كخُنْفساء: للحيوان المعروف.
وفِعْيَلَاء: بفتح فكسر، كقُرْيَاء بالناء المثلثة: لنوع من النمر.
ومَفْعُولَاء: كمَشْيُوخَاء: جمع شيخ.

ومما تقدّم علّم أن هناك أوزانًا مشتركة بينهما، وهي: فُعْلَى، بفتح فسكون، كسَكْرَى وصَحْرَاء، وفُعْلَى: بضم ففتح كَأَرْبَى وخُنْفاء، وفُعْلَى، بفتحات كَجَمْرَى: لسرعة العدو، وجُنْفاء: لموضع، وأفْعْلَى: بفتح فسكون ففتح، كأَجْفَلَى: للدعوة العامة، وأُرْبَعَاء: لليوم المعروف.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثاني - في الكلام على الاسم) ضمن العنوان (التقسيم الرابع للاسم: من حيث كونه منقوصا، أو مقصورا، أو ممدودا، أو صحيحا)

1- ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمُنْقُوص: هو "الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها"، كالداعِي والمنادي، فخرج بالاسم: الفعل كَرَضِي، وبالمعرب: المبنى كالذي، وبالذي آخره ياء: المَقْصُور، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة الجرّ، وبمكسور ما قبلها: نحو ظَبْنِي وَرَمَى، فإنه ملحق بالصحيح، لسكون ما قبل يائه.

والمَقْصُور: هو "الاسم المُعْرَب الذي آخره ألف لازمة"، كالهْدَى والمصطفى، فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كدَاعَا وإِلَى، وبالمعرب: المبنى، كأنا وهذا وبما آخره ألف: المُنْقُوص، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.

مشكاة الإسلامية

والممدود: هو "الاسم المعرب الذي آخره همزة نلى ألفا زائدة" كصحراء وحمرء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

2- وكل من المقصور والممدود: قياسى، وهو موضع نظر الصرفى، وسماعى، وهو موضع نظر اللغوى، الذى يسرد ألفاظ العرب، ويضع معانيها بإزائها.

فالمقصود القياسى: هو كل اسم معتل اللام، له نظير من الصحيح، ملترم فتح ما قبل آخره.

وذلك كمصدر الفعل المعتل اللام، الذى على وزن فعل، بفتح فكسر، كالجوى والهوى والعمى، فإنه نظير الفرح والأشر والطرب. وكفعل بكسر ففتح، فى جمع فعلة، بكسر فسكون. وفعل، بضم ففتح، فى جمع فعلة، بضم فسكون، نحو فرية وفرى، ومريّة ومرى، ومذبة ومذى، وزنية وزى؛ فإن نظيرهما قرب بالكسر، وقرب بالضم، فى جمع قربة بالكسر وقربة بالضم.

وكذا كل اسم مفعول معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمعطى ومُسندعى فإن نظيره مُكرم ومُسخرج. وكذا أفعل صيغة تفضيل كالأقصى، أو لغيره كالأعمى، ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش. وكذا ما كان جمعا لفعل أنشأ أفعلا، كالدنيا والدنا. ونظيره الأخرى والأخر. وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من الناء، على وزن فعل بفتحيتين، وعلى الوحدة بالناء، كحصاة وحصى، ونظيره مدرة ومدّر.

وكذا المفعّل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو ملهى ومسعى، ونظيره مذهب ومسرح. والممدود القياسى: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح الآخر، ملترم فيه زيادة ألف قبل آخره. وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو لزوى ازعواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح: لحرر احمراراً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراراً.

وكذا مصدر كل فعل معتل اللام يوازن أفعلاً، كأعطى إعطاءً، وأملئ إملاءً فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً.

وكذا كل ما كان مفرداً لأفعلة، ككساء وأكسية، ورداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح حمار وأخمرة، وسلاح وأسلحة.

وكذا كل مصدر لفعل بفتحيتين دالا على صوت أو داء، كالرغاء: لصوت البعير، والثغاء: لصوت الشاة، فإن نظيره الصراخ، وكالمشاء، فإن نظيره الزكام. والسماعى منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفتى: واحد الفتيان، والججا: أى العقل، والسنا: أى الضوء، والنرى: أى التراب. ومن الممدود سماعاً: الثراء بالفتح: لكثرة المال، والأجاء بالكسر: للنعل، والفناء بالضم: لحدائثة السن،

مشكاة الإسلامية

والسَّناء بفتح السين: للشرف.

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة، كقوله:

* لا بدَّ من صنْعنا وإن طال السَّفر *

واختلفوا في مدَّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وحجبتهم قول الشاعر:

* سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى * فلا فقرٌ يَدُومُ ولا غِناءُ *

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثانى - فى

الكلام على الاسم) ضمن العنوان (التقسيم الخامس للاسم من حيث كونه مفردا، أو منثى، أو

مجموعا)

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومنثى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحد، كرجل وامرأة وقلم وكتاب. أو هو ما ليس منثى ولا مجموعا، ولا ملحقا بهما،

ولا من الأسماء الخمسة المبينة فى النحو.

والمنثى: ما دل على اثنين مطلقا، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون، كرجلان وامرأتان، وكتابان وقلمان،

أو رجلين وامرأتين وكتابين وقلمين، فليس منه كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان، وزوج، وشفع؛ لأن دلالتها

على الاثنين ليست بالزيادة.

وشرط الاسم الذى يراد تثنيته:

أن يكون مفردا، فلا يُثنى المجموع ولا المنثى، بأن يُقال رجلاان وزيدونان.

وأن يكون معربا، ولما اللذان وهذان، فليسا بمنثيين، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المنثى.

وأن يكونا متفقين فى اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال العُمران بضم ففتح فى أبى بكر وعُمر؛ لعدم

الاتفاق فى اللفظ، ولا العُمران، بفتح فسكون فى عمرو وعُمر؛ لعدم الاتفاق فى الوزن، ولا العِينان فى

الباصرة والجارية؛ لعدم الاتفاق فى المعنى.

وأن يكون منكرًا، فلا يُثنى العلم باقيا على علميته.

وأن يكون له مُمائل، فلا يُثنى الشمس والقمر؛ لعدم المماثلة، وقولهم: القُمران للشمس والقمر تغليب.

والأ يستغنى بتثنية غيره عنه، فلا يُثنى سواء، للاستغناء عن تثنيته بتثنية سى.

[الجمع]

3- والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكر سالم، ومؤنث سالم، وجمع تكسير.

فجمع المذكر السالم: هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون، أو ياء ونون، كالزيدون

والصالحون، والزيدون والصالحين.

مشكاة الإسلامية

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامدًا أو مشنقًا، ولكل شروط:
فیشترط في الجامد: أن يكون علمًا لمذكر عاقل، خاليًا من التاء، ومن التركيب، فلا يقال في رجل:
رجلون لعدم العلمية، ولا في زينب: زينبون؛ لعدم التذكير، ولا في "لاحق" (علم لفرس): لاحقون؛ لعدم
العقل، ولا في طلحة: طلحتون؛ لوجود التاء، ولا في سيويه: سيبويهنون؛ لوجود التركيب.
ويشترط في المشنق: أن يكون صفة لذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه
فعلاء، ولا فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرضِع:
مُرضعون، لعدم التذكير، ولا في نحو "فاره" صفة فرس: فارهنون؛ لعدم العقل.
ولا في علامة: علامتُون؛ لوجود التاء.
ولا في نحو أحمر: أحمرُون؛ لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قول حكيم الأعور بن
عياش الكلبي:

*فما وجدت نساء بنى تميم * خلائل سُوديين وأحمرينا*
ولا في نحو عطشان: عطشانون؛ لكونه على فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى.
ولا في نحو عدل وصبور وجريح: عدلون، وصبورون، وجريحون؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيها.
وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء على مفردة، كفاطمات وزينبات.
وهذا الجمع ينقاس:
في جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم. وفي كل ما ختم بالتاء مطلقًا كفاطمة وطلحة. ويستثنى
من ذلك امرأة، وشاة، وقلة بالضم والتخفيف: اسم لعبة، وأمة؛ لعدم ورودها.
وفي كل ما لحقته ألف التانيث مطلقًا: مقصورة أو ممدودة، كسلمى وخبلى وصحراء وحساء. ويستثنى
من ذلك فعلاء مؤنث أفعل، وفعلَى مؤنث فعْلان، فلا يجمعان هذا الجمع، كما لا يجمع مذكرهما جمع
مذكر سالما، وفي مصغر غير العاقل كجُبيل وذُرَيْهم، وفي وصفه أيضًا، كشامخ صفة جبل، ومعدود
صفة يوم.
وفي كل خماسي لم يُسمع له جمع تكسير، كسُرَاقٍ وحَمَّامٍ وإصْطَبِلَ.
وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسموات وسجالات وأمهات.
كيفية التنثية
[الصحيح]: إذا كان الاسم الذي تريد تنثيته صحيحًا، أو منزلاً منزلة الصحيح، كرجل وامرأة، وظبي
ودلو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها فنقول: رجлан، وامرأتان، ودلون،
وظبيان.

مشكاة الإسلامية

[المنقوص]: وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رددتها في التنثية، فنقول: قاضيان وداعيان.

[المقصور]: وإذا كان مقصورًا، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياءً كحُبلى ومسدعى، فنقول: حُبليان ومسدعيان. وشذ: فهُقِرَنَ وَخُوزِلَان بال حذف، في تنثية فهُقِرَى وَخُوزِلَى.

وكذا تُقلب ألفه ياء إذا كانت نالته مبدلة منها، كفتيان وَرَحِيان في فتى ورحى، فرارًا من النقاء الساكنين لو بقيت، وحذرًا من التباس المفرد بالمتنّى حال إضافته لياء المتكلم لو حذفت. وشذ في جمى جمون بالولو.

وكذا إذا كانت غير مبدلة وأمليت، كمتى علمًا، فنقول في تنثيته: مَتَيان. وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها كعصًا وقفاً، فنقول: عَصَوَان وَقَفَوَان، وشذ في رضا: رَضَيَان بالياء، مع أنه ولوى.

وكذا تُقلب واوًا إذا كانت غير مبدلة ولم تُمل، كَلَدَى و"إذا" مسمّى بهما، فنقول: لَدَوَانِ وَإِدَوَانِ. [الممدود]: وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقراءان ووَضَّاءان، في تنثية قراء ووَضَّاء، الأول الناسك، والثانى وضى الوجه. ويجب قلبهما واوًا، إن كانت للتأنيث، كحمرالون وصحرالون، فى حمراء وصحراء. وقال السيرافى: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب تصحيح الهمزة، لنلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، كعشواء، فنقول: عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها، وشذ حَمَرَيَان بالياء، وَخُنْفُسَان وعاشوران وَفُرْقُصَان، بال حذف، في تنثية خُنْفُساء وعاشوراء، وَفُرْقُصَاء. وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح، ككساء وحياء أصلهما: كِساو وَحَيَاى، فنقول: كِساوَان وَحَيَاوَان، أو كِساءان وَحَيَاءان. وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلْبَاء وَفُوبَاء بالموحدة، زيدت الهمزة فيهما، للإلحاق بقِرْطاس وَفُرتاس، بضم فسكون، وهو أنف الجبل، تَرَجَّح القلب على التصحيح، فنقول: عِلْبَاوَان وَفُوبَاوَان، أو عِلْبَاآن وَفُوبَاآن. وقيل: التصحيح فيه أرجح.

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالم

[الصحيح]: إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء والنون عليه بدون عمل سواها.

مشكاة الإسلامية

[المنقوص]: وإذا كان منقوصًا حذفت ياءه، وضُمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، فنقول: القاضون والداغون، أو القاضين والداغين، أصلهما القاضيون والداغون والقاضيين والداغيين. وسيأتى سبب الحذف فى النقاء الساكنين.

[المقصور]: وإن كان الاسم مقصورًا حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} {وَأَتَاهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ}، أصلهما: الْأَعْلَوْنَ وَالْمُصْطَفَوْنَ.

[الممدود]: وحكم الممدود فى الجمع، حكمه فى التنثية، فنقول فى وُضَاء: وُضَاغُون، وفى حَمَرَاءَ عِلْمًا لمذكر: حَمَرَاوُونَ، ويجوز الوجهان فى نحو: عِلْبَاءَ وكِسَاءَ عِلْمِينَ لمذكر.

ومما تقدم تعلم أن أولو، وعالمون، وأرضون، وسنئون، ويئون، وثبون، وعززون، وأهلون، وعشرون وبابه، ليست من جمع المذكر السالم، وإنما هى ملحقة به.

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالما

إذا كان المفرد بلا تاء، كزئب ومزيم، زدت عليه الألف والتاء، بدون عمل سواها، فنقول: زئبات ومزيمات.

وإذا كان مقصورًا: عومل معاملته فى التنثية، فنقول: فَنَيَات، وَحُبَلَيَات، وَمُصْطَفَيَات، وَمَنَيَات: فى فَنَى، وَحُبَلَى، وَمُصْطَفَى، وَمَنَى "مسمى بها مؤنث"، ونقول: عَصَوَات، وَإِذْلَوَات، وَالْوَات، فى عصا وإذا وإلى "مسمى بها مؤنث".

وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فنقول: صَحْرَاوَات وَفَرَاوَات، وَعِلْبَاوَات، أو عِلْبَاءَات، وكِسَاءَات أو كِسَاوَات. ونقول فى قَاضٍ "مسمى به مؤنث": قَاضِيَات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو عوضًا من أصل، كأخت وبنت وعدة، حذفت منه فى الجمع، فنقول: فاطمات، وخديجات، وبَنَات، وَأَخَوَات، وَعِدَات.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءً ختم بتاء أو لا، جاز فى عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإلتباع، وأما قول بعض الغُذَرِيِّين:

*وَحَمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا * وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ*

بتسكين فاء زفرات: فضرورة.

أو كانت لām مضموم الفاء ياءً كدُمِيَّة، أو لām مكسورها واوًا كذُرُوء، فيمتنع الإلتباع، فنحو دَعْدُ وَجَفَنَةُ بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح فى الجمع، ونحو جُمْلُ وبُسْرَةُ بالضم، وهند وكِسْرَةُ بالكسر، يجوز فيه الثلاث، ونحو دُمِيَّة بالضم، وذُرُوء بالكسر، يمتنع فيه الإلتباع، وشذ جِروَات، بكسر الراء.

مشكاة الإسلامية

أما الصفة كضخمة، أو الرباعي كزينب، أو معتل العين كجور، أو مضعفها كجنة بتأنيث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، تغييرًا مقدّرًا كفلّك، بضم فسكون، للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة فقل، وفي الجمع كزنة أسد، وكهجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي الجمع كرجال. أو تغييرًا ظاهرًا، إما بالشكل فقط، كأسد بضم فسكون، جمع أسد بفتحيتين. وإما بالزيادة فقط، كصنول، في جمع صنو بكسر فسكون فيهما. وإما بالنقص فقط، كنخم في جمع نخمة بضم ففتح فيهما. وإما بالشكل والزيادة كرجال بالكسر، في جمع رجل بفتح فضم. وإما بالشكل والنقص ككتب بضميتين. في جمع كتاب بالكسر. وإما بالثلاثة، كغلمان بكسر فسكون، في جمع غلام بالضم. أما التغير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقضيهِ القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال. وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا. وأبنيته سبعة وعشرون، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة.

والجمعان قيل إنهما مختلفان مبدأً وغايةً، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية له. وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غايةً، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة. والكثرة: من ثلاثة إلى ما لا نهاية له.

وإنما تعتبر القلة في تكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعًا: بأن تضع العرب أحد البنائين صالحًا للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا، كأزجل، بفتح فسكون فضم، في جمع رجل بكسر فسكون، وكرجال بكسر ففتح، في جمع رجل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول، ولا قلة للثاني، فإن وضع بناء ان للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فليس بفتح فسكون، وأثوب وثياب، في جمع ثوب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالاً. جموع القلة

الأول: أفعل، بفتح فسكون فضم: ويطرّد في:

1- كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف، على وزن فَعَل، بفتح فسكون، ككَلَب وأَكْلَب، وظَبْي وأظْب، ودَلُو وأدَل. وما كان من هذا النوع ولوى اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع، وتحذف لامه، كما سيأتى: في الإعال.

مشكاة الإسلامية

وشذ: لَوْجُهُ، وَأَكْفَ، وَأَعَيْنَ.

وَأَثُوبَ، وَسَنَفَ فِي قَوْلِهِ:

*لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا * حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعًا أَشْهَبًا *

وقوله:

*كَأَنَّهُمْ لَسَنَفَ بَيْضَ يَمَانِيَةٍ * عَضَبَ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ *

2- وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مدّ، كذراع وأذرع، ويمين وأيمن، وشذ أفعل في مكان،

وغراب، وشهاب، من المذكر.

الثاني: أفعال، بفتح فسكون.

ويكون جمعاً لكل ما لم يطرّد فيه أفعل السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وجمل بكسر فسكون

وأحمال، وصنلب بضم فسكون وأصلاّب، وباب وأبواب، وسبب بفتحتين وأسباب، وكنف بفتح فكسر

وأكتاف، وعضد بفتح فضم وأعضاد، وجنّب بضميتين وأجناب، ورطب بضم ففتح وأرطاب، وإبل

بكسرتين وآبال، وضيع بكسر ففتح وأضلاع، وشذ أفرّاح في قول الخطيئة:

*مَازَا نَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بَذَى مَرَحٍ * رُغِبَ الْحوَاصِلُ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ *

كما شذّ أحمال جمع حمل، بفتح فسكون، في قوله تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}.

الثالث: أفعلة، بفتح فسكون فكسر.

ويطرّد في كل اسم مذكر زياعي قبل آخره مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ويُلترّم

في فعال، بفتح أوله أو كسره، مضعّف اللام أو معتلها، كنبات وأنبئة، وزمام وأزمنة، وقباء وأقبية، وكساء

وأكسية، ولا يُجمعان على غيره إلا شذوذاً.

الرابع: فعلة، بكسر فسكون.

ولم يطرّد في شيء، بل سمع في ألفاظ، منها شَيْخَة جمع شيخ، وبثيرة جمع ثور، وفنية جمع فنى، وصبيبة

جمع صبي وصبيبة، وغلّمة جمع غلام، وبتية جمع نثي بضم الأول أو كسره، وهو الثاني في السيادة.

ولعدم اطراده قيل إنه اسم جمع لا جمع.

جموع الكثرة

الأول: فُعَل، بضم فسكون:

وينقاس في أفعل ومؤنّته فعلاء صفتين، كخمر بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.

ويكثر في الشعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعف، نحو:

*وَأَكْرَبْتَنِي ذَوَاتِ الْأَعْيُنِ النَّجَلُ *

مشكاة الإسلامية

بضم الجيم جمع نجلاء: أى واسعة، بخلاف نحو بيضٍ وغمى وغرّ فلا يضم لاعتلال العين فى الأول، واللام فى الثانى، والتضعيف فى الثالث.

وكما يكون جمعاً لأفعل الذى مؤنثه فعلاء، يكون جمعاً أيضاً لأفعل الذى لا مؤنث له أصلاً، كأكثر لعظيم الكثرة، وأدر بالمد لعظيم الخصية، وكذا لفعلاء الذى لا أفعل له كرتقاء.
الثانى: فُعل، بضمين:

ويطرّد فى وصف على فُعول بمعنى فاعل، كغفور وغُفر، وصَبور وصُنبر. وفى كل اسم زباعى قبل آخره مدّ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كقذال بالفتح، وجمع جماع مؤخر الرأس، وقذُل، وجمار وخُمَر، وكُرَاع بالضم وكُرْع، وقضيب وقُضْب، وعمود وعمُد.
ويشترط فى مفردة أيضاً ألا يكون مضعّفاً مدّته ألف.

ثم إن كانت عين هذا الجمع ولوّا وجب تسكينها، كسُور وسُوك جمعى سوار وسواك، وإلا جاز ضمها وتسكينها، نحو قُذُل بضمين، وقُذُل بالسكون، وسُيْل بضمين، وسُيْل بكسر فسكون، جمع سيال: اسم شجر له شوك، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها، نظير بَيْض فى جمع أبيض.
الثالث: فُعل بضم ففتح:

ويطرّد فى اسم على فُعلة بضم فسكون، وفى فُعلى بضم فسكون أنثى أفعل، كغُرْفَة ومُدَيَّة وحُجَّة. وكصُغْرَى، وكبُزَى، فنقول فيها: غُرْف، ومُدَى، وحُجَج، وصُغُر وكُبُر. وشذّ فى بُهْمَة بضم فسكون، وصف للرجل الشجاع: بُهَم، كما شذ جمع زُؤيا بضم الأوّل، ونُوبة وقُرْبَة بفتح أوّلهما، ولِحْيَة بكسره، وثُخْمة بضم ففتح، على فُعل، للمصدرية فى الأوّل، وانتقاء ضم الفاء فى الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فِعل، بكسر ففتح:

ويطرّد فى اسم على فِعلة بكسر فسكون، كحِجَّة وحِجَج، وكِسرة وكِسر، وفِرْية، وهى الكذب، وفِرْى. وسُمِع فى حِلْيَة ولِحْيَة بكسر أوّلهما: حُلَى ولَحَى بضمه، كما سمع فى فُعلة بضم فسكون: فِعل بكسر ففتح، كصُورة وصُور.

الخامس: فُعلة، بضم ففتح:

ويطرّد فى وصف عاقلٍ على وزن فاعل معتل اللام، كقاضٍ وقضاة، وزَام وزُمامة، وغاز وغُرّة.
السادس: فُعلة، بفتحات:

مشكاة الإسلاميه

ويطرّد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام ككاتب وكُتّبة، وساحر وسَحرة، وبائع وياعة، وصائغ وصاغة، وبارّ وبِررة، وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها، وإنما ضُمَّت فاء الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعلتها.

السابع: فَعَلَى، بفتح فسكون ففتح:

ويطرّد في وصف دالّ على هلاك، أو توجّع، أو نَشْتَت، بزنة فَعِيل، نحو قَتِيل وقَتْلَى، وجريح وجَرْحَى، وأسير وأسْرَى، ومريض ومرْضَى.

أو زنة فَعِل بفتح فكسر، كزَمِن وزَمْنَى، أو زنة فاعل، كهالك وهَلَكَى، أو زنة فَعِل بفتح فسكون فكسر، كميّت ومَوْتَى، أو زنة أفعل كأحمقَ وَحَمَقَى، أو زنة فَعْلان، كعطشان وعَطَشَى.

الثامن: فَعَلَة، بكسر ففتح:

وهو كثير في فَعَل بضم فسكون اسمًا صحيح اللام، كقُرْط وقِرْطَة، ودُرْج ودرْجَة، وكُوز وكُوزَة، ودُبّ ودِيبَة. وقلّ في اسم صحيح اللام على فَعَل بفتح فسكون: كقَرْد (بالغين المعجمة لنوع من الكمأة) وغِرْدَة، أو بكسر فسكون: كقَرْد وقِرْدَة.

التاسع: فَعَّل، بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا:

ويطرّد في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَي اللام، كراكع وراكعة، وصائم وصائمة، نقول في الجمع: رُكَّع وصَوِّم. وندر في معلتها كغازٍ وغَزَّى، كما ندر في فَعِيلَة وفُعْلَاء بضم ففتح، كخريدة وخَرْد، ونُفْسَاء ونَفَس.

العاشر: فَعَّال، بضم الأول، وفتح الثاني مشدّدًا.

ويطرّد كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائم وصوِّام، وقارئ وقَرَّاء، وعاذل وعذَّال، وندر في وصف على فاعلة، كصنّاد في قول القطامي:

* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ * وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِ غَيْرِ صُنْدَادٍ *

كما ندر في المعلن، كغازٍ وغَزَّاء، وسارٍ وسَرَّاء.

الحادي عشر: فَعَال، بكسر ففتح مخففاً: ويطرّد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعَل وفَعْلَة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، مثل كَلَب وكَلْبَة وكِلَاب، وصَعْب وصَعْبَة وصِعب، وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع، ككُتُوب وكتّاب، وندر فيما عینه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْف وضِياف، ويَعْر ويعَار، وهو الجَدَى يُزَيِّط في زُبْيَة الأسد.

الثالث والرابع: فَعَل وفَعْلَة، بفتحيتين اسمين صحيحَي اللام، ليست عينهما ولا مهما من جنس، نحو جَمَل وجمال، ورَقَبَة ورقاب.

مشكاة الإسلامية

الخامس: فَعَلٌ، بكسر فسكون اسمًا كَقَدَحٍ وَقَدَّاحٍ، وَذَنْبٌ وَذَنْابٌ، وَنَهَى، وهو الغدير، ونِهَاةٌ.
السادس: فَعَلٌ، بضم فسكون اسمًا غير واوَيَّ العين، ولا يائِيَّ اللام، كَرُمَحٍ وَرِمَاحٍ وَجُبٌّ وَجِبَابٌ.
السابع والثامن: فَعِيلٌ وفَعِيلَةٌ، وَصَفَى باب كَرُمَ، صحيحى اللام، كظريف وظريفة وظُرَافٍ. وتلزم هذه الصغية فيما عينه ولو من هذا النوع، فلا يُجْمَعُ على غيرها، كطويل وطويلة وطِوالٍ.
وشاعت أيضًا في كل وصف على فَعْلَانٍ بفتح فسكون للمذكر، وفَعْلَى للمؤنث، وفَعْلَانٍ بضم فسكون له وفَعْلَانَةٌ لها، كغَضَبَانٍ وَغَضَبَى وَغَضَابٍ، وَعَطْشَانٍ وَعَطْشَى وَعِطَاشٍ، وَخُمْصَانٍ وَخُمْصَانَةٍ وَخِمَاصٍ.

الثاني عشر: فُعُولٌ، وبضمينين:

ويطرَّد في اسم على فَعَلٍ، بفتح فكسر، ككَبِدٍ وَكَبُودٍ، وَوَعِلٍ وَوُعُولٍ، وَثَمَرٍ وَثَمُورٍ.
وفي فَعَلٍ اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء، نحو كَغَبٍ وَكُغُوبٍ، وَجُنْدٍ وَجُنُودٍ، وَضِرْسٍ وَضِرُوسٍ.
ويشترط أن لا تكون عين المفتوح أو المضموم ولو أ كحوض وخوت، ولا لام المضموم ياء كمُدَى. وشَدَّ في ثَوَى: وهى الحفرة تُجعل حول الخباء، لوقايته من السيل نَبْيَى، ولا مضعفا كخَف. ويُحفظ في فَعَلٍ بفتحين كأَسَدٍ وأَسُودَ، وَذَكَرَ وَذُكُورَ، وَشَجَنَ، وهو الحزن، وَشُجُونُ.
الثالث عشر: فَعْلَانٌ، بكسر فسكون:

ويطرَّد في اسم على فَعَالٍ بالضم، كغُرَابٍ وَغُرَيَّانٍ، وَغَلَامٍ وَغِلْمَانٍ، أو فَعَلٍ بضم ففتح كصُرْدٍ وَصِرْدَانٍ.
وبه يُسْتَعْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد. أو فَعَلٍ بضم الفاء أو فتحها واوَيَّ العين الساكنة، كخُوتٍ وَجَبَيَّانٍ، وَكُوزٍ وَكَبِيزَانٍ وَتَاجٍ وَتَبِيجَانٍ، وَنَارٍ وَنِيرَانٍ. وَقَلَّ في نحو: غَرَالٍ غِرْلَانٍ، وفي خُرُوفٍ خِرْفَانٍ، وفي نِسْوَةٍ نِسْوَانٍ.

الرابع عشر: فُعْلَانٌ بضم فسكون.

ويكثر في اسم على فَعَلٍ بفتح فسكون، كظَهَرٍ وَظَهْرَانٍ، وَبَطْنٍ وَبَطْنَانٍ، أو على فَعَلٍ بفتحين صحيح العين وليست هى ولا مه من جنس واحد، كذَكَرٍ وَذُكْرَانٍ، وَحَمَلٍ بِالْمِهْمَلَةِ، وهو ولد الضأن الصغير وَحَمْلَانٍ، أو على فَعِيلٍ كقَضِيبٍ وَقُضْبَانٍ، وَغَدِيرٍ وَغُدْرَانٍ. وَقَلَّ في نحو: رَاكِبٌ رُكْبَانٍ، وفي أَسُودَ سُودَانٍ.

الخامس عشر: فُعْلَاءٌ، بضم ففتح ممدودًا.

ويطرَّد في وصف مذكر عاقل، على زنة فَعِيلٍ بمعنى فاعل، غير مضعَّف ولا معتل اللام، ولا واوَيَّ العين، نحو كريم وكُرَمَاءَ، وبخيل وبُخْلَاءَ، وظريف وظُرَفَاءَ. وشَدَّ أَسِيرٌ وَأَسْرَاءَ، وَقَتِيلٌ وَقَتْلَاءَ؛ لأنهما بمعنى مفعول.

مشكاة الإسلاميه

أو بمعنى مفعّل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسمِع، وأليم بمعنى مؤلم، نقول فيهما: سُمعاً
وَألماء، أو بمعنى مفاعِل، كخُلطاء وخُلساء، في خُلِيط بمعنى مُخَالِط، وخُلِيس بمعنى مجالِس: أو على
زينة فاعل دالاً على معنى كالغريزة، كصالح وصلحاء، وجاهل وجهلاء. وشذّ: شَجَعاء في شُجاع،
وجُبْناء في جَبان، وسُمحاء في سَمَح، وخُلَفاء في خَلِيفَة؛ لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل.
السادس عشر: أَفْعلاء، بفتح فسكون فكسر:

ويطرّد في مُفرد سابقه الأول، وهو فعيل، لكن بشرط أن يكون معتلّ اللام أو مضعفاً، كغنى وأغنياً،
ونبى وأنبياء، وشديد ولشّداء، وعزيز وأعزّاء، وهو لازم فيهما. وشذ في نُصِيب أنصِباء، وفي صديق
أصدقاء، وفي هَيِّن أهوناء؛ لأنها ليست معتلّة اللام ولا مضعفة.
السابع عشر: فَواعِل:

ويطرّد في فاعلةٍ لسمّاً أو صِفة، كناصرية ونواص، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على فَوَعَل، بفتح فسكون
ففتح، أو فَوَعلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما. أو فاعِل بفتح العين أو كسرهما، كجَوهر وجواهر،
وصَوْمعة وصوامع، وخائِم وخواتِم، وكاهِل وكواهِل. أو فاعِل بكسر العين وصفاً لمؤنث، كحائض
وحوائض، وحامل وحوامل؛ أو لمذكر غير عاقل كصاهِل وصواهِل، وشاهِق وشواهِق. وشذ في فارس:
فوارِس، وفي ناكِس بمعنى خاضع: نَواكِس، وفي هالِك: هَوالك. ويطرّد أيضاً في فاعِلاء، بكسر العين
والمَدّ، كقاصِعاء وقَواصِيع، وناقِفاء ونَوافِق.

الثامن عشر: فَعائِل، بالفتح وكسر ما بعد الألف:

ويطرّد في رِباعيٍّ مؤنث، ثالِثه مَدّة، سواء كان ثانیته بالناء أو بالألف مطلقاً، أو بالمعنى، كسحابة
وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذوابة وذوائب، وحلوبة وحلائب، وشمال بالكسر،
وشمال بالفتح: ریح تهب من جهة القطب الشمالی، وشَمائل، وعُجُوز وعجائز، وسعيد علم امرأة
وسعائد، وحَبائِر، وجُلُولاء: قرية بفارس، وجلائل.
ويشترط في ذی الناء من هذه الأمثلة: الاسمیه، إلاّ فَعيلة، فيشترط فيها ألا تكون بمعنى مفعولة، وشذ
ذبيحة وذبائح. وندر في وَصِيد: وهو اسم للبيت أو فئانه: وَصائِد، وفي جُزُور: جزائر، وفي سماء، اسم
للمطر: سَمائي.

التاسع عشر: فَعالِي، بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فَعالِي، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في فَعلاء لسمّاً كصَحراء، أو صفة لا مذكر لها كعذراء، وفي ذی الألف المقصورة للتأنيث

مشكاة الإسلاميه

كحبلَى، أو الإلحاق، كذَفَرَى بكسر الأول: اسم للعظم الشاخص خلف أذن الناقة، وألفه للإلحاق بدرهم، وغلَى بفتح الأول: اسم لنبت، فنقول في جمعها صحارٍ وصحارى، وعذارٍ وعذارى، وحبالٍ وحبالى، وذفارٍ وذفارى، وعلاقٍ وعلاقى.

وتنفرد "الفعالى" بكسر اللام في أشياء: منها فعلاة بفتح فسكون، كمؤماة: اسم للفلاة الواسعة التى لا نبات بها، وفعلاة بالكسر كسُعلاة، اسم لأخبث الغيلان، وفعلية بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء كهزبية، وهو ما يعلق بأصول الشجر كنخاله الدقيق، أو ما يتطاير من زغب القطن والريش؛ وفعلوة بفتح فسكون فضم كعرقوة، اسم للخشبة المعترضة فى فم الدلو، وما حذف أول زنديه كحبنطى: اسم لعظيم البطن، وقلنسوة لما يلبس على الرأس، وبلهية، بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لِسعة العيش، وخبارى بضم الأول، نقول فى جمعها: مَوامٍ، وسنعالٍ، وهَبَارٍ، وعَرَاقٍ، وحَبَاطٍ، وقَلَّاسٍ، وبِلَاهٍ، وخَبَارٍ. وينفرد "الفعالى" بفتح اللام فى وصف على فعلان، كعطشانٍ وغضبانٍ، أو على فعلى بالفتح كعطشى وعُضْبى، نقول فى الجمع: عطاشى وعُضَابى. والراجح فيهما ضم الفاء كسكارى. ويحفظ المفتوح اللام فى نحو حَبَطَ بفتح فكسر وحَبَاطَى، ويَتِمُّ وَيَتَامَى وَأَيِّمٌ، وهى الخالية من الزوج وأَيَّامى، وطاهرٍ وطَهَارَى، فى قول امرئ القيس:

ثيابُ بنى عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ

وفى شاةٍ رئيسٍ: إذا أصيب رأسها، ورأسى. ويحفظ المضموم فى نحو قديمٍ وقْدَامى، وأسيرٍ وأسَارَى. الحادى والعشرون: فعالى، بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء:

ويطرِد فى كل ثلاثى ساكن العين، زيد فى آخره ياء مشددة، ليست متجددة للنسب، ككرسىٍّ وبُخْتَى وقُمرَى، بالضم، أو لنسب نئوسى كمَهْرَى، نقول فى جمعها: كرلسىٍّ، وبَخَاتَى، وقَمَارَى، وَمَهَارَى. والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى بخلاف ياء نحو كرسىٍّ، إذ يخل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى، وشَدَّ قَبَاطَى فى قُبَاطَى لأن ياءه للنسب، والقَبَطُ: نصارى مصر. ويحفظ فى إنسانٍ، وظربانٍ بفتح فكسر، إذ قد سمع أناسى وظَرَابَى، وليساً جمعاً لإنسى وظَرِبَى بل أصلهما: أناسين وضرابين، قلبت النون فيهما ياء، وأدغمت الياء فى الياء. وسَمِعَ فى عَذراءٍ وصَحراءٍ نقول فيهما:

عَذَارَى وصَحَارَى.

الثانى والعشرون: فعالِلُ:

ويطرِد فى الرباعى المجرد ومزیده، وكذا فى الخماسى المجرد ومزیده، فنقول فى جَعْفَرٍ وبُرْثَنٍ وزَبْرَجٍ:

مشكاة الإسلامية

جعافر، وَبَرَائِن، وَزِيَارِج. أما الخماسي فإن لم يكن رابعه يشبه الزائد، حُذِفَ الخامس كسَقَرَجَل، نَقُول فيه: سَقَارِج، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فنقول في نحو حَذَرْتُكَ بوزن سَقَرَجَل، اسم للعنكبوت، وفي فرزدق بوزنه أيضاً: حَذَارِقُ أو حَذَارِنُ، وَفَرَزَقُ أو فَرَزْدُ؛ إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تشبه الناء في المخرج، ونقول في مزيد الرباعي نحو مُدَخَّرِج: دَخَارِج بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر ليلاً فلا يُحذف، ثم إن كان اللين ياءً صحَّ، كقَنَدِيل وقَنَادِيل، وإن كان ألفاً أو وُؤاً قلب ياء نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الشديدة، وعصفور، فنقول فيهما: سرادِيح وعصافير، وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فنقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفَتْح: للداهية، وَقَبَعْرَى: قَرَابِط وقباعت. الثالث والعشرون: شَبَّه فَعَالِل:

وهو ما مائه عَدَدًا وهيئة، وإن خالفه زنة، وذلك كمفاعل، وفواعِل، وفياعل، وأفاعِلَة. ويطرَد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو أحمر، وسكران، وصائم، ورام، وباب كُبْرَى وَسَكْرَى، فإن لها جموع تكسير تقدمت ولا يُحذف الزائد إن كان واحداً، كأفضلَ وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَنْيَرٍ وَعَلْفَى، بل يُحذف ما زاد عليه، سواء كان واحداً كما في نحو منطلق، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويؤثر بالبقاء ما له مزية على الآخر، معنىً ولفظاً كالميم، فيقال: مَطَالِقٌ وَمَخَارِج، لا نَطَالِقٌ وَسَخَارِج أو نَخَارِج، لفصل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء مصدرتين في نحو أَلْدَدَ وَيَلْدَدَ للشديد الخصومة؛ لأنهما في موضعين يقعان فيه دالِّين على معنى كأقوم ويقوم، فنقول في جمعها: أَلَادٌ وَيَلَادٌ، أو لفظاً فقط: كالتاء في نحو استخراج، نقول في جمعه: نَخَارِج بإبقاء الناء؛ لأنها لا تُخرج الكلمة عن عدم النظير، بل لها نظير نحو تَبَارِيح وتماثيل وتصاوير، بخلاف السين لو قلت سَخَارِج، إذ لا وجود لسفَاعِل. وكالواو في نحو حَيَزُون للعجوز، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها، وهو الياء، فنقول في جمعه: حَزَابِين، بقلب الواو ياءً كما في عَصْفُور، بخلاف ما لو حذفناها وأبقيت الياء، وقلت: حَيَازِين بسكون الموحدة قبل النون، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معلن. فليجئكَ ذلك إلى حذف المثناة التحتية، حتى يحصل مفاعل، فنقول: حَزَابِين. فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر. فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت، كنوئى: سَرَنْدَى: للسريع في أموره والشديد. وعَلَنْدَى للغليظ والفيهما. فنقول: سرانِد، وعلانِد بحذف الألف، وسراد وعلانِد بحذف النون. وكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن. نقول فيه: حَبَانِطٌ وَحَبَاطٌ، بقلب الألف ياءً، ثم

مشكاة الإسلاميه

يُعْلَ إِعْلَال جَوَارٍ؛ لَأَن كَلْنَا الزِّيَادَتَيْنِ لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ؛ فَتَكَافَأْنَا.

خَاتَمَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَى عِدَّةِ مَسَائِلَ

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرَفِ مما حذف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً. فنقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلَقٍ: سفاريح ومطاليق. وأجاز الكوفيون زيادتها في مماثل مفاعل. وحذفها من مماثل مفاعل، فنقول في جَعَاغِرٍ: جعافير وفي عَصَافِيرٍ: عصافير. ومن الأول: {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ} ومن الثاني: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ}. وأما فَوَاعِلُ فلا يقال فيه: فواعيل إلا شذوذاً كقول زهير بن أبي سلمى: *سَوَابِغُ بَيْضٍ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبَلُ*

الثانية: كل ما جرى على الفعل: من سَمَى الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكْسَرُ، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى، وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو ملعون، وميمون، ومشتوم، ومكسور، ومسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ. وجاء أيضاً في مفعِل. بضم الميم وكسر العين من المذكر، كمُوسِرٍ ومُفْطِرٍ: مياسير ومفاطير، كما جاء في مفعِل بفتح العين كمنكِر: مناكير.

وأما إذا كان مفعِل بكسر العين، مختصاً بالإناث، فإنه يُكْسَرُ كمُرْضِعٍ وَمَرَاضِعٍ.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت جمالان وبيوتان. نقول أيضاً في جماعات منها: جمالات وبيوتات. ومنه {كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفْرٌ} وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد، فكيسر بمثل تكسيده، كقولهم في أعبد: أعابد، وفي أسلحة: أسالح، وفي أقوال: أقاويل، شبهوها بأسود وأسود، وأجرده وأجارد، وأعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْرَن جمع مصير: مصارين. وفي غزيان: غرايين. تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان على زنة مفاعل أو مفاعل، فإنه لا يُكْسَرُ لأنه لا نظير له في الأحاد، حتى يُحْمَلَ عليه، ولكنه قد يُجْمَعُ تصحيحاً، كقولهم في ثواكس وأيامن: ثواكسون وأيامنون، وفي خرائد وصواحب: خرائدات وصواحبات، ومنه "إِن كُنَّ لَأَنْتَنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ".

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع: إما عوضاً عن الياء المحذوفة، كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كأشاعة وأزارقة ومهالبة، في جمع أشعتي وأزرقي ومهلبتي، نسبة إلى أشعت وأزرق ومهلب، وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كصيارفة وصياقلة، جمع صيرف وصيقل، لإلحاقهما بطواعية وكراهية، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف. وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيت اللاحق له كحجارة وغسومة وخنولة.

مشكاة الإسلامية

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلامًا تجمع أجزاؤها الأول كما نُتَّى، فنقول: عبدًا الله وعبدًا لله وعباد الله، وذوو القعدة والحجة، ولذواء أو ذوات. وما كان كابن عرس وابن أوى وابن لبون، يقال في جمعه: بنات عرس، وبنات أوى، وبنات لبون. والمركبات المَرْجِيَّة، والمركبات الإسنادية، والمنثى، والجمع، إذا جعلت أعلامًا لا تُنثى ولا تجمع، بل يُؤثى بذو مثناة أو مجموعة، بحسب الحاجة، فنقول: ذوا بعلبك أو أذواء سيبويه وذوو سيبويه وذوو زيد.

السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغًا مخصوصة، وقد يدلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين: أن اسم الجنس الجمعي: هو ما يتميز عن واحده: إما بالياء في الواحد، نحو رومى وزوم، وتُرْكِي وتُرْك، وزنجى وزنج، وإما بالناء في الواحد غالبًا، ولم يلتزم تأنيثه نحو تمرة وتمر، وكلمة وكلم، وشجرة وشجر، ويقال كونها في غير الواحد. والمحفوظ منه جبأة وكَمَاءة: لجنس الجبء، والكَمء. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا الناء على القياس، فإن التَّرم تأنيثه بأن غومل معاملة المؤنث فجمع، كَتَحَم وتَهم، في تَحمة وتَهمَة، إذ نقول: هي أو هذه تَحَم وتَهم.

وأن اسم الجمع ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيها، كقوم ورهط، أو له واحد لكنه مخالف لأوزن الجمع، كركب وصَحْب، جمع راكب وصاحب، وكغزى. بوزن غنى: اسم جمع غاز، أو له واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه: نحو ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، نقول في النسب إليه: ركابى، والجمع كما سيأتى لا يُنسبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أهمل واحده، وهذا ليس واحدًا منهما، فليس بجمع.

وأن الجمع ما عدا ذلك، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجمع، كأبائيل: لجماعات الطير، وعباديد: للفرق من الناس والخيال، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جمع واحد مُقَدَّر.

وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفلك وإمام، {ولجعلنا للمتقين إمامًا} أو لا، كأفراس جمع فرس. وعندهم اسم جنس إفرادى، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتراب.

التصغير

وهو لغة: التقليل، واصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتى بيانه، وقد سبق أنه من الملحق بالمشقات؛ لأنه وصف في المعنى.

وفوائده: تقليل ذات الشئ أو كميته، نحو: كليب ودريهمات. وتحقير شأنه، نحو: رَجِيل. وتقريب زمانه

مشكاة الإسلاميه

أو مكانه، نحو: قُبيل العصر، وبُعيد المغرب، وفُويق القُرسخ، وتُحيت البريد. أو نُقرب منزلته نحو
صُدِّقَى أو تعظيمه نحو قول أوس بن حجر:

*فُويقُ جُبيلٍ شامخِ الرَّأسِ لم تكن * لِبَتْلُغُهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا*

وزاد بعضهم التمليح نحو: بُنية وحبيب، في بنت وحبيب، وكلها ترجع للتخفيف والتقليل.
وشرط المصغر:

- 1- أن يكون لسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:
*يا ما أميلح غزلانا شَدَنَ لنا * من هَوْلِيَاءِ بَيْنِ الضَّالِّ والسَّالِمِ*
- 2- ألا يكون متوغلًا في شبه الحرف، فلا تصغر المضمرات ولا المبهمات، ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما،
وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذٌّ، كما سيأتي.
- 3- وأن يكون خاليًا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كُمَيْتٍ وَشُعَيْبٍ؛ لأنه على صيغته، ولا
نحو مُهَيِّمٍ وَمُسَيِّطٍ؛ لأنهما على صيغة تشبيهه.
- 4- وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته،
وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كل وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأى سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعِيل، وفُعَيْل، وفُعَيْعِل، كقُلَيْس، وذُرَيْهم، ودُنَيْيِر، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال:
عليها بُنيت معاملة الناس.

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو
أَحْيَمٍ وَمَكْرَمٍ وَسُفْرَجٍ: وزنها الصرفي أَفْعِل، وَمُفْعِل، وفُعَيْل، وأما التصغير فهو فُعَيْعِل في الجميع.
والأصل في تلك الأبنية "فُعِيل" وهو خاص بالثلاثي، ولا بد من ضم الأول ولو تقديرًا، وفتح ثانيه،
واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمى ياء التصغير.

ويقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغَيْرَى: للعز، وزُمَيْل للجبان تصغيرًا، لسكون
ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء
"فُعَيْعِل" كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف لين قبل الآخر: فإن كان ياء بقي كقنديل، فنقول فيه قُنْدِيل، وإلا قلب
إليها، كمصبيح وعصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء "فُعَيْعِل".

ويؤصل إلى هذين البناعين بما تؤصل به إلى بناء فَعَالِلِ وفَعَالِيلِ في التكثير من الحذف وجوبًا، أو
تخييرًا، فنقول في سفرجل وفرزدق، ومستخرج، وأندد، ويلندد، وخيزبون: سُفْرَج، وفُرَيْزد أوفُرَيْزق،

مشكاة الإسلامية

ومُخْرِج، وَلَيْدٌ، وَلَيْدٌ، وَخُزَيْبٍ. وفي سِرْدِي، وَعَلْدِي، سُرَيْدٌ وَعَلِيدٌ، أَوْ سُرَيْدٌ وَعَلِيدٌ، مع إعلالهما إعلال قاضي.

وكما جاز في التفسير تعويض ياء قبل الآخر مما حذف، يجوز هنا أيضًا، فنقول: سَفِيرَج وسَفِيرِج، كما قلت في التفسير: سَفَارِج وسَفَارِج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم؛ لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفًا لما سبق فشاذ، مثاله في التفسير جمعهم مكانًا على أمكن، ورهطًا وكراعًا على أراهط وأكارع، وباطلا وحديثًا على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمكنة، وأرهط أو رهوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثه. ومثاله في التصغير تصغيرهم مغربًا وعشاء على مغِيرَان وعُشَيَان، وإنسانًا وليلة، على أنيسيان ولَيْلِيَّة، ورجلا على رُوَيْجِل، وصبيبة وعِلْمَة وبنون على أصْنِيْبِيَّة، وأغيلمه، وأبنئون، وعشية على عُشِيْشِيَّة، والقياس: مغِيرِب، وعُشَيٌّ، وأنيسين، ولَيْلِيَّة، ورَجِيل، وصَنْبِيَّة، وعِلْمَة، وبنئون وعُشِيَّة. وقيل إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبْلَى، وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء، وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، وما قبل ألف فَعْلَان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف، وللمحافظة على الجمع، فنقول: شُجَيْرَة وحُبْلَى، وحُمَيْرَاء، وأجيمال، وأفiras، وسكيران، وعُثِمَان؛ لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحَانًا وسُلْطَانًا، ولذا نقول في تصغيرهما: سُرَيْحِين وسُلَيْطِين، لعدم منع الصرف بزيادتهما، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا.

ويستثنى من التوصل إلى بناءٍ فُعَيْل وفُعَيْلِ، بما يتوصل به إلى بناء مفاعل ومفاعيل، عدة مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مختلطة بشئٍ مقدّر انفصالة، والتصغير وارد على ما قبله. والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث ممدودة كقُرُفُصَاء، أو تائه كخُنْضَلَة، أو علامة نسب كعَبْقَرِيٍّ، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَانٍ وجُلْجُلَانٍ، أو علامتي نثية، كمسلمين ومسلمان، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفرين وجعفرين ومسلمات، أو عَجَزِي المضاف والمرجى، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، نقول في التصغير: قُرَيْفُصَاء، وخُنْظِلَة، وعَبْقَرِيٍّ، وزَعْفَرَانٍ،

مشكاة الإسلامية

وَجَلِيلَانِ وَمُسَيَّلَمَيْنِ أَوْ مُسَيَّلَمَانِ، وَجُعِفَرَيْنِ أَوْ جُعِفَرُونَ، وَمُسَيَّلَمَاتٍ، وَأَمِيرِي الْقَيْسِ وَبُعَيْلَبَكَّ، وَنَقُولُ فِي تَكْسِيرِهَا: قَرَأَصَ، وَحَنَاطِلَ، وَعَبَاقِرَ، وَزَعَاغِرَ، وَجَلَّاجِلَ؛ إِذَا لَا لِبَسَ فِي حَذْفِ زَائِدِهَا تَكْسِيرًا، بِخِلَافِ التَّصْغِيرِ؛ لِالْتِبَاسِ بِتَّصْغِيرِ الْمَجْرَدِ مِنْهَا. وَإِذَا أَتَتْ أَلْفُ التَّانِيثِ الْمَقْصُورَةَ رَابِعَةً، ثَبَّتَتْ فِي التَّصْغِيرِ، فَنَقُولُ فِي حُبْلَى: حُبَيْلَى، وَنُحَذِفُ السَّادِسَةَ وَالسَّابِعَةَ كُلَّغَيْرَى: لِلغَزِّ، وَبِرْدَرِيَا: لِمَوْضِعٍ، فَتَقُولُ: لُغَيْغَيْرَ وَبِرْدِرَ، وَكَذَا الْخَامِسَةُ إِنْ لَمْ تُسَبِّقْ بِمَدَّةٍ كَقَرَّ قَرَى: لِمَوْضِعٍ: نَقُولُ فِيهَا قَرَّ قَرَّ، وَإِنْ سُبِّقَتْ بِمَدَّةٍ خُيِّرَتْ بَيْنَ حَذْفِهَا وَحَذْفِ أَلْفِ التَّانِيثِ، كَحَبَارَى: لَطَائِرَ، وَثَرِيئًا لَيْتَمَ، فَتَقُولُ: حُبَيْرَ أَوْ حُبَيْرَى، وَثَرِيئًا أَوْ ثَرِيئًا. وَاعْلَمْ أَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا:

فَإِنْ كَانَ ثَانِي الْأِسْمِ الْمَصْغَرِ لَيْثًا مُنْقَلَبًا عَنْ غَيْرِهِ، يُرَدُّ إِلَى مَا انْقَلَبَ عَنْهُ. سَوَاءٌ كَانَ وَلَوَّاءَ مُنْقَلَبَةً يَاءً أَوْ أَلْفًا، نَحْوُ: قِيَمَةُ مَاءٍ، نَقُولُ فِيهِمَا: قُؤِيمَةٌ وَمُؤِيَّةٌ؛ وَإِذَا أَصْلُهُمَا: قُؤِمَةٌ وَمُؤَةٌ، بِخِلَافِ ثَانِي نَحْوُ: مَتَّعَدٌ، فَإِنَّهُ غَيْرُ لَيْنٍ، فَيَصْغُرُ عَلَى مُتَّعَدٍ، وَبِخِلَافِ ثَانِي "أَدَمَ" فَإِنَّهُ مُنْقَلَبٌ عَنْ غَيْرِ لَيْنٍ، فَيُقَلَّبُ وَلَوَّاءَ كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ مِنْ نَحْوِ ضَارِبٍ، وَالْمَجْهُولَةِ مِنْ نَحْوِ صَابٍ وَعَاجٍ، فَتَقُولُ فِيهَا: أَوَيْدَمَ، وَضَوِيرِبَ، وَضَوَيْبَ وَغَوَيْجَ. وَأَمَّا تَصْغِيرُهُمْ عِيدًا عَلَى عُيَيْدٍ، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَوْدِ فَشَادٌّ، دَعَاهُمْ إِلَيْهِ خَوْفُ الالْتِبَاسِ بِالْعَوْدِ أَحَدِ الْأَعْوَادِ.

أَوْ كَانَ يَاءً مُنْقَلَبَةً وَلَوَّاءَ أَوْ أَلْفًا، كَمَوْقِنَ وَنَابٍ، نَقُولُ فِيهِمَا: مُيَيْقِنَ وَنُيَيْبَ، إِذَا أَصْلُهُمَا مُيَقِنَ وَنَيْبَ. أَوْ كَانَ هَمْزَةً مُنْقَلَبَةً يَاءً كَذَيْبٍ، نَقُولُ فِيهِ: ذَوَيْبٍ. أَوْ كَانَ أَصْلُهُ حَرْفًا صَحِيحًا غَيْرَ هَمْزَةٍ، نَحْوُ: دَنِيبِرَ فِي دِينَارٍ، إِذَا أَصْلُهُ دِنَّارٌ، بِتَشْدِيدِ النُّونِ. وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي التَّكْسِيرِ الَّذِي يَتَغَيَّرُ فِيهِ شَكْلُ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، كَمَوَازِينَ وَأَبْوَابٍ وَأَنْيَابٍ بِخِلَافِ نَحْوِ قِيمٍ وَدِيمٍ.

وَإِنْ حَذَفَ بَعْضُ أَصُولِ الْأِسْمِ، فَإِنْ بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ كَشَاكٍ وَقَاضٍ، لَمْ يُرَدَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ، بَلْ نَقُولُ: شُؤْيَكِ وَقُؤِيضٍ، بِكَسْرِ آخِرِهِ مَنْوَنًا، رَفْعًا وَجَرًّا، وَشُؤْيَكِيًّا وَقُؤِيضِيًّا نَصْبًا، وَإِلَّا رُدَّ، نَحْوُ "كُلُّ وَخْذٍ وَعَدٌ" بِحَذْفِ الْفَاءِ فِيهَا، وَمَذًى وَقُلَّ وَبِعَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ أَعْلَامًا، وَنَحْوُ: يَدٍ وَدَمٍ، بِحَذْفِ لَامِهِمَا، وَنَحْوُ: قَهٍ وَفَهٍ وَشَهٍ، بِحَذْفِ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَرَهَ بِحَذْفِ الْعَيْنِ أَعْلَامًا أَيْضًا، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا: أَكَيْلٍ، وَأَخَيْذٍ، وَوَعِيدٍ، بِرَدِّ الْفَاءِ، وَمُنَيْذٍ وَقُؤِيلٍ وَنُيَيْعٍ، بِرَدِّ الْعَيْنِ، وَيُدَيَّ وَدُمَيَّ، بِرَدِّ اللَّامِ، وَوُؤَيَّ وَوُؤَيَّ وَوُؤَيَّ، بِرَدِّ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَرَأَى، بِرَدِّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

مشكاة الإسلامية

أما العلم الثنائي الوضع. فإن صح ثانيه كَبَلْ وُهَلْ، ضَعَّفَ أو زِيدَتْ عليه ياء، فيقال: بَلِيلٌ أو بَلَى، وهَلِيلٌ أو هَلَى، وإلا وجب تَضْعِيفُهُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ، فيقال في لَوْ وما وَكَى أَعْلَامًا: لَوَّ وَكَّى، بِتَشْدِيدِ الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة؛ إذ لا يمكن تَضْعِيفُهَا بغير ذلك، وتَصْغِيرُ دَوَّ وَحَى وماء، فيقال: لَوَّى وَكَّى وَمَوَّى، كما يقال: دَوَّى وَحَى وَمَوَّى، إلا أن هذا لامه هاء، فَرَدَّ إليها.

وإن صَغُرَ الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كدار وسن وأذن وعين، أو أصلاً: كيد، أو مآلاً فقط كخَبَلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتى، وكسماء مطلقاً، أى ترخيماً وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فنقول: دَوَّيْرَةٌ، وَسُنَيْنَةٌ، وَعَيْنِيَّةٌ، وَلَذَيْنَةٌ، وَيُدْيَةٌ، وَخُبَيْلَةٌ، وَخُمَيْرَةٌ، وفي غير الترخيم خُبَيْلَى وَخُمَيْرَاءَ كما سلف، وَسَمِيَّةٌ، وأصله سَمِيٌّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو؛ لأنه من سما يسمو، حُذِفَتْ مِنْهُ الثَّالِثَةُ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، ولو سَمَّيْتُ بِهِ مَذْكَرًا حُذِفَتْ التَّاءُ، فنقول: سَمَى، لتذكير مسماه، وأما نحو شجر وبقر فلا يَصْغُرُ بالتاء؛ لئلا يَلْتَبَسَ بالمفرد، وذلك عند من أَلْتَهُمَا، وأما عند من ذَكَرَهُمَا فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما: زَيْنَبٌ، وَسَعِيدٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ.

وشذ حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْبٌ وَدَوْدٌ وَدِرْعٌ وَنَعْلٌ ونحوها، مع ثلاثيتها، واجتلابها فيما زاد على الثلاثة، كَوَرْيَةٍ وَأَمِيَّةٍ، بياعين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وَقُدَيْدِيَّةٌ، بياعين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام، وَقُدَّامٌ.

[تصغير الترخيم]

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْلٌ وفُعَيْلٌ؛ لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزائد.

فيصغر الثلاثي الأصول على فُعَيْلٍ، مجرداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كخُمَيْدٍ فى جامد ومحمود ومحمد وأحمد وحمّاد وحمدان وحمودة، ولا النقّات إلى اللبس بقّة بالقرائن، وإلا فبالتاء كخُبَيْلَةٍ وسويدة فى حبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال فى تصغيرهما: خُبَيْضٌ وَطَلَيْقٌ من غير تاء؛ لكونه فى الأصل وصف مذكر، أى شخص حائض أو طالق، فإن صَغَرْتَهُمَا لغير ترخيم، قلت: خُوَيْضٌ بِشَدِّ الْيَاءِ، وَطُوَيْلِقٌ، بقلب ألفهما واوًا، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعى: فيصغر على فُعَيْلٍ كقُرَيْطِيسٍ وَعُصْفِيرٍ فى قُرطاسٍ وعُصفورٍ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرْيَةٍ وَسَمِيْعٍ، ولغير ترخيم على بُرْيِهِمْ وَسَمِيْعِيْلٍ، أو على أَبْيَرِهِ وَأَسَمِيْعٍ، على الخلاف فى أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على

مشكاة الإسلامية

الصحيح.

تنبيهان:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير في الأحاد كزُغفان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره: زُغيفان. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوارٍ وذراهم: غُلَيِّمون أو غُلَيِّمين، وجُؤَيريات وذُرَيهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيصغرُن، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يُصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

1- أفعل في التعجب.

2- والمرجى ولو عدديا عند من بناء.

3- و "ذا" و "تا" ومثاهما وجمعهما.

4- والذى والتى كذلك.

وحكمها: أن تصغير أفعل والمزجى كالممكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذى، أو ضمَّ كأولى، ويزاد في آخر غير المثني ألف، فتقول: ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:

* أو تحلفي برَبِّكَ العَلَى * أتى أَبُو ذِيَالِك الصَّبِيَّ *

وَذِيَّان وَتِيَّان وَأُولِيَّان، وَاللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ وَاللَّذِيَّان وَاللَّتِيَّان مطلقاً، بفتح الياء المشددة أو كسرهما، أو اللَّذِيَّون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، واللَّتِيَّات جمع اللَّتِيَّات، يغنى عن تصغير اللاتى واللاتى عند سيبويه، وصغَّرهما الأخفش بقلب الألف واواً وحذف لامهما وهى الياء الأخيرة. وتقلب الهمزة ياء في اللاتى، فيقال: اللَوِيَّاء واللَوِيَّات. وضم لام اللَّذِيَّ واللَّتِيَّات لغةً، كما في التسهيل، خلافاً للحريرى في "درة الغواص". وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول؛ لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى ولذا منع عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً.

النَّسَب

وسماه سيبويه: الإضافة، وابن الحاجب: النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة؛ أى الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية.

ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكمي.

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على نسبته، إلى المجرد منها، منقولاً

مشكاة الإسلامية

إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب.

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد، كقولك: زيد قرشيّ أبوه، وأمه مصريّة.

ويحذف لتلك الياء سنة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسيّ أو للنسب كشافعيّ، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب، غيرهما بدونها، ولهذا التقدير ثمة تظهر في نحو بخاتيّ وكراسيّ إذا سمّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف؛ لوجود صيغة منتهى الجموع، نظرًا لما قبل التسمية، فإن الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب. وإن سمّي به مؤنث، فيكون ممنوعًا من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ. والأفصح في نحو مرميّ مما إحدى ياعيه زائدة حذفهما، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية ولو، لكن بعد قلبها ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فنقول على الأول: مرميّ، وعلى الثاني: مرمويّ.

ويتعين في نحو حيّ وطّيّ مما وقعنا فيه بعد حرف واحد فتح أولاهما، وردّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلب الثانية ولو كطوويّ وحيويّ.

الثاني: ناء التأنيث، نقول في النسبة إلى مكة: مكّيّ، وقول العامة: خليفتيّ في خليفة، وخلوتيّ في خلوة لحن، والصواب خلفيّ وخلويّ.

الثالث: الألف خامسة فصاعدًا مطلقًا، أو رابعة متحركًا ثاني كلمتها: فالأولى ألف التأنيث كخباري: لطائر، أو الإلحاق: كحبركيّ ملحق بسفرجل: للفراد، أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصفوة، نقول في النسبة إليها: حباريّ وحبركيّ ومصطفىّ. والثانية: ألف التأنيث خاصة كجمريّ: للحمار السريع، نقول في النسبة إليه جمريّ.

فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها ولوًا سواء كانت للتأنيث كحُبليّ، أو للإلحاق كغُلقيّ، اسم لنبت، فإنه ملحق بجعفر، أو منقلبة عن أصل كملهيّ من اللهو، نقول فيها: حُبليّ أو حُبُلويّ، وعُلقيّ أو عُلُويّ، وملهيّ أو ملهويّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو نحو: حُبلاويّ. الرابع: ياء المنقوص خامسة كالمعتديّ، أو سادسة كالمستعليّ، نقول فيهما: المعتديّ والمستعليّ. أما

مشكاة الإسلامية

وبالأخيرين له، وللنفرقة بين عميرة غير كلب، وسليمة غير الأزد.
أما معتل العين كطويلة، أو مضعفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما، نقول فيهما: طَوِيلِيَّ، وَجَلِيلِيَّ.

ثالثها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعفتها، كجُهَيْنة وفُرَيْضة، نقول في النسبة إليهما: جُهَيْتِيَّ وفُرَيْضِيَّ بحذف الناء، ثم الياء، وعَيْنِيَّ وقَوْمِيَّ، في عَيْنِيَّة وقَوْمِيَّة كذلك، مع بقاء ضم الفاء؛ إذ لا يترتب عليها إعلال العين. وشذَّ: رُدَيْنِيَّ في رُدَيْنَةٍ، ولا يجوز الحذف في نحو قُلَيْلة؛ لأن العين مضعفة.
رابعها: واو فُعْولة، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعفتها، كشَنُوءة؛ نقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور: شَنُئِيَّ، بحذف الناء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومن قال: شَنُؤِيَّ بالواو، قال فيها: شَنُوءة، بشد الواو. وذهب الأخفش إلى حذف الناء فقط، وغيره إلى حذف الواو مع الناء فقط. وأما نحو قُؤولة ومُلُولة، فلا حذف فيهما غير الناء؛ للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.
خامسها: يا فُعِيل، بفتح فكسر، يائِيَّ اللام أو واوِيَّها، كغُنِيَّ وغُلِيَّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فنقول: غُنُؤِيَّ وغُلُؤِيَّ.
سادسها: ياء فُعِيل، بضم ففتح، المعتل اللام كقُصْنِيَّ. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفًا، ثم تقلب الألف واوًا، فنقول: قُصُؤِيَّ، فإن صحت لام فُعِيل وفُعِيل، كعُقِيل وعُقِيل، ولم يحذف منهما شيء، وشذَّ في نَقِيف، وقُرَيْش، وهُدَيْل: نَقَقِيَّ، وقُرَشِيَّ، وهُدَلِيَّ.
وحكم همزة الممدود هنا كحكمها في التنثية، فتسلم إن كانت أصلاً، كقُرَّائِيَّ في قُرَّاء، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للثاني كحَمَزَلَوِيَّ وصَحْرَلَوِيَّ، في حمراء وصحراء، وشذَّ قلبها نونا في صَنَعَانِيَّ وبَهْرَلِيَّ، نسبة إلى صنعاء اليمن وبهراء اسم قبيلة من قضاة، وبعض العرب يقول: صَنَعَاوِيَّ وبَهْرَلَوِيَّ على الأصل.

ويُخَيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعلباء، أو بدلاً من أصل ككساء، فنقول: عَلْبَائِيَّ أو عَلْبَاوِيَّ، وكسائِيَّ أو كساوِيَّ.

ويُنْسَبُ إلى صدر الغلم المركب إسناديًا، كَبَرَقِيَّ، وتَابَطِيَّ: في بَرَقَ نحره، وتَابَطَ شَرًّا. أو مَرْجِيَا كَبَعْلِيَّ وَمَعْدِيَّ في بَعْلَبَكَّ وَمَعْدِ يَكْرِب. وهذا هو القياس فيه مطلقاً، سواء كان صحيح الصدر أو معتله. وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص، فيقول في مَعْدِ يَكْرِب: مَعْدَوِيَّ. وقيل يُنسَبُ إلى عجزه، فنقول: بَكِّيَّ وَكُرْبِيَّ. وقيل: إليهما مزالا تركيبهما، فنقول: بَعْلِيَّ بَكِّيَّ، وَمَعْدِيَّ كُرْبِيَّ؛ وعليه قوله: *تَرَوَّجْنَهَا زَامِيَّةً هُرْمَزِيَّةً * بِفَضْلَةٍ مَا أُعْطِيَ الْأَمِيرُ مِنَ الرَّرْزَقِ*

مشكاة الإسلاميه

فى النسبة إلى "رام هُزْمَز" وقيل إلى المركب غير مزال تكريبه، نقول بعلبكي ومعديكري. وقيل: يُنسب إلى "فعلل" مُنتَحَنًا منهما، نقول بعلبي ومعدكي، كما نقول: حَضْرَمِيّ فى حَضْرَمَوْت. ومثل الإسنادى أيضًا الإضافي كامرئ القيس، نقول فيه امرئي أو مرئي، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذى الرمة يهجو امرأ القيس:

* إذا المرئي شَبَّ له بنات * عَفْنُ برأسه إِيَّةً وَعَارَا *

وقول ذى الرمة:

* يَعُدُّ النَّاسُونَ إِلَى تَمِيم * بَيُوتِ المجدِ أَرْبَعَةً كِبَارَا *

* وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ المَرْتِي لَعْوًا * كما أَلْغَيْتِ فى الدِّيَةِ الحُورَا *

ويُسْتَنْثَى من المركب الإضافي ما كان كنية، كأبي بكر ولم كلثوم، أو معرفًا صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزبير، فإنك تُنسب إلى عجزه، فنقول: بكري وكلثومي وعُمري. وألحق بهما ما خيف فيه لبس، كقولهم فى عبد مناف: منافي، وعبد الأشهل: أشهلي، دفعًا للبس.

وشدَّ فيه: "فعلل" السابق، كَنَيْمَلِي وَعَبْدَرِي، وَمَرْقِسِي، وَعَبْقَسِي، وَعَبْشَمِي: فى تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس ابن جحر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس. ومن الأخير قول بعد يَغُوث الحارثي:

* وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ * كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا *

وإذا نسب إلى ما حذفت لامه، فإن جبر فى التنثية وجمع التصحيح بردها، كأب وأخ وعِصَّة وسَنَّة، نقول فيها: أَبَوْنِ وَأَخَوْنِ وَعِصَوَاتِ وَسَنَوَاتِ، أو عِصَهَاتِ وَسَنَهَاتِ، وجب ردُّ المحذوف فى النسب، فنقول: أَبَوِي وَأَخَوِي وَعِصَوِي وَسَنَوِي، أو عِصَهِي وَسَنَهِي. وإن لم يُجبر فيهما جاز الأمران فى النسب، نحو غَدٍ وَشَفَةٍ، نقول فيهما: غَدِي وَشَفِي، أو غَدَوِي وَشَفَوِي إلا إن كانت عينه معلة فيجب جبره، كَدَوَوِي فى ذى وذات، بمعنى صاحب وصاحبة، وشَاهِي أو شَوَهِي، بسكون الواو فى شاة، أصلها: شُوْهَة. ويجوز الأمران فى يدٍ ودمٍ عند من لا يزد لامهما فى التنثية، ووجب الردُّ عند من يردّها، فنقول على الأول: يَدِيّ أو يَدَوِيّ، وَدَمِيّ أو دَمَوِيّ، وعلى الثانى: يَدَوِيّ وَدَمَوِيّ لا غير.

وإذا نسب إلى ما حذفت لامه، وعَوَّض عنها تاء تأنيث لا تتقلب هاء فى الوقف، حذفت تاءه، فنقول: بَنَوِيّ وَأَخَوِيّ فى بنت وأخت، ويونس يقول: بَنِيّ وَأَخِيّ، ببقاء التاء، محتجًا بأن التاء لغير التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولا يُسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلًا كفتاة، وبأن تاءها لا تُبدل هاء فى الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع، إذ نقول فيهما: بنات وأخوات، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

مشكاة الإسلاميه

ولا تُرْدُ الفاء لما صحت لامه، كعدة وصيفة، نقول فيهما: عدى وصفى، وترد لمعلتها كشية، نقول فيه: وشوى، بكسر الهمزة، وفتح الشين، أو وشى، بكسرتين بينهما شين ساكنة. وإذا أنسب إلى محذوف العين، وهو قليل في كلامهم، فإن صحت لامه ولم يكن مضعفاً، لم يجبر برد المحذوف، كسه ومذ، مسمى بهما، فنقول منهما: سهى ومذى، لا: ستهى ومندى. وإن كان مضعفاً كزب بحذف الباء الأولى، مخفف زب إذا سمى به، فإنه يجبر برد المحذوف، فيقال: زبى. ومثل المضعف في وجوب الرد: معتل اللام كالمرى، اسم فاعل أرى، وكيزى مضارع رأى مسمى بهما، فنقول فيهما: المرئى، واليزئى، بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيوييه والأخفش، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها.

وإذا أنسبت إلى الثنائى وضعاً، ضعفت ثانيه إن كان معتلاً، فنقول فى لو وكى مسمى بهما: لو وكى بالتشديد، ونقول فى لا علماً: "لاء" بالمد، وفى النسب إليها: لوى وكوى، ولانى أو لاوى، كما نقول فى النسب إلى الدو وهو الفلاة، والحي، والكساء: دوى وحوى وكسائى أو كساوى، وأنت فى الصحيح بالخيار، نحو: كم، فنقول: كمى بالتخفيف، أو كمى بالتضعيف.

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن كانت اسم جمع، كقومى ورهطى: فى قوم ورهط، أو اسم جنس كشجرى فى شجر، أو جمع تكسير لا واحد له، كأبائلى فى أبابيل، أو علماً كبسانينى، نسبة إلى البساتين، علم على قرية من ضواحي مصر، أو جارياً مجرى العلم كأنصارى، أو يتغير المعنى إذا أنسب لمفرده كأعرابى.

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ "فاعلٍ" مقصوداً به صاحب كذا، كطاعم، وكاسى، ولابن، وتامر. ومنه قول الحطيئة يهجو الزيرقان بن بدر:

*دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى*

أى ذو طعام وكسوة.

وقوله:

*وغررتى وزعمت * أنك لابن فى الصيف تأمر*

أى ذو لبن وتمر.

أو بصوغ "فعالٍ" بفتح الفاء وتشديد العين، مقصوداً به الحرف، كنجار وعطار وبزاز؛ أى محترف بالتجارة والعطارة والبزارة، أو بصوغ "فعلٍ" بفتح فكسر، كطعم ولبن؛ أى صاحب طعام ولبن. ومنه قوله:

مشكاة الإسلاميه

*لَسْتُ بِأَيْلَى وَلَكِنِّي نَهَزْتُ * لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ *

وتصاغ نادراً على وزن "مفعال" كمعطار؛ أي ذى عطر، "ومفعيل" كفرس مخضير؛ أي ذى خضر، بضم فسكون، وهو الجرى.

وما خرج عما تقدم في النسب فساداً، كقولهم: رَقْبَانِيَّ وشَعْرَانِيَّ وفُوقَانِيَّ وتَحْتَانِيَّ، بزيادة الألف والنون: لعظيم الرقبة، والشعر، ول فوق، وتحت، ومَرُورِيَّ في مَرُو، بزيادة الزاي، وَلَمُورِيَّ بفتح الهمزة في أُمِّيَّة بضمها، وَدُهُورِيَّ بالضم: للشيخ الكبير في الدهر بالفتح، وَبَدَوِيَّ، بحذف الألف، في البادية، وَجَلُولِيَّ وَخَرُورِيَّ، بحذف الألف والهمزة، في جُلُولاء، قرية بفارس، وَخَرُوراء قرية بالكوفة.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث - في أحكام نعم الاسم والفعل) ضمن العنوان (فصل: في حروف الزيادة، ومواضعها، وأدلتها) اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام: إمَّا أن تكون لإفادة معنى، كقَرَّح بالتشديد من فرح، وإمَّا لإلحاق كلمة بأخرى، كالحاق قُرُود (اسم جبل) بجعفر، وَجَلَبَبَ بِدَحْرَج. ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره، وذلك إما أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَّع، أو مع الانفصال بزائد، نحو: عَقَّقَل، بمهملة وقافين بينهما ساكن مفتوح ما عداه: للكثيب العظيم من الرمل.

أو بتكرير لام كذلك، نحو جَلَبَبَ وَجَلَبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو مَرْمَرِيَّس، بفتح فسكون ففتح فكسر: للداهية، وهو قليل. أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو صَمَحَمَح بوزن سَفَرَجَل: للتشديد الغليظ. وأما مكرر الفاء وحدها كقَرَّقَف وسُنْدَس، أو العين المفصولة بأصل، كخَدَرْد بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعِيَّ كسَمْسِم فأصليَّ، فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليَّ كصَمَحَمَح وَسَمَعَمَع: لصغير الرأس، حُكَم بزيادة الضعفين الآخرين (لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول).

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصليَّ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة، المجموعة في قولك: "سألتمونيها". وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات، فقال:

*هَنَاءٌ وَسَلِيمٌ، ثَلَاثُ يَوْمٍ أَنَسِهِ * نِهَائِيَّةٌ مَسْئُولٌ، أَمَانٌ وَسُنْهِيلُ*

وقد تكون الزيادة واحدة، وثنيتين، وثلاثًا، وأربعًا.

ومواضعها أربعة؛ لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة.

مشكاة الإسلامية

فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبغ وأكرم.
وبين الفاء والعين، نحو: كاهل، وضارب.
وبين العين واللام نحو: غزال.
وبعد اللام كحُبلى.
والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو: أجادل.
وبينهما العين: كعاقول.
وبينهما اللام: نحو قُصَيِّرَى؛ أى الضلع القصيرة.
وبينهما الفاء والعين: نحو إعصار.
وبينهما العين واللام: نحو: خِيَزَلَى، وهى مشية فيها تتأقل.
وبينهما الفاء والعين واللام، نحو: أجبلى للدعوة العامة.
والمجتمعتان قبل الفاء: نحو: منطلق.
وبين الفاء والعين، نحو: جواهر.
وبين العين واللام، نحو: خطاف.
وبعد اللام نحو: علباء.
والثلاث المتفرقات، نحو: تماثيل.
والمجموعة قبل الفاء، نحو: مستخرج.
وبين العين واللام، نحو: سلاليم.
وبعد اللام نحو: عنفول.

واجتماع ثنتين وانفردا واحدة، نحو: أفْعُول.
والأربع المتفرقات، نحو: احميرار، مصدر احماراً، ولا توجد الأربع مجتمعة.
وأدلة الزيادة تسعة:
الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وناء تُضَارِب من الضرب، فما عدا الضاد والراء والباء: حكمه الزيادة.
الثانى: سقوط بعض الكلمة من فرع، ككُوثَى سُنْبَل وحَنْظَل، من أسبل الزرع، وحَظِلَّت الإبل؛ أى خرج سُنْبَل الزرع، وتأذت الإبل من أكل الحنظل، فنونهما زائدة؛ لسقوطها من الفرعين.
الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها، ككونى نرجس، بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلَع بضم فسكون ففتح فكسر: لبقله، ونَاءى تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: لسم شجر، وتَنْقُل

مشكاة الإسلاميه

بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب؛ لانتقاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد.

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأُطِل (بفتحين بينهما ساكن)، وإُطِل (بكسر فسكون أو بكسرتين): للخاصرة.

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً، كنُتِل بضمين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعُل كُتِل، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهي تُنَل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود "لَفُعُل" بفتح فضم بينهما سكون، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليل على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد.

السادس: كون الحرف دالاً على معنى، كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل.

السابع: كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَزِنَل (بفتحات، بينهما نون ساكنة): للداهية، وشَرِنَب (بزنته): للغليظ الكفين والرجلين، وعَصَنَصِر (بفتح المهملات وسكون النون): اسم جبل؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشق إلا زائدة، كَجَحَنَل (بزنته أيضاً) وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفلة، وهي لدى الحافر كالشفة للإنسان.

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشق، كهزمة أَرَنَب وأفَكَل، بفتحين بينهما ساكن: للزعدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشق، كأحمر.

التاسع: وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً، كنونات حِنطَاو، بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكِنَتَاو (بزنته)، لعظيم اللحية، وَسِنْدَاو وَقِنْدَاو بزنة ما تقدم: لخفيها.

وزاد بعضهم عاشراً - وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنَهَل، (بفتحين فسكون فضم): شجر عظيم، (وقد تفتح باؤه)، فزنته بتقدير أصالة النون: "فَعُل"، وبتقدير زيادتها "فَنَعُل" وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر، فيصار إليه.

[حروف الزيادة]

[الألف]

ويحكم بزيادة الألف: متى صاحبت أكثر من أصلين، كضارب وعماد، وحبل.

[الواو]

ويحكم بزيادة الواو: متى صاحبت أكثر من أصلين ولم تنصدر، ولم تكن كلمتها من باب سمس، كمحمود وبوع، بخلاف نحو: سوط، و "وَزِنَل" و "وعوة".

[الياء]

مشكاة الإسلامية

ويحكم بزيادة الياء: متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقة أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمس، كيضرب فعلاً، ويرمع اسمًا، بخلاف نحو: بيت، ويؤيو لطائر، ويستعور بزنة فعلول، كعصرفوط: اسم لدويبة.

[الميم]

ويحكم بزيادة الميم: متى سبقت أكثر من أصلين، ولم تلزم في الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مَهْدٍ وَمَرْعٍ (بكسرتين بينهما سكون): اسم لما لان من الصوف، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: ثوب ممرع فأنبتوها في الاشتقاق، ولستلوا بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

[الهمزة]

ويحكم بزيادة الهمزة: مصدره متى صحبت أكثر من أصلين، ومتأخرة بشرط أن تسبق بألف مسبقة بأكثر من أصلين كأحفظ فعلاً، وأفضل اسمًا مشتقًا، وإصبع اسمًا جامدًا، وأفلس جمعًا، وكحمراء وصحراء.

[النون]

ويحكم بزيادة النون: متطرفة إن كانت مسبقة بألف مسبقة بأكثر من أصلين، كسكران وغضبان، ومتوسطة بين أربعة أحرف إن كانت ساكنة غير مضعفة كغضنفر وقرنفل، أو كانت من باب الانفعال كانطلق ومنطلق، أو بدأت المضارع.

[التاء والسين]

ويحكم بزيادة التاء: في باب النقل كالتحرج، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين. أو كانت التاء في التفعيل أو التعليل، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع.

وتزاد التاء سماعًا في نحو ملكوت وجبروت وزهوت وعنكبوت.

وتزاد السين سماعًا في قُدُوس بزنة عصفور للإلحاق به.

[الهاء واللام]

وزيادة الهاء واللام قليلة: ومنَّو للهاء بقولهم أهرق في أرق، وبأمهات في جمع أم. ومنَّ لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومنَّو للآم بطيسل وزيدل وعبدل، والأصل طيس وهو الكثير، وزيد وعبد، ومنَّ لها بلام ذلك وتلك، رُدَّ عليه برَدَّ هاء السكت.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث - في

مشكاة الإسلامية

أحكام نَعَم الاسم والفعل (ضمن العنوان (فصل: في همزة الوصل)
همزة الوصل: هل التى يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ولا تكون في حرف غير أل، ومثلها أم في لغة حمير، ولا في فعل مضارع مطلقاً، ولا في ماضى ثلاثى كأمَر وأخذ، أو زبَاعَى كأكرم وأعطى، بل في الخماسى كانطلق واقتدر، والسُداسى كاستخرج ولحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثى الساكنُ ثانى مضارعه لفظاً كاضرب، بخلاف نحو: هَبْ وَعِدْ وَقُلْ. ولا في اسم إلا في مصادر الخماسى والسُداسى، كانطلاق واستخراج.

وفى عشرة أسماء مسموعة، وهى: سَمٌّ ولسْتٌ، وابنٌ، وابنم، وابنة، وامزؤ، وامزأة، واثنان، واثنان، واثنان المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل فى أل، وضمها فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثى المضموم العين أصالة، كادخلُ واكتب. بخلاف امشوا واقضوا مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الـو، فتكسر الهمزة بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزى، فيترجح الضم على الكسر، كما يترجح الفتح على الكسر فى ائمن وايم، والكسر على الضم فى اسم، ويجوزان مع الإشمام فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمجهول.

ويجب الكسر فيما بقى من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.
وتُحذف لفظاً لا خطأً إن سُبقت بكلام، ولفظاً وخطأً فى "ابن" مسبوق بعلم وبعده علم، بشرط كونه صفةً للأول، والثانى أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفى {بسم الله الرحمن الرحيم}، قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك.

* أفى الحق أن يُعطى ثلاثون شاعراً * ويُحرّم ما دُون الرضا شاعرٍ مِنّى *

* كما سامحوا عَمراً بولو مَزيدة * وضُويق "باسم الله" فى ألفِ الوصل *

وإن وقعت بعد همزة استقهام، فإن كانت مكسورة حذفت نحو: {أتخذناهم سخرى}، {استغفرت لهم}، أبناك هذا؟ أسمك على؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة فإنها تبدل ألفاً.

وقد تُسهّل نحو: {الله أذن لكم؟}.

كما تُحذف همزة "أل" خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية، سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب نحو قوله تعالى: {اللفقراء والمساكين}، {وانه للحق من ربك}، وللآخرة خير لك من الأولى}.

مشكاة الإسلامية

وكقول الشاعر:

يا للرجال عليكم حملتى حسبت

ونحو: يا للماء والعشب. ولا تحقق مطلقا إلا في الضرورة، كقوله:

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر منى ومن جمل*

الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مطلق حرف مكان آخر. فخرج بإطلاق الإعلال بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة؛ فكل إعلال يقال له: إبدال ولا عكس؛ إذ يجتمعان في نحو: قال ورعى، وينفرد الإبدال في نحو: اصطبّر وأذكر. وخرج بالمكان العوض، فقد يكون في غير مكان المعوض منه. كتناءى عدة واستقامة، وهمزتى ابن واسم. وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثمّ اختص بحروف العلة والهمزة؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

1- ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف.

2- وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وكنة، وهي بيت القطأ في الجبل: وقنة، وفي أغنّ: أحنّ، وفي زرع: ربح، وفي خطر: غطر، وفي جلد: جضد، وفي تلعتّم: تلغذّم.

وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها قولك "لجد صرف شكس أمن طي ثوب عزته". والضروريّ منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: "هذأت مؤطيا".

وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه، كقولهم في أصيّلان: تصغير أصيّلان بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أصيل، أو هو تصغير أصيل، وهو الوقت بعد العصر: أصيّلان، وفي اضطجع إذا نام: الطّجع، وفي نحو على (علماً) في الوقف أو ما جرى مجراه: عليّ بإبدال النون لاماً في الأول، والضاد لاماً في الثاني، والياء جيماً في الثالث.

قال النابغة:

*وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً لَا سَائِلَهَا * أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ لَحْدِ*

وقال منظور بن حبة الأسدى في ذئب:

مشكاة الإسلامية

*لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا سَبْعَ * مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَالْطَّجَعُ*

وقال آخر:

*خَالِي غَوَيْتَ وَأَبُو عَلِيٍّ * الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِيحِ*

يريد أبا عليّ والعشيّ، وتسمّى هذه اللغة عَجَجَةً قُضَاعَةً. واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقه

بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلِقُ، مستنداً بقول بعض أهل اليمن:

* لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَبِيحَ *

فَلَا يَزَالُ شَاحِيحٌ يَأْتِيكَ بِيحَ

أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرِيحَ

(أ) الإعلال في الهمزة

1- نَقْلِبُ الْيَاءَ وَالْوَاوَ هَمْزَةً وَجُوباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأول: أَنْ تَنْطَرِفَا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ كَسَمَاءَ وَبِنَاءٍ، أَصْلُهُمَا سَمَاوٌ وَبِنَائِي، بِخِلَافِ نَحْوِ: قَالَ، وَبَاعَ، وَادَاوَةَ،

وَهِيَ الْمُطْهَرَةُ، وَهَدَايَةُ؛ لِعَدَمِ التَّنْطَرِفِ، وَنَحْوِ ذَلُو وَظَبْيِي؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْأَلْفِ، وَنَحْوِ آيَةٍ وَرَالِيَةٍ؛ لِعَدَمِ

زِيَادَتِهَا.

وَتَشَارِكُهُمَا فِي ذَلِكَ الْأَلْفُ، فَإِنَّهَا إِذَا تَنْطَرِفَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ أَبْدَلَتْ هَمْزَةً، كَحَمْرَاءَ، إِذْ أَصْلُهَا حَمْرِي

كَسَكْرِي، زِيدَتْ أَلْفٌ قَبْلَ الْآخِرِ لِلْمَدِّ، كَأَلْفِ كِتَابٍ، فَقَلِبَتْ الْأَخِيرَةُ هَمْزَةً.

الثاني: أَنْ نَقْعَا عَيْنًا لِاسْمٍ فَاعِلٍ فِعْلٍ أَعْلَنَّا فِيهِ، نَحْوُ قَائِلٍ وَبَائِعٍ، أَصْلُهُمَا قَاوِلٌ وَبَايِعَ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَيْنَ

فَهُوَ عَائِنٌ، وَعَوْرَ فَهُوَ عَاوِرٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَمَّا صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ، خُوفَ الْإِلْبَاسِ بَعَانَ وَعَارَ، صَحَّتْ فِي

اسْمِ الْفَاعِلِ تَبَعًا لِلْفِعْلِ.

الثالث: أَنْ نَقْعَا بَعْدَ أَلْفٍ "مَفَاعِلَ" وَشَبِيهَهُ، وَقَدْ كَانَتَا مَدَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ فِي الْمَفْرَدِ، كَعَجُوزٍ وَعَجَائِزٍ،

وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ قَسُورٍ، وَهُوَ الْأَسَدُ، وَقَسَاوِرٌ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ بِمَدَّةٍ، وَمَعِيشَةٍ

وَمَعَايِشٍ؛ لِأَنَّ الْمَدَّةَ فِي الْمَفْرَدِ أَصْلِيَّةٌ، وَشَذَّ فِي مُصِيبَةٍ مُصَائِبٍ، وَفِي مَنَارَةٍ مَنَائِرٍ بِالْقَلْبِ، مَعَ أَصَالَةِ

الْمَدَّةِ فِي الْمَفْرَدِ، وَسَهَّلَهُ شَبَهُ الْأَصْلِيِّ بِالزَّائِدِ.

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفُ، كرسالة ورسائل، وقلادة وقلائد.

الرابع: أَنْ نَقْعَا ثَانِيَتَيْنِ لَيْنَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ "مَفَاعِلَ"، سِوَاءَ كَانِ اللَّيْنَانِ يَاءَ عَيْنٍ، كَنِيَائِفٍ جَمْعُ نَيْفٍ، وَهُوَ

الزَّائِدُ عَلَى الْعَقْدِ، أَوْ وَلَوَيْنِ، كَأَوَائِلٍ جَمْعُ أَوَّلٍ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ، كَسَيَائِدٍ جَمْعُ سَيِّدٍ، أَصْلُهُ سَيُودٌ، وَأَمَّا قَوْلُ

جَنْدَلِ بْنِ الْمُتَنَّى الطُّهَوِيِّ:

وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

مشكاة الإسلامية

من غير قلب؛ فلأن أصله بالعواوير كطولويس، وقد تقدم جواز حذف ياء "مفاعيل"، ولذا صُحِّح.
وتختص الـواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً، أو ساكنة متأصلة الـواو، نحو أوصل
وأواق، جمعى وأصلة وواقية.

ومنه قول مهلهل:

*ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ * يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي *

ونحو الأولى لثى الأول، وكذا جمعها: وهو الأول.

بخلاف نحو هَوَوِيَّ وَثَوَوِيَّ، فى النسبة إلى هَوِيَّ وَثَوِيَّ، لعدم التصدر، وَوَوِيَّ وَوَوَعِدَ مجهولين؛ لعدم تأصل الثانية.

وتبدل الهمزة من الواو جوازاً فى موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمّاً لازماً غير مشددة، كُجُوه وأجُوه، ووُقُوت وأقُوت: فى جمع وجه
ووقت، وأنُور وأنُور، وأنُور وأنُور: جمعى دار ونار، وقُتُول وصُتُول: مبالغة فى قاتل وصائل، فخرجت
ضمة الإعراب، نحو هذا دلُو، وضمة النقاء الساكنين، نحو {وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ}، وخرج بـ "غير
مشددة". نحو التَّعَوُّذُ والتَّجَوُّلُ.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة فى أول الكلمة، كإِشَاح وإِفَادَة وإِسَادَة، فى إِشَاح، وإِفَادَة وإِسَادَة.

وتبدل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشددة، كغَائِي ورَائِي: فى النسبة لغاية
وراية.

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء فى ماء، بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

(ب) فصل فى عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو وواو، ولا يكون ذلك إلا فى بابين:

أحدهما: باب الجمع الذى على زنة "مفاعيل"، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة
فيه، وكانت لامه همزة أو وواو أو ياء. فخرج باشتراط عروض الهمزة المرائى: فى جمع مِرْآة؛ فإن الهمزة
موجودة فى المفرد، وبالأخير سلامة اللام، فى نحو صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغيّر الهمزة فيما
ذكر. والذى يستوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسر الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء فى ثلاثة
مواضع، وواو فى موضع واحد. فالتى تقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية،
أو وواو منقلبة ياء، والتى تقلب وواو يشترط فيها أن تكون لام الواحد وواو ظاهرة فى اللفظ، سالمة من
القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

مشكاة الإسلامية

1- مثال ما لامه همزة: خطايا جمع خطيئة، أصلها خطأي، بياء مكسورة هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامه. ثم أبدلت الياء المسكورة همزة، على حد ما تقدم في صحائف، فصار خطأي بهمزتين، ثم الهمزة الثانية ياء؛ لأن الهمزة المنطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقاً، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدازي والعدازي، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار خطأً بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

2- ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضاي بياعين أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائي، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفاً، فصار قضاءً، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

3- ومثال ما لامه وواو قلبت ياء في المفرد: مطيئة، إذ أصلها مطيوة من المطا، وهو الظهر، أو من المطو وهو المد، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلب الواو ياء وأدغمنا، كما في سيد وميت، وجمعها مطايا، وأصلها: مطايو، قلبت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار مطايي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مطاءي، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

4- ومثال ما لامه ولو ظاهرة سلمت في المفرد: هراوة، وهي العصا، وجمعها هراوى، أصلها هراؤو. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل، فصار هراؤو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرفها إثر كسرة، فصار هرائي ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هراءي، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هراءاً، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة وواو، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هراوى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله:

"حتى أزيروا المنائيا"

والقياس المنايا، و"اللهم اغفر لي خطائى والقياس خطاياى، وهداوى جمع هدية، والقياس هدايا. ثانيهما: باب الهمزتين الملتقيين في كلمة واحدة، والتي نعل هي الثانية؛ لأن النعل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان: إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

مشكاة الإسلامية

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى، نحو أمنت أو من إيماناً، والأصل: أمنت أو من إيماناً، وشذّ قراءة بعضهم "إثلافهم" بتحقيق الهمزة الثانية.

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية، نحو سأل مبالغة في السؤال، ولآل ورأس، في النسب لبائع اللؤلؤ والرعوس.

وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقاً، فنقول في مثال "قَمَطَر" من قرأ: قرأى، وفي مثال: سَفَرَجَل منه: قرأياً.

وإن كانتا متحركتين، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً. وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة: أبدلت ولواً مطلقاً، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت ولواً، وإن انكسر أبدلت ياء.

ويجوز في: نحو رأس ولؤم وبئر، إيقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها وفي نحو: وضوء ومجى، يجوز إيقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام.

2- الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

نقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، نقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصَنَّبِيح ومُفَتِّيح.

الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام: غُلِّيم.

ونقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِيَّ وَقَوِيَّ، وَعَفِيَّ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُول. والغازي والداعي؛ أو قبل ناء التانيث كشَجِيَّةٍ وَلُكْسِيَّةٍ وَغَارِيَّةٍ وَغَرِيْقِيَّةٍ: تصغير عَرْقُوَّةٍ؛ وشذَّ سَوَاسِيَّةٍ: جمع سواء. أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرْن، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيَان.

ثانيهما: أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أَعْلَتَ فيه، وقبلها كسرة، وبعدها ألف كصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ، فخرج نحو سِوَارٍ وَسِوَاكٍ، بكسر أولهما؛ لانتقاء المصدرية، ولِوَاذٍ وَجِوَارٍ؛ لعدم إعلال عين الفعل في لاوْذٍ وَجَاوَزٍ، وحال جَوْلًا، وعاد المريض عَوْدًا، لعدم الألف فيها، وراح رَوَاحًا لعدم الكسر، وقلَّ الإعلال فيما عَدِمَ الألف، كقراءة بعضهم: {جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ}. وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الظُّبْيَةُ نَتُورَ نَوَارًا، بكسر النون، أي نفرت، وشار الدابة شَوَارًا بالكسر:

مشكاة الإسلامية

راضها، ولا ثالث لهما.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في مفردة إما معتلّة، كدار وديار، وحيلة وحيل، وديمة وديم، وقيمة وقيم، وشذّ جوج بالولو في حاجة.

وأما شبيهة بالمعتلة، وهي الساكنة، بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط وسياط، وخوض وحياض، وروض ورياض. فإن غُذِمَت الألف صحت الولو، نحو كوز وكوزة، وشذّ بثيرة جمع ثور. وكذا إن تحركت في مفردة، كطويل وطوال، وشذّ الإعلال في قول أنثيف بن زيان النّبّهائي الطائي:

*نَبَّيْنِ لِيَنَّ الْقُمَاءَةَ ذَلَّةً * وَلَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طَيَالَهَا*

وتسلم الولو أيضا إن أعلّت لام المفرد، كجمع ريان وجوّ، فيقال فيهما: رواء وجوّاء، بكسر الفاء وتصحيح العين، لئلا يتوالى في الجمع إعلالان: قلبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة. رابعها: أن تقع طرفًا، ورابعة فصاعدًا بعد فتح، نحو أعطيت وزكيت، ومُعْطَيان ومُزَكَّيان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل.

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة، كميزان، وميقات، فخرج نحو صولن، وهو وعاء الشيء، وسوار، لتحرك الولو فيها، ونحو اخلّواذ، وهو إسراع الإبل في السير، واغلّوط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الولو فيهما مكررة لا مفردة.

سادسها: أن تكون الولو لامًا لفعلٍ "بضم فسكون" وصفا، نحو الدنيا والغُلّيا. وقول الحجازيين القصوى شاذ قياسًا، فصيحٌ لستعمالاً، نُبّه به على أن الأصل الولو، كما: استخوذ والقود، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبّه به على الأصل، وبنو تميم يقولون: القصّيا على القياس. فإن كانت "فعلّ" اسمًا لم تُغَيَّر كخزوى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي [أى: الولو] والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتا وسكونا، نحو سيّد وميّت، وطىّ ولّى، مصدريّ طويت ولويت، فخرج نحو يدعو ياسر، ويرمى واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو ديون، إذ أصله ديوان "بشدّ الولو" وبُوع، إذ أصل الولو ألف فاعل، ونحو قوّى "بفتح فسكون" فخفف قوّى "بالكسر" للتخفيف. وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط كضَيّون للسنّور الذكر، ويوم أيوم: حصلت فيه شدة، وعوى الكلب عوّة، ورجاء بن حيوة. ثامنها: أن تكون الولو لام مفعول" الذي ماضيه على "فعل" بكسر العين، نحو مريض ومقوى عليه، فإن كانت عين الفعل مفتوحة صحت الولو، كمدعو ومغزو. وشذّ الإعلال في قول عبد يغوث الحارثي من الجاهليين:

*وقد علّمت عرسي مليكة أننى * أنا اللّيتُ معديًا على وعاديا*

تاسعها: أن تكون لام "فُعُول" بضم الفاء جمعا، كعَصِيٍّ وَدَلِيٍّ وَقَفِيٍّ، ويقال فيه التصحيح؛ نحو أَبُو وَأَخُو: جمعي: أب وأخ، ونُجُو: جمع نجو، وهو السحاب الذي هراق ماءه، وأما المفرد فالأكثر فيه التصحيح، كغُلُوٍّ وَغُتُوٍّ، ويقال فيه الإعلال، نحو عَنَّا الشَّيْخَ عَيْنًا: إذا كبر، وقسا قلبه قَسِيًّا. عاشرها: أن تكون عينًا "لَفْعَل" بضم الفاء وتشديد العين، جمعا صحيح اللام، غير مفصولة منها، كصَنِيمٍ وَزَيْمٍ، والأكثر تصحيحه، كصَنُومٍ وَنُومٍ. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام، لئلا يتوالى إعلان، كشَوَى وَغَوَى؛ جمعي شاوٍ وعاوٍ، أو فصلت من العين، نحو صَوَامٍ وَنُومٍ، وشذ قول ذى الرِّمَّة: * أَلَا طَرَفْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِر * فما أَرَقَ النَّبَاُ إِلَّا كَلَامُهَا *

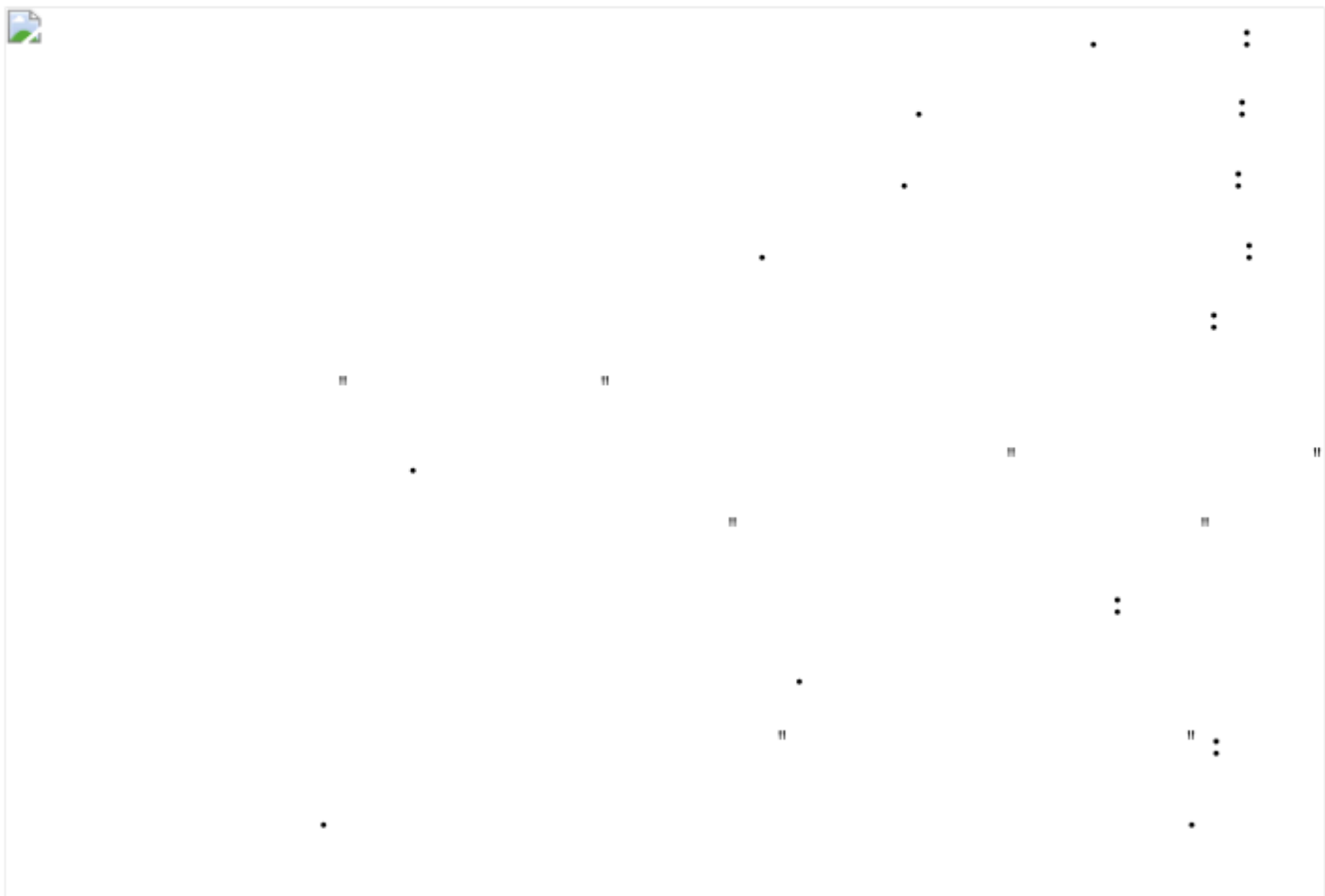
(ب) قلب الألف والياء ولوا

- 1- وتقلب الألف ولوا: إذا انضم ما قبلها كُتُوبٍ وضُورِبٍ وضُورِبٍ.
- 2- وتقلب الياء ولوا: إن كانت الياء ساكنة مفردة مضمومة ما قبلها في غير جمع، كمُوقِنٍ وَمُوسِرٍ، وَيُوقِنُ وَيُوسِرُ. فخرج بساكنة نحو: هَيَامٍ، وبمفردة نحو: حَيَّضَ جمع حائض، وبـ "مضمومة ما قبلها": ما إذا كان مفتوحا أو مكسورا أو ساكنا، وبغير جمع: ما إذا كانت فيه كبيض وهيم، جمعي أبيض وبيضاء، وأهيم وهيماء. ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة. وكذا تقلب الياء ولوا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام "فَعْل" بفتح فضم كنهو الرجل وَقَضُو، أو كان ما هي فيه مختوما ببناء بنيت الكلمة عليها، كأن تُصَوِّغَ من الرَّمَى مثل مَقْدَرَةٍ، فإنك تقول: مَرْمُوءَةٌ. أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تُصَوِّغَ من الرَّمَى أيضا مثل سَبْعَانٍ، بفتح فضم: اسم موضع، فإنك تقول: رَمُولٌ.

وكذا تقلب ولوا إن كانت لاما "لَفْعَلِي" بفتح الفاء، اسما لا صفة، ككُفَّوِيٍّ وَشَرَّوِيٍّ، وهو المثل، وَفَنَّوِيٍّ. وشذ التصحيح في سَعْيَا: لِمَكَانٍ، وَزَيَّا: لِلرَّائِحَةِ، وكذا إن كانت الياء عينًا "لَفْعَلِي" بضم الفاء، اسما كطُوبَى، أو صفة جارية مجرى الأسماء، وكانت مؤنث أفعل، كطُوبَى وَكُوسَى وَخُوزَى، مؤنثات: أَطْنَبَ وَأَكْنَسَ وَأَخِيرَ، فإن كانت "فَعْلِي" صفة محضة، وجب تصحيح الياء، وقلب الضمة كسرة، ولم يسمع منه إلا {قِسْمَةُ ضَبْرِي} أي جائزة، وَمِشْيَةُ حَيْكِي؛ أي يتحرك فيها المنكبان. وقال بعضهم: إن كانت "فَعْلِي" وصفا: فإن سلمت الضمة قلبت الياء ولوا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فنقول: الطُوبَى والطَّيْبَى، والضُّوْفَى والضَّيْفَى، والكُوسَى والكَيْسَى.

(ج) قلب الواو والياء ألفا

تقلب الواو والياء ألفا بعشرة شروط:



أَتَعَدَّ وَاتَّصَلَ وَاتَّسَرَ، من الوعد والوصل واليسر، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال، في نحو يُتَرَّرُ؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو أَوْتَمَنَ من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية. وشذ في "افتعل" من الأكل أَكَلَ.

2- وإذا كانت فاؤه صادًا، أو ضادًا، أو طاء، أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصارييف، فنقول في "افتعل" من الصبر: اضطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام، ومن الضرب: اضطرب، بلا إدغام أيضا، وجاء قليلا اصَّح واضَّرب، بقلب التاني إلى الأول، ثم الإدغام، ونقول من الطَّهْر "بالطاء المهملة": اطَّهَّر، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثليين، وسكون أولهما. ومن الظلم (بالمعجمة) اظْطَلَم، بمعجمة فمهملة. ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء معجمة طاء مهملة مع الإدغام، فنقول: اظَّلَمَ بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة طاء والإدغام أيضا، فنقول: اظَّلَمَ. وقد روى قول زهير يمدح هريم بن سنان: * هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْوًا، وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيُظَلِّمُ * فَيُظَلِّمُ بِتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ، وَيُظَلِّمُ بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ، وَيُظَلِّمُ بِالْإِظْهَارِ.

3- وإذا كانت فاؤه دالًا، أو ذالًا أو زايًا، أبدلت تاؤه دالًا مهملة، فنقول في "افتعل" من دن: أدان بالإبدال والإدغام، لوجود المثليين وسكون أولهما، ومن زَجَرَ اذَّجَرَ، بلا إدغام، ومن ذكر اذَّكَر. ولك في هذا المثال ثلاثة الأوجه المتقدمة في اظطلم، فنقول اذَّكَرَ وَاذَّكَرَ وَاذَّكَرَ. وَفَرِي شَادًا {فهل من مُذَكِّر} بالذال المعجمة والإدغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة {وَهُمْ يَخْصِمُونَ} أي يَخْصِمُونَ. النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث - في أحكام نَعَم الاسم والفعل) ضمن العنوان (فصل: في إبدال الميم من الواو، والنون)

1- تُبَدَّلُ الميم من الواو وجوبًا في "فم"، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمَر؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه، والتكسير يَزِدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة، كقوله صلى الله عليه وسلم: "لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ" وقول رؤبة: * يُصْنَبُ ظِمَانٌ فِي الْبَحْرِ فَمُهُ *

2- ومن النون، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها، نحو قوله تعالى: {إِذْ أَتَبَعْتُ أَشْقَاهَا} وقوله: {مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا}؟.

مشكاة الإسلامية

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة. فيجوز فيه الوجدان الأولان فقط، نحو يَقْرَرْنَ وَيَقْرَرْنَ، وَأَقْرَرْنَ وَقَرَرْنَ، لأنه لما اجتمع مثلاًن وأولهما مكسور، حُسن الحذف كالماضى، قال تعالى: {وَقَرَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} فإن كان أول المثلين مفتوحاً كما فى لغة قررت أقرت بالكسر فى الماضى، والفتح فى المضارع، قلّ النقل، كقراءة نافع وعاصم {وَقَرَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ}.

وأما القسم الثانى من القياسى، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتى له باب مستقل إن شاء الله. وأما غير القياسى فكحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدَيٌّ وَدَمَيٌّ، والولو من نحو اسم وابن وشقة، أصلها: سِمَوْ وَبَنَوْ وَشَقَوْ، والهاء من نحو لست، أصله سَتَّةٌ، والتاء من نحو استطاع، أصله سَطَّاعٌ فى أحد وجهين.

الإدغام

بسكون الدال وشدها. والأولى عبارة الكوفيين، والثانية عبارة البصريين، وبها عُبِّرَ سيبويه. وهو لغة: الإدخال.

واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة، وهو باب واسع؛ لدخوله فى جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة، ولوقوعه فى المتماثلين والمتقاربين، فى كلمة وفى كلمتين. وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائز.

1- فمن الممتنع ما إذا تحرك أول المثلين وسكن الثانى، نحو ظَلَلْتُ، أو عَكِسَ وكان الأول هاء سكت، نحو {مَالِيَّةٌ * هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ}؛ لأن الوقف مَنُويٌّ، وقد أدغمها ورش على ضعف، أو كان مدّة فى الآخر، كيدعو واقد، ويُعطى ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يقرأ أحد. والحق أن الإدغام هنا ردى، أو تحركا وفات الإدغام غرض الإلحاق، كقَرَدَدٍ وَجَلْبَبٍ، أو خِيفَ اللبس بزنة أخرى، نحو دُرُرٌ كما سيأتى:

2- ويجب إذا سَكَنَ أول المثلين وتحرك الثانى، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو جدّ وحظّ وسأل ورأس، بزنة فعّال، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً.

أحدها: أن يكونا فى كلمة كمدّ وملّ وخبّ، أصلها مَدَدَ بِالْفَتْحِ، وَمَلَّلَ بِالْكَسْرِ، وَخَبَّبَ بِالضَمِّ، وأما إذا كانا فى كلمتين، فيكون الإدغام جائزاً، نحو: {جعل لكم}.

ثانيها: ألا يتصدّر أحدهما كدَدَنَ وهو اللهو.

ثالثها: ألا يتّصل بمدغم كجُسَسٍ جمع جاسّ.

رابعها: ألا يكونا فى وزن مُلْحَقٍ بغيره كقَرَدَدٍ: لجبل، فإنه ملحق بجعفر، وَجَلْبَبٍ فإنه ملحق بدحرج،

مشكاة الإسلاميه

واقففسس فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها: ألا يكونا في اسم على وزن "فعل" بفتحين كطلل: وهي ما بقى من آثار الديار، أو "فعل" بضمين كذل جمع ذلول: ضد الصغب، أو "فعل" بكسر ففتح كلم جمع لمة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، أو "فعل" بضم ففتح كذزر جمع ذرة: وهي اللؤلؤة. فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقا، أو كان في اسم على زنة: فعل، أو فعل، أو فعل، أو فعل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: ألا تكون حركة إحداهما عارضة، كاخصص أبي وكفب الشر.

العاشر: ألا يكونا ياعين لازما تحريك ثانيهما، كحيي وعيي.

الحادي عشر: ألا يكونا تاعين في "افتعل" كاستتر، واقتتل.

3- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضا في ثلاث آخر:

إحداها: أولى التاعين الزائدتين في أول المضارع، نحو نتجلى وتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافا لابن هشام في توضيحه، حيث رد على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع ولكنهما حجة في اللغة العربية، تقول في إدغام نحو استتر واقتتل: ستر وقتل ويستتر ستارا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسي، بخلاف نحو ستر بالتضعيف كفعل، فمصدره التفعيل، وتقول في نحو نتجلى، وتعلم: لتجلى، وتعلم. وإذا أردت التخفيف في الابتداء، حذف إحدى التاعين وهي الثانية، قال تعالى: {نارا نلظى}، {ولقد كنتم تمنون الموت}.

وقد تحذف النون الثانية من المضارع أيضا، وعليه قراءة عاصم {وكذلك نجى المؤمنين} أصله نتجى بفتح الثانى.

ثانيها وثالثها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو {من يزيد منكم عن دينه} يقرأ بالفك، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: {واغضض من صوبك}، وقول جرير يهجو الراعى الثميري الشاعر:

*فغض الطرف إنك من نمير * فلا كعبا بلغت ولا كلابا*

مشكاة الإسلاميه

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف. والتزموا فك "أفعل" في التعجب، نحو أحبّ بزيد، وأشدّد ببياض وجه المتّقين، وإدغام هلمّ لتقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو ردّ وشدّ، من الضم للاتباع، والكسر على أصل التخلص من النقاء الساكنين، فهما مستثنيان من فعل الأمر، واستثاؤهما منه في الأول بحسب الصورة؛ لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعل أمر غير منصرف تلحقه الضمائر، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم لم فعل أمر لا يلحقه شيء، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: {هَلُمَّ إِلَيْنَا}، {هَلُمَّ شَهْدَاءَكُمْ}.

تنبيه

إذا ولي المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو ردّوا ورّدّوا؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكان الألف وليته، ويجب الضم إذا وليه هاء غائبة، خلافاً لتغلب. ولما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيئلت آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كان مضموم الفاء، نحو ردّ القوم. ولم يَغضّ الطرف. فإذا كانا مفتوحا الفاء أو مكسوريهما نحو عضّ وقرّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين.

وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرّك وجب فك الإدغام، نحو {نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ}. وقد يَفكّ شذوذاً في غير ذلك، نحو أَلِلَّ السَّقاء؛ أي تغيّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو قول أبي النجم العجليّ: *الحمد لله العليّ الأجلّ*

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (الباب الثالث - في أحكام نَعَم الاسم والفعل) ضمن العنوان (فصل: في إدغام المتقاربين)

- 1- حيث إنّ التقارب ينقسم إلى تقارب في المخرج، وتقارب في الصفة، لزم أن تُبين أولاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول: مخارج الحروف أربعة عشر تقريباً:
 - 1- أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.
 - 2- ووسطه: للحاء، والعين المهملتين.
 - 3- وأدناه: للحاء والغين المعجمتين.
 - 4- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.
 - 5- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
 - 6- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
 - 7- وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج اللام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجاً.

مشكاة الإسلامية

- 8- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.
 - 9- وللثون ما يليه من الخيشوم، وهو أقصى الأنف.
 - 10- وللطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه، مع أصول النثايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.
 - 11- وطرفه مع النثايا للصاد، والزاي، والسين.
 - 12- وطرفه مع طرف النثايا: للطاء، والذال، والتاء المثناة.
 - 13- وباطن الشفة السفلى مع طرف النثايا العليا: للفاء.
 - 14- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.
- وصفاتها: جهر، وهمس، ورخاوة، وشدة، وتوسط بينهما، وإطباق، وانفتاح، واستعلاء، واستقبال، وذلاقة، وإصمات، وصغير، ولين.
- 1- فالمجهور: ما ينحصر جزئ النفس مع تحركه لقوته، وقوة الاعتماد عليه في مخرجه، فلا يخرج إلا بصوت قوي، يمنع النفس من الجري معه.
 - 2- والمهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: "فَحْنُهُ شَخْصٌ سَكَّتْ". وما عداها فهو المجهور.
 - 3- والشديد: ما ينحصر جزئ الصوت عند إسكانه. وأحرفه: "أَجْدُكَ قَطَّبَتْ". ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القلقة، إذا كانت ساكنة، وهي: "قُطْبُ جُدْ".
 - 4- والرخو: ضده. الذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: "لم يروعا".
-
- 5- والمطبق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك. وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.
 - 6- والمنفتح: بخلافه.
 - 7- والمستعلی: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.
 - 8- والمستقل: ما عداها.
 - 9- والذلاقة: الفصاحة والخفة في الكلام. وحروفها: "مُرْ بَنَفْل". ولخفة أحرفها لا يخلو رِباعي أو خماسي لنقلهما من أحدها إلا نادراً، كالعسجد، وهو الذهب، والزهرقة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضحك.
 - 10- والمصنعة: ما عداها.
 - 11- وأحرف الصغير: الزاي، والسين، والصاد.

مشكاة الإسلامية

12- وأحرف اللين: الألف، والو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف: قلب الأول إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو **أَذْكَرَ** و**أَذْكَرَ**.

2- ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام: الوجوب، والامتناع، والجواز.

فالوجوب في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والتاء، والدال، إلى الظاء، واللام، والنون.

وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء، نحو {بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ}.

وفي النون الساكنة مع سة: أربعة فيها بغنة، وهي أحرف "ينمو"، واثنان بلا غنة، وهما اللام والراء.

وتقلب ميماء الباء كما تقدم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات:

والامتناع في إدغام أحرف "ضوى مشفر" فيما يقاربها؛ لأن استتالة الضاد، ولين الياء والواو، وغنة

الميم، وتفتش الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو سيد ومهدي لا يرد؛ لأن

الإعلال جعلهما مثليين.

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف "يرملون". ونحو التاء والتاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض، أو في الزاي والسين والصاد، كأن نقول: سَكَتَ نَائِبٌ أَوْ دارم أَوْ ذَاكِرٌ أَوْ طَالِبٌ أَوْ ظَاغِرٌ أَوْ زَيْدٌ أَوْ سَالِمٌ أَوْ صَابِرٌ، أَوْ نقول: لَبِثَ تَاجِرٌ أَوْ دارم... إلخ، أَوْ نقول: حَقَّدَ تَاجِرٌ أَوْ دارم.

النقاء الساكنين

1- إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما: إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حده، كما سيأتي:

فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة أو كالجزء منها، نحو قُلْ وَبِعْ وَخَفْ، ونحو: أَنْتُمْ تَغْرُونَ وَتَقْضُونَ، وَلَنْتَرَمَنَّ وَلَنْتَغَرَنَّ يَا رِجَالُ. وَأَنْتِ تَرْمِينَ وَتَغْرِينَ، وَلَنْتَرَمَنَّ وَلَنْتَغَرَنَّ يَا هِنْدُ، ويحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين؛ وكان الأول مدة أيضاً، نحو يغزو الجيش، ويرمى الرجل، و"رُكْعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا"، و{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}.

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تحذف إذا وليها ساكن كما تقدم.

ثانيهما: تنوين العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم، نحو: محمد بن عبد الله والتحريك إمّا بالكسر

مشكاة الإسلامية

على أصل التخلص من النقاء الساكنين، وهو الأكثر، وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين: الأول: أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب، ومضارعه المجزوم، نحو زُدَّه ولم يَزُدَّه، والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} و {لَهُمُ الْبَشْرَى} ويترجح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو: لَخَشَوْا اللَّهَ، {وَلَا تَتَّبِعُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} لخفة الضمة على الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز الضم والكسر على السواء: في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور، نحو بِهِمُ الْيَوْمَ، وفيما ضمَّ التالى لتأنيهما أصلي، وإن كسر للمناسبة، نحو: قَالَتْ لَخُرْجٍ، وَقَالَتْ اغْزِي، و{أَنْ أَقْتُلُو؟} أُنْفُسَكُمْ أَوْ لَخُرْجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ}.

وأما الفتح وجوباً: وذلك في تاء التانيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو قَالَتَا، وفي نون من الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو مِنْ اللَّهِ، وَمِنْ الْكِتَابِ، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو مِنْ ابْنِكَ، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو زُدَّهَا ولم يَزُدَّهَا. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

ويترجح الفتح على الكسر في نحو {ال؟م؟ * الله}. ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

2- ويغتر النقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين، وتأتيها مدغما في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو {وَلَا الضَّالِّينَ} ومادة، ودابة، وخويصة. وثمود الحبل.

الثاني: ما قصد سرده من الكلمات، نحو جِيئَ مِيْخَ، قَافَ، وَوَاوُ، وهكذا.

الثالث: ما وقف عليه من الكلمات، نحو قَالَ، وَزَيْدٌ، وَتَوْبٌ، وَبَكْرٌ، وَعَمْرُو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون النقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلصة جداً. وأما ما قبل آخره حرف لين، فالنقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن نُقِلَ. وأخف اللين في الوقف: الألف، ثم الواو والياء مدّين، ثم اللينان بلا مدّ، كتَوْبٌ وَبَيِّتٌ.

الإمالة

وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغة: مصدر أَمَلْتُ الشئ إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها. واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، إن كان بعدها ألف كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك، كنعمية وبسحر.

وأصحابها: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً.
ولها أسباب وموانع.

فأسبابها سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة: كالفتي، ولشئري؛ أو تقديرًا: كفتاة؛ لتقدير انفصال تاء التانيث، لا نحو باب؛ لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف، كألف ملهى: وأزطى، وخبلى وغزا وتلاً وسجى، لقولهم في تثنيتهما: ملهيان، وأزطيان، وخبليان، وفي بناء الباقي للمجهول: غزى، وتلى، وسجى.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فعل ينول عند إسناده للناء إلى لفظ فُلت بالكسر، كباغ وكال وهاب وكاذ ومات، إذ تقول: بعثت، وكلت، وهبت، وكذت، وميت، على لغة من كسر الميم، بخلاف نحو: طال.

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايعته وسائرته.

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو عيان وشيئان، ودخلت بيتها.

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالم، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككتاب، أو بحرفين كلاهما متحرك، وثانيهما هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يضربها، دون: هو يضربها، أو أولاهما ساكن: كشمال، أو بهذين وبالهاء: كدزهماك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدم، كإمالة {والضحى}، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة: "سجى" و "قلّى"؛ لأن ألف الضحى لا تمال، إذ هي منقلبة عن ولو.
ويمنعها شيئان:

أحدهما: الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد، أو بعدها نحو هذا الجدار، وبنيت الجدار، وبعضهم جعل المؤخرة المفصولة بحرف ككافر، كالمتصلة. وألا يجاور الألف راء أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: {إن الأبرار}.

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهى: الخاء، والغين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط فى المتقدم منها ألا يكون مكسوراً. فخرج نحو طلاب وغلّاب وخيام. وأن يكون متصلاً بالألف، أو منفصلاً عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وألا يكون ساكناً بعد كسرة، فخرج نحو مصباح وإصلاح ومطواع. وألا يكون

مشكاة الإسلامية

هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ} و {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}. ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كساخر وخاطب، وكناfix وناعق، وكموائيق ومناشيط.

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفها المانع ألا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفاً منقلبة عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة. والثاني الياء التي انقلبت ألفاً، لأن السبب المقدر هنا أقوى من السبب الظاهر؛ لأن الظاهر إما متقدم على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو: غانم ويبيع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أميل نحو طاب وخاف، مع تقدم حرف الاستعلاء، وحاق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع الممال في كلمة؛ لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء، فلا يمال نحو "لزيد مال"؛ لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً؛ لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قوى، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو "كتاب قاسم"؛ لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدمت. وشرطها ألا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه برئ منه، فلا تمال فتحة إلا، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كل، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا من ذلك ضميري "ها" و "تا" فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء؛ لكثرة استعمالها.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين، نحو "من الكبر"، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو "من عمرو"، بخلاف نحو: أعوذ بالله من الغير، ومن قبح السير، ومن غيرك.

ثالثها: هاء التانيث في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء التانيث بألفها؛ لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو {كتابيه}، ومنعها بعضهم، وهو الأصح.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرّنه على كذا، مأخوذ من قولهم: مرّن على الشيء مرونًا ومزّنه: إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

مشكاة الإسلامية

وكثيراً ما يقولون: المطلوب أن تبنى من كذا لفظاً بزنة كذا، فيجب أن نبحث أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها، فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى: صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يزداد مثله في الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو اسم، فإن همزة الوصل فيه عوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها، ففيه خلاف، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في الفرع، فإذا أردنا أن نبنى من الضرب مثلاً بزنة أيس قلنا رَضِبَ.

وإن وُجد في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، غُمِلَ به، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن كلامهم، وإن وُجد في الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلب في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أَقَاتِلَ.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبَتْ، فيقال: ضرنبب مع أنهم لم ينطقوا به. ولا محذور فيما قاله سيبويه؛ إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال: إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. ولما نحو جالينوس وميكائيل فلا يصاغ على زنتهما؛ لعدم ثبوتها في كلامهم.

تطبيق

1- إذا أردت أن تصوغ من باع وقال على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه "بَنَيْعَ وَقَنُولَ" بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين؛ لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت: قَوْلَ وَبَيْعَ، فيلتبسان بمضعفَي. قال وباع.

2- وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن "قَنَفْخَرُ بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة" قلت: قَنُولَ وَبَنَيْعَ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذراً من أن يلتبس بنحو عِلْكَدَ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يذرى: أهو مثله، أو مثل قَنَفْخَرٍ وأدغم؟ ولا يجوز أن تصوغ من نحو كَسَرَ وَجَعَلَ على وزن جَحْنَقَل، فلا تقول كَسَنَرَر ولا جَعَنَلَل، فإنك إن لم تدغم حصل

مشكاة الإسلامية

النقل، وإن أدغمت النّبس بنحو سقرجل، فيظن أنه خماسيّ الأصول.

3- وإذا قيل كيف تبنى من نحو ضرب مضعّف العين على زنة مُحَوّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت: مُضَرَّبِي لا مُضَرَّبِي. وذلك أن لفظ مُحَوّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم حَيّ بثلاث ياءات، أدغمت الأولى في الثانية، فأصل مُحَوّ قبل النسب مُحَيّ بثلاث ياءات، على وزن مُطَرَّر، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوّياً، وحيث أن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرَّبِي نُطَقَ به على حاله؛ أي على زنة مُحَوّ لو لم يحصل فيه تغيير.

4- وإذا قيل: صنع من "آء" اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطَار: اسم للخمر، قلت: مُسْتَأة لا مُسْأة؛ لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْطَار، من "ط ي ر"، ولو قدر أنه من "س ط ر" لقل مؤوًا.

5- وإذا قيل كيف تبنى من "وَيْت" بزنة كوكب، حال كون المصوغ مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه "وَوِي" بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة. وذلك أنك أولاً تبنى من وأي بزنة كوكب فتقول: "وَوأي" ثم يعلّ إعلال فتى، فيقال وَوأي. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها، قلت فيه: "وَوِي" بزنة فتى، ثم نقلب الواو الأولى همزة، فيصير وَوِي، وجوّز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوُون كَفْتُون. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوَوِي، ثم نقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أَوِي.

6- وإذا قيل: كيف تبنى من "وَيْت" بزنة أَبْلَم، وهو خوص المُقْل؟ قلت فيه: "أَوِي" بضم أوله، وذلك لأن أصله أَوَوِي، ثم أعلّ إعلال قاض، فصار أَوِي.

7- وإذا قيل صنع من "أَوَيْت" بزنة أَبْلَم؟ قلت فيه: "أَوِي" أصله: "أَوَوِي" قلبت الهمزة الثانية واوًا، وأدغم المثلاث. ثم أعلّ إعلال قاض فصار أَوِي.

8- وإذا قيل كيف تبنى من "وَيْت" بزنة إَوَزَة؟ قلت: "إِيَاءة" بهمزة فياء فهمزة. وذلك لأن أصل إَوَزَة: إَوَزَزَة، فحينئذ يكون أصل إِيَاءة: إَوِيَاءة، بهمزة مكسورة، فلو ساكنة، فهمزة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت ولوه ياء؛ لوقوعها إثر كسرة، فصار إِيَاءية، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إِيَاءة كسيلة.

9- وإذا بنيت من "أَوَيْت" مثل إَوَزَة قلت: "إِيَاءة" بهمزة مكسورة فياء مشددة. وذلك لأن أصله إَوِيَاءة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر

مشكاة الإسلامية

كسرة نَقْلِب ياء، ثم يقال: اجتمعَت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمنا.
وحينئذ اجتمعَت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إِيَاءة.

- 10- وإذا قيل: كيف تبنى من قال وباع بزنة "عُكْبوت"؟ قلت: بَيَّعُوت وقُولُوت، لا بَنِّيْعُوت وقُتُولُوت؛ لأن الصحيح أن النون لا تتراد ثانية ساكنة إلا بضغف.
 - 11- وإذا قيل كيف تبنى من "بُعْثُ" على زنة لطمأن؟ قلت: "ابْيَعُ" بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى.
 - 12- وإذا قيل كيف تبنى من قال على زنة "اغْدُون" مبنياً للمعلوم؟ قلت: "اقْوُولُ" بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً.
 - 13- وإذا قيل: كيف تبنى من قال وباع بزنة "اغْدُون" مبنياً للمجهول؟ قلت: "اقْوُولُ ولبَيُّوع" بلا إدغام وجوباً؛ لأن الواو الثانية في اقْوُولُ، والواو في ابْيُوع حرفاً مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.
 - 14- وإذا قيل: كيف تبنى من "قَوِي" بزنة "بِقُور"، وهو اسم جمع البقرة؟ قلت فيه: "قَيُّو" بياء مشددة مضمومة، فولو مشددة. والأصل: "قَيُّوْر" قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداها بالسكون، وأدغمنا، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرفاً؛ لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيُوع، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هي واللام حرفي علة، سواء أعلت اللام كما في "قَوِي" أو لم تعلُّ كما في هَوِي.
- وعلى هذا القياس يكون التمرين.

الوقف

- 1- هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل. ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون، لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما لختياري (بالياء المثناة من تحت): أي قصد لذاته، أو اضطراري عند قطع النفس. أو لختباري (بالموحدة)، أي قصد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو يَمْ و "ألا يا سجدوا" و {أم ما شتمت عليه أرحام الأنثيين} أولاً والأول: إما استنباطي، وهو ما وقع في الاستنبات، والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو مَنْو، وأَيُّون؟ لمن قال: جاعني رجل أو قوم. وإما إنكاري لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع

مشكاة الإسلامية

فى سؤال مقصود به إنكار خبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذكر. وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التتوين، وتعينت الياء مدة، نحو أريدنييه بضم الدال، وأريدنييه بفتحها، وأريدنييه بكسرها، وكسر النون فى الجميع، لمن قال: جاء زيد، أو رأيت زيدا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أتى بالمد من جنس حركة آخر الكلمة، نحو أعمزوه وأعمزوه وأعمراه، وأخذلنييه، لمن قال جاء عمر، ورأيت عمر، ومررت بحدام.

وإما تذكرى، وهو المقصود به تذكر باقى اللفظ، فيؤتى فى آخر الكلمة بمدة مجانسة لحركة آخرها، كقالا، ويقولوا، وفى الدارى.

وإما ترنمى كالوقف فى قول جرير:

ألقى اللوم عاذل والعتابن

وإما غير ذلك وهو المقصود هنا.

2- والتغييرات الشائعة فى الوقف سبعة أنواع، نظمها بعضهم فقال:

*نقل وحذف وإسكان وينبغها الد * ضعيف والروم والإشمام والبذل*

فيبدل تتوين الاسم بعد فتحه ألفا، كرأيت زيدا، وفتى، ونحو ويها وإيها بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفا، ويُرَدُّ ما حُذِفَ لأجلها فى الوقف كما تقدم، وشبهوا "إن" بالمنون، فأبدلوا نونها ألفا فى الوقف مطلقا، وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقا، لشبهها بأن ولن، وبعضهم يقف عليها بالألف إن ألغيت، وبالنون إن أعملت.

ويؤقف بعد غير الفتحة بحذف التتوين، وإسكان الآخر، كهذا زيد، ومررت بزيد، ومطلقا عند ربيعة. وأما الأزد فنقلبه ولوا بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيدو، ومررت بزيدي. وإن وقف على هاء الضمير حذفت صلته، أى مدته، بعد غير الفتح، نحو به وله، إلا فى الضرورة كقول زوية:

*ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لؤن أرضيه سماؤه*

بخلاف نحو: بها ومنها، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة، كقوله: "وبالكرامة ذات أكرمكم الله به". أراد: بها، فحذف الألف، وسكن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

وإذا وقف على المنقوص ثبتت ياءه إذا كان محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع نحو: وفى: نقول: هذا يفى، أو كان محذوف العين، كما إذا سميت باسم الفاعل من: رأى، فإنك نقول هذا مرى؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافا، وكان إذا كان منصوبا منونا نحو: {زينا إنا سمعنا مناديا}، أو غير منون مقرونا بأل، نحو {كلا إذا بلغت التراقي} فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف، ولكن يترجح فى المنون الحذف، نحو هذا قاض، ومررت بقاض، وقرأ ابن كثير: {وما لهم من دونه من وإلى}

مشكاة الإسلامية

وفى غير المنون يترجح الإثبات، كهذا القاضى، ومررت بالمنادى، وقرأ الجمهور: {الكبير المتعالي}. ويوقف على هاء التانيث بالسكون، نحو فاطمة، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط، أو مع الروم، وهو إخفاء الصوت بالحركة، والإشارة إليها ولو فتحة، بصوت خفى، ومنعه الفراء فيها، أو الإشمام، وهو ضم الشفتين، والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت، ويختص بالمضموم، ولا يدركه إلا البصير؛ أو التضعيف، نحو هذا خالد، وهو يضرب، بتشديد الحرف الأخير، وهى لغة سغدية.

وشرط الوقف بالتضعيف ألا يكون الموقوف عليه همزة كرشاء، ولا ياء كالراعى، ولا ولواً كيغزو، ولا ألفاً كيخشى، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم: {وتواصوا بالصبر}، بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذر، ولا مستنقل تحريكه، وألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى عدم النظير. فخرج نحو جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو إنسان ويشد، لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقول ويبيع، لاستئصال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو هذا علم؛ لأنه لا يوجد فعل بكسر فضم فى العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل فى نحو {يُخْرِجُ الْخَبَاءُ} وإن كانت الحركة فتحة، وفى نحو: هذه رداء، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأنهم يغتفرون فى الهمزة ما لا يغتفرون فى غيرها.

ويوقف على ياء التانيث بدون تغيير إن كانت فى حرف: كَنَمَتْ وَزَيْتٌ، أو فى فعل: كقامت، أو اسم وقبلها ساكان صحيح: كأخت وبنت. وجاز إيقاؤها على حالها وقلبها هاء، إن كان قبلها حركة كَنَمَرَةٌ وَشَجَرَةٌ، أو ساكن معتل، كصلاة ومسلمات، ويترجح إيقاؤها فى الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديراً، وفى اسمه كمسلمات وأذرعاً وهيئات، فإنها فى التقدير جمع هيئية كقُلَّة، سمي بها الفعل، ونحو أولات. ومن الوقف بالإبدال قولهم: كيف الإخوة والأخوات، وقولهم: "دفن البناء، من المكرمات" وقرئ {هيئات} هيئات. ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالناء فى قوله تعالى: {إِنَّ شَجَرَتَ} وقوله: *كأنت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى أمت *

ويوقف بهاء السكت جوازاً على الفعل المعلّ لأمأ بحذف آخره، نحو لم يعزّه ولم ترمه، ولم يخشّه. وتجب الهاء إن بقى على حرف واحد، نحو قه، وعه، وقال بعضهم: وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يقه، ولم يعه. وزدّ بلم ألف، ومن ثَق، بدون هاء عند إرادة الوقف. ويترجح الوقف بها على ما الاستقهامية المجرورة بالحرف، نحو لمة، وعمّة. ويجب إن جرّت باسم، نحو: مجئ منه. وعلى كلّ

مشكاة الإسلامية

فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً. وأما قول حسان رضي الله عنه:

* عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمْنِي لَنَيْمٍ * كَخَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي ثَرَابٍ *

بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز مجيء: بِمَا جِئْتُ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كل كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست فعلاً ماضياً، نحو هُوَ وَهِيَ وَيَاء المتكلم عند من فتحهن في الوصل، وكيف، وثَمَّ، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق اسم "لا" ولا المنادي المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الإضافة، كقَبْلُ وبعْدُ؛ ولا العدد المركَّب كخمسَةَ عَشَرَ، لشبه حركاتها بحركات الإعراب، لغروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَ، قال حسان:

* إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِينَا الْغَلَامُ * فَمَا لِنُيْقَالَ لَهُ مِنْ هُوَ *

وفي هِيَ: هِيَّةٌ؛ ومنه قوله تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَّةٌ} وفي كَيْفَ وثَمَّ: كَيْفُهُ، وثَمَّةٌ. وفي غلامِي وكتابِي: غلامِيَّة، وكتابِيَّة. قال تعالى: {فَأَمَّا مَنْ أَوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً}. والله أعلم. وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

قال المؤلف حفظه الله:

وكان الفراغ من تنبيضه يوم الاثنين، لعشر خلت من شوال عامٍ أحدَ عشرَ بعد ثلثمائة وألفٍ هجرية (1311 هـ)، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية.

النصوص الواردة في (شذا العرف في فن الصرف / أحمد) ضمن الموضوع (تقاريط الكتاب) قرّظ هذا الكتاب الاطلاع عليه بعض العلماء الأفاضل، فأحببنا إثبات تقاريطهم، اعترافاً بفضلهم، وشكراً لعملهم.

1

قال حضرة الأستاذ الجليل، والشاعر النائر النبيل، رئيس التصحيح بالمطبعة الأميرية سابقاً، المرحوم الشيخ طه قُطْرِيَّة، مقرّظاً ومؤرخاً عام طبعه الأول:

* الْعِلْمُ أَحْسَنُ مَا بِهِ ظَفِرَتْ يَدُ * عَظُمَتْ عَلَى بِهِ لِأُسْتَاذِي يَدُ *

* رُوحِي فِدَا لِمُعَلِّمٍ تَحْيَا بِهِ رُوحِي وَيُحْسِنُ مَصْدَرِي وَالْمُؤَرِّدُ *

* وَيَطْبُئِنِي مِنْ دَاءٍ جَهْلِي بِالَّذِي * يَغْيَا بِصَنْعَتِهِ الطَّبِيبُ الْأَوْحَدُ *

* الْعِلْمُ بَيْتٌ وَالْمُعَلِّمُ سُلَّمٌ * مِنْ أَيْنَ تَرَقَّى الْبَيْتُ لَوْلَا الْمِصْنَعُ *

مشكاة الإسلاميه

* فاعْرِفْ لَهُ حَقًّا فَأَنْتَ بِهِ عَرَفْتَ * تَ الْحَقُّ إِذْ عُصْنُ الشَّيْبَةِ أُمْلِدَ *
* والعلم إن أنصفت لا تعدل به * عَرْضاً من الدنيا يزول وينقذ *
* واعْمِزْ بَنَى الدُّنْيَا فَإِنَّ رُيُوفَهَا * جَادَتْ بِأَعْيُنِهِمْ وَزَلَفَ الْجَيْدُ *
* لَا تَطْلُبِ الشَّهَوَاتِ تَقْلِيداً لَهُمْ * فَمِنْ الْبَهَائِمِ مَا تَرَاهُ يُقْلَدُ *
* يَا جَامِعاً لِلْمَالِ يُدْنِي سَيِّدَا * مِنْ غَيْرِ بَذَلٍ لَيْنٍ مِنْكَ السُّودُ *
* المجد موقوف على كف يد * مَنْ كَانَ يَجْمُدُ كَفَّهُ لَا يَمْجُدُ *
* فانهض إلى كسب العلوم منزهاً * لِلنَّفْسِ عَنْ خُلُقٍ يَشِينُ وَيَفْسُدُ *
* فَإِذَا فَعَلْتَ فَأَنْتَ شَهْمٌ سَيِّدٌ * تَسْعَى لخدمته الملوك وتَجْفُدُ *
* نَمَّتْ بِهِ أَوْصَافُهُ الْغَرَّا كَمَا * نَمَّ "الشَّدَا فِينَا بِفَضْلِكَ" أَحْمَدُ *
* هَذَا الْكِتَابُ غَنِيمَةُ الصَّرَافِي مِنْ * زَمَنَ بِهِ "دار العلوم" نُشِيدُ *
* لَمْ أَلْقَ أَطْيَبَ مِنْ "شَدَا الْعَرَفِ" الَّذِي * أَهْدَى إِلَيْنَا ذَا الْهِمَامِ الْأَمْجَدُ *
* يَا قَوْمُ دُونَكُمْ الشَّدَا فَنَمَسَّكُوا * بِمَدَادِهِ وَبِهِ إِلَى الصَّرَفِ اهْتَدُوا *

* وَبِهِ افْرُقُوا بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمَا بَدَا * فِيهِ اعْتِلَالٌ وَهُوَ مِنْهُ مُجَرَّدُ *
* وَبِهِ نَقُوا، وَلَهُ لَسَمَعُوا قَوْلًا، وَغَوَا * وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَلَا تَتَرَدَّدُوا *
* فَمَبَاحِثُ التَّصْرِيفِ قَدْ أَضْحَتْ بِهِ * كَالشَّمْسِ ضَاحِيَةً عَلَيْهَا فَاشْهَدُوا *
* لَا تَعْجَبُوا لِلصَّرَفِ مُجْتَمِعًا بِهِ * شَمَلًا فَأَصِلَ الْجَمْعُ هَذَا الْمَفْرَدُ *
* فَارْغَبْ إِلَيْهِ وَقِفْ عَلَى أَبْوَابِهِ * نَصْنُدُ أَخَى عَنْهَا وَأَنْتَ مُزَوَّدُ *
* وَكَأَنَّنِي بَفَنَى تَعَرَّضَ سَائِلًا * مَنْ ذَا الَّذِي تُنْثَى عَلَيْهِ وَتَحْمَدُ *
* بِاللهِ خَبَرْنِي، فَقُلْتَ مَوْرخًا: * مَنْ فَاحَ طَيْبُ شَدَاهُ أَحْمَدُ أَحْمَدُ *

سنة 1312 هـ 90 89 21 100 53 53

2

وقال النقي النقي، الورع الذكي، محب الكمال الأستاذ الفاضل الشيخ على غزال، المدرس بالأزهر المعمور، رحمه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه، وجميع أحبائه. وبعد: فقد اطلعت على الكتاب الموسوم "بشدا العرف، في فن الصرف"، الذي ألفه العالم الفاضل، والهمام الكامل، الشيخ أحمد الحملاوي، فوجدته كتاباً بديعاً، لكثرة فوائده، وتحرير مقاصده، مع سهولة

مشكاة الإسلامية

عبارته، ولطف إشارته، وقد احتوى على مهمات هذا الفن، مع تحرير حسن متقن، فجزى الله مؤلفه أحسن الجزاء، ونفع بالمؤلف والتأليف، إنه سميع للدعاء أمين.
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم.

3

وقال العلامة الفاضل، العالم العامل، مظهر المجد، الأستاذ الشيخ سليمان العبد، المدرس بالأزهر المعمور، ومدرسة دار العلوم الخديوية سابقا، رحمه الله:
بسم الله الرحمن الرحيم.

نحمدك يا مصدر الأسماء والأفعال، سبحانه صحت إيماننا، وخلصته من شوائب الاعتلال، ونثني عليك، صرقت قلوبنا إلى التحلى بجلية المعارف، وأسبغت علينا ظل إنعامك الوارف، ونصلى ونسلم على سيد العرب والعجم، أفصح من نطق بالضاد من حروف المعجم، سيدنا ومولانا محمد، المشهور في المصحف الأولي بأحمد، والداعي إلى الصراط المستقيم والمنهج الأحمد، وعلى آله وصحبه ما تحلى جيد الزمان العاظم، بوجود العلماء الأفاضل.

وبعد، فإنه لما زالت عن قلبي الغصص، ونالت بغيتي أجل الفرص، بمطالعة الكتابة المسمى "شذا العرف، في فن الصرف"، فوجدته سفرا كالغروس تشاق إليه جميع النفوس، ويخجل قس الفصاحة بفصاحته، ويرينا نهج البلاغة ببلاغته، فصرت أستخرج من بحاره الدرر، وأشكر فضل جامعته، حيث انتقى فيه أحسن الغرر، فما زال يندى من بروج سعود قراطسه بدورا وشموسا، ويدير علينا من خمر لذة معانيه كئوسا، فاز من كان جليسا له، فإنه لم ير في فنه مجموعا عادله، فلذلك أرخته، ولحسنه قرظته، فقلت:

* كتاب كبر التمس حسنا فإنه * يضي بأنوار عجاب غرائب *
* ففاق سواه في المحاسن والبهات * وسرت به الطلاب من كل جانب *
* ولقد جيد الدهر جامعته به * قلائد فخر من أجل المناقب *
* ومن طيب ميثاه أقول مؤرخا * شذا العرف نبراس بديع المطالب *

سنة 1894 1382 313 86 133

فله در مؤلفه الذي رفعت له بين العلماء الأعلام، وسجدت له طوعا الأقاليم، العالم العامل، واللودعي الكامل، الذي هو في الشعر والنثر، وأعمال القلم، أشهر من نار على علم، من هو لكل فضل وكمال راوي، حضرة الشيخ أحمد الحمالوي، حفظه الله.

